القسم الثانى

التحليل الاقتصادى الجزئى

دكتور
خالد سعد زغلول حلمى
كلية الحقوق - جامعة المنوفية

١٩٩٠ - ١٩٩١

الولاء للطبع والتوزيع
شبين الكوم - ت: ٣٢٤٩٠١

مقدمـــــه :

جـرى العرف الاقتصادى على التمييز بين ما يعـــرف بالتحليل الاقتصادى الجزئـــى والتحليـــل الاقتصادى الكلى .
وينصـرف التحليـــل الاقتصادى الجزئـى الى دراسة الوحـــدات الفرديـــة وظواهرهـــا الاقتصاديـــة والمشكلات المتعلقة بهـــا .
وقد وصـف هذا النـــوع من التحليـــل الاقتصادى بالجزئـــى بالنظـر الى أن أيـــه وحـدة من الوحدات الفرديـــة انما تمثـــل جزئـــا بالمقارنـــة بكـــل الوحدات فى مجموعهـــا .

فالتحليـــل الجزئـــى يقوم بدراسـة سلوك المستهلك الفرد الذى يهدف الى اشـــباع حاجاته المتعددة من الموارد المحدودة ، ويقـوم بدراســة سلوك المنتج الذى يهدف الى الحصول علـــى أقصـــى ربح .
أمـا التحليـــل الكلـى فهـو يدرس سلوك المستهلكين والمنتجيـن ككـــل ، فالاهتمام هنـــا بسلوك الاستهلاك والانتاج والاستثمار والادخـــار لكل أفـراد المجتمع وهكـذا تكون الدراسة فى صـــورة كليـــة .

وهـــذا المؤلـف يتنـاول دراسـة التحليل الاقتصادى الجزئى ويطلق البعض على هذا النـــوع من فروع علم الاقتصاد " نظريـــة

الثمن " نظرا لأهمية الدور الذى تلعبه الاثمان والاسعار فى حل مختلف المشكلات المتعلقة بالانتاج وتوزيعة وطلب وعرض السلع والخدمات فى السوق ، وتحديد سلوك كل من المستهلك والمنتج وكيفية تحقيق توازنهما فى السوق .

وقد رأينا أن نقسم دراستنا للتحليل الاقتصادى الجزئى الى أربعة أبواب ، تناولنا فى الباب الأول الثمن والعلاقات الداليه كتمهيد لدراسة التحليل الاقتصادى الجزئى وقد خصصنا لكل موضوع منهما فصلا مستقلا ويهدف الفصل الأول الى تعريف الثمن ودورة فى اقتصاد السوق ، فى حين يهدف الفصل الثانى الى عرض أدوات التحليل الرياضى اللازمة لتفهم دراستنا فى التحليل الاقتصادى الجزئى .

تناولنا فى الباب الثانى نظرية العرض والطلب وتهدف الى التعرف على كيفية تكوين ثمن لكل سلعة أو خدمة فى السوق ، وكيفية تغيره ، وقد خصصنا لكل موضوع منهما فصل مستقل ، الفصل الأول ، ويهدف الى معرفة طلب المستهلكين على السلع والخدمات والعوامل التى يمكن أن تؤثر على طلب المستهلك فى السوق . والفصل الثانى يهدف الى معرفة عرض المشروعات والمنتجين لهذه السلعة أو الخدمة للبيع والعوامل التى يمكن أن تؤثر على عرض السلعة فى السوق،

وبالتالى نصل الى معرفة الثمن الذى يتكون للسلعة أو الخدمة فى السوق والذى يعرف بثمن التوازن وهو موضوع دراستنا فى الفصل الثالث مع تعرضنا بطريقة مختصرة لأنواع الاسواق حيث يؤثر شكل السوق وهيكلة تأثيرا كبيرا فى الكيفية أو الطريقة التى يتحدد بها الاثمان .

وتناولنا فى الباب الثالث سلوك المستهلك ويوضح لنا الكيفية التى ينفق بها المستهلك دخله المحدود على مختلف السلع والخدمات الاستهلاكية وفقا لاثمانها السائدة فى السوق وذلك بهدف تحقيق أكبر اشباع ممكن أى يحقق توازنه فى السوق أو تعظيم منفعته الكلية .

وتناولنا فى الباب الرابع نظرية الانتاج وتوضح لنا سلوك الوحدة الانتاجية الاساسية أو المشروع الفرد وهو بصدد اتخاذ قراراته المتعلقة بنشاطه الانتاجى ، من حيث كيفية التأليف لمبين خدمات عوامل الانتاج من أجل خلق حجم معين من الانتاج يحقق للمنتج أكبر ربح ممكن .

وقد حرصنا فى خلال هذه الدراسة على التوفيق بين البساطة والسهولة فى العرض وبين استخدام الوسائل الرياضية حينا والرسوم البيانية أحيانا .

وأسأل الله العلى العظيم التوفيق ، وأرجو أن تتحقق للقارئ الفائدة المرجوه من تأليف هذا الكتاب ..... والله ولى التوفيق والسداد .

تقسم الدراسة :

سندرس فى التحليل الاقتصادى الجزئى الأبواب التالية :

الباب الأول = الثمن والعلاقات الدالية .
الباب الثانى = نظرية العرض والطلب .
الباب الثالث = سلوك المستهلك .
الباب الرابع = نظرية الانتاج .

=======

الباب الأول

الثمن والعلاقات الدالية

نتناول فى هذا الباب دراسة مفهوم الثمن وأهميته من الناحية الاقتصادية فى فصل أول ٠
ونتناول دراسة العلاقات الدالية فى صورة عرض التحليل الرياضى لتفهم دراسة التحليل الاقتصادى الجزئى ٠

الفصل الأول : القيمة والثمن

تطور نظرية القيمة والثمن :

ان تطور الفكر الاقتصادى منذ التاريخ القديم للانسان ،يوضح أن أول من بحث علميا عن مفهوم القيمة هو الفليسوف أرسطو (٣٨٤ ـ ٣٢٢ ق ٠ م) ويرجع اليه الفضل الأول فى التفرقة بين مفهومين للقيمة ، (قيمة الاستعمال) ، (قيمة المبادلة) تلك التفرقة التى أصبحت مألوفه لدى الاقتصاديين على مدى مئات السنين التى تلت أرسطو ٠

وقد اتجه ارسطو الى ارجاع القيمة الى العنصر الشخصى ،وهو الذى أصبح فيما بعد الاساس الذى بنت عليه " نظرية المنفعه " تحليلها للقيمة ،ولقد قرر أرسطو أن السلع تستمد من منفعتها ، تماما كما تستمد هذه القيمة من ندرتها ونفقات الحصول عليها ،

ويوضح أرسطو دور المنفعة فى تحديد القيمة بقوله أنه اذا زادت كمية سلعة ما ،ادى ذلك الى انخفاض قيمتها ،بما فى ذلك احتمال الوصول الى قيمة سالبة لها [1].

وظلت هذه الافكار التى توصل اليها أرسطو مهملة لاتجد سبيلا الى تطبيقها واستخدامها طوال ألف وستمائة عام، وظل هذا الموقف المتجمد فى مفهوم القيمة حتى القرن الثامن عشر ،حين بدأ اهتمام عدد من الاقتصاديين الايطاليين والفرنسيين بمفهوم القيمة ،الى أن توصلوا الى نتائج نعتبرها اليوم من أحدث الافكار التى توصلت اليها النظريات الحديثة فى المنفعة . مثال ذلك قولهم بأن القيمة تتوقف على " المنفعة والندرة " ،ان المنفعة تتحدد " بقانون تناقص المنفعة " وان المنفعة والندره تحددان ،ليس فقط قيم السلع الاستهلاكية ،انما أيضا قيم عناصر الانتاج .

وفى مرحلة تالية قدم آدم سميث تفسيرا جديدا للقيمة ، حيث اتسمت أفكاره فى تفسير القيمة بنبذ فكرة المنفعة ،

---

(1) See : G stigler " The Development of utility Theory "The gournal of political Economy , Vol Lviil (October, 1950) .

واعتبارهـــا وعوامـل أخرى كالعمـل ونفقات الانتاج أساســا للقيمـة • فقد عـبرآدم سميث فـى كتابه " ثـروة الأمم " فـى سنة ١٧٧٦ عن اعتقـاده بأن كلمـة قيمـة لها معنيان مختلفـان : فهى أحيانـا تعبـر عن منفعـة الشـىء أو السلعة ،وأحيانـا أخرى تعبر عن مدى قـدرة هـذا الشـىء على شراء السلع الاخرى وقد اسـمى سميث المعنى الأول " قيمة الاستعمال " ،أما المعنى الثانـى فهو " قيمـة المبادلـة " •

ولقـد ميـز آدم سميث بين قيمتيـن مختلفتين لكل سلعـة أو خدمة ، الأولـى وهـى قيمـة استعمال السلعة أو الخدمـة — أى قيمتها لدى الشخص الذى يستهلكهـا — وبين أن هنـاك سلع لها قيمـة استعمـال مرتفعـة جدا بالنسبة لبعض الأفـراد فـى حين أن قيمـة استعمالها تكون منخفضـة لافراد آخريـن • الثانيـة هـى قيمـة مبادلـة السلعة أو الخدمة للسلع والخدمات الأخـرى — أى كميـة السـلع والخدمات الممكن الحصول عليهـا نظـير التنـازل عن سلعة أو خدمـة معينـة • ولقد أوضـح آدم سميث بأنـه لايشترط أن تكـون قيمـة استعمال السلعة أو الخدمة دليـل أو مؤشـر لقيمـة المبادلـة — وضرب لذلك المثال التقليدى لسلعتـى المـاء والمـاس — فالمـاء له قيمـة استعمال عاليـة جـدا ولاتخفـى أهميتـه وقيمتـه لأحـد — فى حين أن قيمـة المبادلـة لـه منخفضـة جدا ، وعلى عكس ذلك فان قيمة الاستعمال للمـاس تعتبر منخفضـة بالنسـبة لكثيـر من الناس فى حيـن أن

قيمة المبادلة له مرتفعة للغاية . ولقد أعطى آدم سميث لقيمة المبادلة وزنا كبيرا وبين أنها هى أساس تقدير القيمة أو الثمن - وبين كذلك ان عنصر العمل هو أساس المبادلة فى المجتمعات البدائية حيث كان الانتاج يعتمد على عنصر العمل وكانت الأرض متوفره لكل من أراد الانتاج بدون مقابل .

ونخلص من ذلك أن قيمة المبادلة لأى سلعة أو خدمة ماهى الا عباره عن مقدار العمل الذى استخدم فى انتاجها ، ولكن رأى آدم سميث أيضا أنه فى المجتمعات المتقدموالتى أصبحت عمليات الانتاج فيها معقده ، فان نظرية العمل لن تكفى لتفسير قيمة المبادلة حيث أن عناصر أخرى ستدخل فى عمليات الانتاج بجانب عنصر العمل ، وكل من هذه العناصر يرغب فى الحصول على نصيبه من عائد الانتاج لذلك بدأ تفسيره لقيمة المبادلة يعتمد على نظرية نفقة الانتاج وفى الواقع فان آدم سميث ظل مترددا بين نظرية العمل ونظرية نفقة الانتاج فى تفسيره لنظرية القيمة أو الثمن .

وجاء ريكاردو مفسرا نظرية القيمة عن طريق قيمة المبادلة للسلع والخدمات ، وقيمة المبادلة هذه تتناسب مع مابذل فى انتاج كل سلعة أو خدمة منعمل . وهذه هى أساس نظرية العمل فى القيمة ونظرية العمل هذه تغفل فى الواقع نصيب

كل من عناصر الانتاج الأخرى مثل الأرض ورأس المال ٠ ولما كان ريكاردو يعلم بأن نظرية العمل فى القيمة سيوجه لها هذا النقد ، لذلك فانه بين أن الأرض تحصل على نصيبها وهو الريع الذى يحصل عليه مالك الأرض وان هذا الريع لايدخل فى تحديد ثمن أو قيمة السلع والخدمات ولكنه يتحدد بها — أى أن نصيب الأرض أى ريعها لايعتبر المحدد لقيمة السلعه ولكنه يعتبر نتيجة لقيمة أو ثمن السلع والخدمات التى ساهمت الأرض فى انتاجها ٠

أما عن رأس المال فقد بين ريكاردو أن رأس المال ماهو الا صورة أخرى من صور العمل ، أى انه اختزان للعمل فى الماضى ليستعمل فى الحاضر والمستقبل ٠

ثم جاء الاقتصادى الانجليزى الفريد مارشال (١٨٤٢ — ١٩٢٤) موضحا فى كتابه الشهير " مبادئ الاقتصاد " الذى نشر سنة ١٨٩٠ أن قيمة السلعة أو الخدمة انما تتوقف على كل من المنفعة والتكلفة فى نفس الوقت ٠ فالانسان يعطى للشئ قيمته ويكون على استعداد لدفع ثمن معين اذا كان هذا الشئ يشبع حاجة ملحة أو يعطى له قدرا من المنفعة تتعادل مع الثمن وكلما زادت منفعة الشئ (الحديه)كلما كانت قيمة الشئ أكبر لدى المشترى له ٠

ومن ناحية أخرى فان الشيء أيضا يكون له قيمة بسبب تكلفته فاذا كانت تكلفة الانتاج والجهد المبذول لانتاج سلعة معينة كبيرة ، فان البائع أو المشترى لايمكن أن يتخلى عن السلعة الا مقابل الحصول على قيمة أو ثمن مرتفع لهذه السلعة • أما اذا كانت تكلفة الانتاج منخفضة فان المنتج أو البائع يكون على استعداد للحصول على ثمن منخفض لهذه السلعة • والثمن أو القيمة التى تتحدد لسلعة معينة عند تبادلها بين المنتفع أو المشترى وبين المنتج أو البائع انما تتحدد قيمتها التبادلية فى هذه اللحظة بما يحقق نفع المستهلك وما يغطى تكلفة المنتج • هذا والثمن الذى يتعادل مع منفعة السلعة وتكلفتها هو الذى يطلق عليه ثمن السوق والقيمة السوقية للسلعة •

ويشترك فى تحديد قيمة السلعة اذا القوتين الرئيستين وهما المنفعة المستمدة من السلعة والتكلفة التى تلزمها • ويطلق علم الاقتصاد على دافع النفع قوى الطلب وعلى التكلفة قوى العرض ويكون بذلك الطلب والعرض هما القوتان اللتان تحددا القيمة ، وكما يقول مارشال ان الطلب الذى يستند الى المنفعة وان العرض الذى يستند الى تكاليف الانتاج تحددد القيمة فيما بينهما ولاتستطيع قوى واحدة بمفردها أن تحدد هذه القيمة ـ تماما كما يقطع الورقة حدا المقص ولاتستطيع

أن تقول حدا منهما كان مسئولا أكثر من الآخر .

وفيما يلى نستعرض دور الثمن فى النظام الرأسمالى أو مايعرف باقتصاد السوق .

دور الثمن فى اقتصاد السوق :

يمثل جهاز الثمن محور ارتكاز للنظام الرأسمالى بأسره ، ذلك أن الاثمان تقوم بدور خطير سواء من حيث التوزيع أو الانتاج أو الاستهلاك .

ويقوم اقتصاد السوق على أساس أن لكل منتج سواء لسلعة أو خدمة سوق يلتقى فيها العارضون للمنتجات أو خدمات عوامل الانتاج مع طالبيها وينتج عن هذا التلاقى تكون ثمن محدد يعبر عن قيمة المنتج أو خدمة عامل الانتاج فى السوق ويتميز النظام الرأسمالى أو مايعرف باقتصاد السوق بقدر كبير من حرية الافراد فى اتخاذ قراراتهم ، فالمستهلكين يتمتعون بحرية كبيرة فى توزيع دخولهم على السلع والخدمات الموجودة بما يتفق ورغباتهم .
والمشروعات أيضا يتمتعون بقدر كبير من الحرية فى اختيار الدخول فى صناعة ما أو الخروج منها وكذلك فى زيادة انتاجها أو التقليل منه .

ويتوقف نجاح هذه المشروعات أو فشلها على قدرتها فى توقع رغبات المستهلكين وتفضيلاتهم • وهكذا يوجه المستهلكون مجرى الانتاج فى المجتمع الرأسمالى وفقا لتفضيلاتهم أو اختياراتهم •

ونخلص من هذا ان دور الثمن فى اقتصاد السوق يتمثل فى التوزيع الفعال للموارد وتحقيق التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة من السلع والخدمات •

أولا : التوزيع الفعال للموارد :

نلاحظ أن النظام الرأسمالى لايقوم بتوزيع الموارد بناء على قرار يصدر من السلطات العامه ،وانما تقوم حركات الاثمان وتقلبات السوق بتوجيه هذه الموارد بين مختلف الاستعمالات الممكنة على أحسن وجه ممكن ، أى توزيعها توزيعا فعالا •

ذلك أن اقتصاد السوق يتميز بصفة أساسية بسيادة المستهلك اذ يتولى المستهلكون بأنفسهم فى هذا الاقتصاد توجيه مجرى الانتاج فى المجتمع وفقا لتفضيلاتهم أو اختياراتهم • والهدف النهائى للمستهلكين هو الوصول الى أقصى اشباع ممكن من دخولهم • وهم يوزعون هذه الدخول على المنتجات الاستهلاكية على النحو الذى يحقق هذا الهدف • أما المنتجون فهدفهم

النهائى هو تعظيم أرباحهم التى يحصلون عليها نتيجة قيامهم بعملية الانتاج ، وهم لايستطيعون تحقيق هذا الهدف الا عن طريق انتاج المنتجات التى يطلبها المستهلكون •

وفى الأسواق يقوم المنتجون بعرض منتجاتهم الاستهلاكية من سلع وخدمات ويقابل هذا العرض طلب من المستهلكين على هذه السلع والخدمات ، ويتكون نتيجة هذا التلاقى ثمن للسلعة أو الخدمة ،ويتحدد الثمن فى السوق عند المستوى الذى يحقق التوازن بين الكميات المطلوبة والكميات المعروضة من المنتجات الاستهلاكية •

ولذلك تقوم الاثمان بدور الموجه لقرارات المنتجين وفقا لتفضيلات المستهلكين • بمعنى ان اقتصاد السوق يتميز بصفة أساسية بسيادة المستهلك ، حيث يتجه المستهلكون الى الطلب على السلع التى تحقق لهم أكبر اشباع ممكن وذلك بعرضهم ثمنا لهذه السلعة فى السوق ، أى طلبها طلبا فعليا بعبارة أخرى ،وبملاحظة هذا الثمن يعمل المنتجون على تحقيق أهدافهم وهى الحصول على أكبر ربح ممكن من خلال عرضهم ثمنا لعوامل الانتاج اللازمة لانتاج هذه السلع ،أى بطلبها طلبا فعليا ،وينتجون منها السلعة التى يطلبها المستهلكون.

وكلما زاد الطلب على هذه السلعة فسيرتفع ثمنها وسيتمكن منتجوها بالتالى من الحصول على المزيد من الأرباح تدفعهم الى زيادة انتاجهم منها • والعكس صحيح تماما فى حالة انخفاض الطلب على السلعة سينخفض ثمنها و تقل أرباح المنتجين الامر الذى يدفعهم الى خفض انتاجهم منها • وبهذه الطريقة توجه الاثمان التى يعرضها المستهلكون قرارات المنتجين فى اقتصاد السوق ويتمثل الانتاج وفقا لتفضيلات هؤلاء المستهلكين •

ويوضح فى هذا الصدد أن الثمن الذى يتكون فى السوق لسلعة أو خدمة استهلاكية انما يتكون نتيجة تلاقى قوى العرض والطلب الخاصين بها • فالثمن لايعبر عن مدى قدرة هذه السلعة أو الخدمة على اشباع الحاجة اليها فقط ، بل أنه يعكس أيضا الدرجة التى تتوافر بها فى السوق ، أى عرضها • وبهذا تعبر الاثمان عن ندرة المنتجات بالنسبة للطلب عليها • وبالتالى تحقق التوزيع الفعال للموارد الاقتصادية •

ثانيا : تحقيق التوازن بين الكميات المعروضة من المنتجات والمطلوبة منها :

وفي نطاق الاستهلاك يقوم الثمن بدور لا يقل أهمية عن دورة في التوزيع والانتاج •

فالطلب الجماعي يتجه الى السلع والخدمات الأقل ثمنا أو التي يكون في استطاعة المستهلك دفع ثمنها ،ويتحدد حجم الطلب ليس بالقدره على دفع الثمن وانما بالرغبة في طلب سلعة معينة بالذات • ولذلك فان ارتفاع الاسعار قد يحد من حجم الطلب الاستهلاكي الى حد كبير ، وقد يؤدي الى توجيه الطلب الى سلعة أخرى أقل سعرا ، ولكن يتوقف هذا التحول على عدة اعتبارات في مقدمتها مرونة الطلب على السلعة كما يتضح لنا في دراستنا لجزء الطلب والعرض •

وتتلخص الطريقة التي تقوم بها الاثمان بدور تحقيق التوازن بين الكميات المعروضة والكميات المطلوبة من سلعة ما ، انه لو افترضنا أن الكمية المعروضة من سلعة ما كانت قليلة نسبيا لسبب ما من الأسباب فان تزاحم المشتريين على شرائها يؤدي بثمن هذه السلعة الى الارتفاع وبالتالي تنخفض الكمية التي يرغب كل مستهلك في شرائها نظير هذا الثمن المرتفع ،وستستمر الاثمان في الارتفاع حتى تصل الى الحد الذي يصبح عنده المستهلكون في مجموعهم راغبين في الحصول على تلك الكمية المعروضة من السلعة

محل البحث لا أكثر .

والعكس صحيح تماما فلو فرضنا أن الكمية المعروضة من سلعة ما كانت كبيرة نسبيا لسبب ما من الأسباب فان تزاحم البائعين على بيعها يؤدى بثمن السلعة الى الانخفاض ، وبالتالى تزداد الكمية التى يرغب كل مستهلك فى شرائها فى نظير هذا الثمن المنخفض . ويستمر الثمن فى الانخفاض الى الحد الذى يصبح فيه المستهلكون راغبين فى الحصول على كل الكمية المعروضة من السلعة محل البحث لا أقل .

والخلاصة ان جهاز الثمن يقوم بدور فعال فى النظام الرأسمالى (اقتصاد السوق) ، ان هذا الثمن يتحدد تلقائيا نتيجة تلاقى قوى الطلب وقوى العرض الخاصه بكل سلعة وبدون تدخل من السلطات العامه ، ويعمل الثمن دائما على تحقيق التوازن بين الكميات المعروضة من المنتجات والمطلوبة منها .

========

الفصل الثاني

========

العلاقات الدالية

ان استخدام الاسلوب الرياضي في الاقتصاد يجعل تحليل بعض الظواهر الاقتصادية المعقدة أمرا سهلا كما يتيح التوصل الى نتائج محددة في شكل كمي . وكما أن الالتجاء الى الاسلوب الرياضي في بعض الاحيان يسهل الوصول الى النتائج المرجوه كما يسهل أيضا استيعاب هذه النتائج من أجل استخدامها في مناقشات أخرى تاليه .

وقد بدأ استخدام الاسلوب الرياضي في التحليل الاقتصادى منذ أواخر القرن التاسع عشر على يد عدد من الاقتصاديين الذين ينتمون الى مدرسة اقتصادية تعرف باسم (النيو كلاسيك) ومنذ ذلك الوقت ازداد استخدام الرياضيات بصورة مستمرة في التحليل الاقتصادى . وعلى هذا الأساس سوف نتناول في هذا الفصل بعض مبادىء الرياضيات وطرق التمثيل البياني لبعض العلاقات الرياضية المبسطة .

مفهوم العلاقات الدالية :

ترمز كلمة (داله) الى العلاقة التي توجه بين متغيرين أو أكثر حيث يكون متغير منهما تابع في تغيره لمتغير آخر

أو لمتغيرات أخرى . أما هذه العلاقة نفسها فانه يطلق عليها تعبير (علاقة داليه) ، أو (علاقة تبعيه) .

وأمثلة ذلك كثيرة . فمساحة قطعة مربعة من الارض انما تتوقف على طول ضلعها ، كما أن قوة الجذب المغناطيسية بين جسمين تعتمد على كتلتيهما والمسافة بينهما حيث تتزايد مع زيادة كتلة الجسم وتتناقص مع زيادة المسافه ، وفي الاقتصاد نجد أن كمية المبيعات من سلعة ما تعتمد على سعر هذه السلعة .

وبالنسبة للرياضيين ، اذا اعتمد متغير ما فى تغيراته على متغير آخر فهو داله له ، ومن ثم فان مساحة قطعة الارض داله لطول ضلعها ، وقوة الجذب المغناطيسية بين جسمين داله للكتله والمسافة ، وكمية المبيعات من سلعة ما داله لسعرها وهكذا .

ويطلق على المتغير الأول تعبير (المتغير التابع) دلاله على أنه انما يتبع فى تغيره مايحدث فى الشيء أو المتغير الآخر ، ويطلق على المتغير الاخر تعبير (المتغير المستقل) دلاله على أن التغير انما يحدث فيه ابتداء . ويقال للمتغير التابع أنه داله للمتغير المستقل ، بمعنى أن المتغير التابع انما يتوقف فى تغيره على مايحدث من تغير فى المتغير المستقل .

ويلاحظ من الامثلة السابقة أن المتغير التابع غالبا مايعتمد على أكثر من متغير مستقل ، ويطلق على هذه العلاقة الدالية بأنها علاقة داليه متشابكه أو معقده ، ولتفادى الصعوبات التى يمكن أن تنجم عن هذا النوع من الدلالات ، يفضل دائما أن نقصر موضوع البحث كلما أمكن ذلك على متغيرين اثنين نحسب أحدهما تابع والآخر مستقل مفترضين أن باقى الكميات المتعلقة بالبحث هى من الثوابت ، أى مفترضين مايطلق عليه (بقاء الاشياء الأخرى على حالها) ، ثم نقوم بتغير موضوع البحث وجعل كمية ما من الكميات المذكورة متغيرا مستقلا وليس ثابتا وتحليل علاقته بالمتغير التابع محل البحث ، ولكن مع افتراض أن باقى الكميات الاخرى المتعلقة بالبحث من الثوابت . وهكذا حتى تنتهى من بحث علاقة المتغير التابع بكل متغير مستقل على حده ، وذلك تسهيلا لمعرفة اثر كل متغير مستقل منفردا على المتغير التابع .

ويفيدنا علم الرياضيات فى اختصار ذلك باستخدام الحروف حيث يرمز كل حرف لمتغير ما ويستخدم الحرف (د) علامة للداله . فمثلا ص = د (س) وتقرأ ص داله لـ س معناها ان ص تعتمد على س . أو ص تابعه لـ س .

ويرمز للمتغيرات الاخرى سواء كان تابعا أم مستقلا برمز خاص بها ، ويتم هذا بأن نرمز بصفة عامة للمتغير التابع بالرمز ص ، وللمتغير

المستقل بالرمز س ، وبهذا فانه يمكننـــا التعبير عن العلاقـــة الداليـه فى الصـورة الجبريـة الموحده الاتيـة : ص = د (س)، أى ص دالـه لـ س . وفى حالـة ما اذا كنـا امام أكثـر مـن متغير مستقل فاننــا نعبر عن العلاقـــة الداليه تعبيرا جبريا موحدا على النحـو الاتـــى : ص = د ($س_١$ ، $س_٢$ ، $س_٣$) أى ص دالـه لـ $س_١$ ، $س_٢$ ، $س_٣$. اذا كانت المتغيـــرات المستقله كثيـره بحيث لايكون من المناسب سردها الواحد بعد الاخرى قائمـة طويلـــه فاننـــا نعبر جبريـا عن العلاقات الدالية فى هـــذه الحالـــة على النحو التالى : ص = د ($س_١$ ، $س_٢$ ، .... ، $س_ن$) .

وهذه الصـورة الجبريـة : ص = د (س) تعنى وجود علاقة ما بيـن المتغيريـن ص ، س ، وان ص تابعة فى تغيرها لـ س ، ولكن هذه الصـورة لاتحدد لنـا طبيعة هذه العلاقة ، هل هـى علاقـة طرديـــه اى المتغيـر ص يتزايـد بتزايـد س ويتناقـص بنقصانه ، ام هى علاقـــه عكســيه بحيث يتزايد المتغيـر ص بنقصـان المتغيـر س وينقص المتغير ص بزيادة المتغير س .

وتعتبر المعادلات الرياضيـة وسيلة صحيحة لتحديد ماهيـــة العلاقـة الداليـة التى توجـه مابين متغيرين أو اكثر ، ولتوضيـــح طبيعـة هذه العلاقـــة .

مثلا لو افترضنا أن لدينا معادلة صورتها الحديه
ص = س + ٣ فان هذا يعنى انه لو افترضنا قيمة س = ١
فان قيمة ص = ٤ ، ولو كانت قيمة س = ٢ ، فان قيم
ص = ٥ ، ولو كانت قيمة س = ٣ فان قيمة ص =
٦ ، ولو كانت قيمة س = — ٢ فان ص = ١، وهكذا ٠

ومعنى ذلك انه يمكننا التوصل الى قيمة محدده تماما لـ ص
اذا ما افترضنا قيمة معينة لـ س ٠

الدوال الخطية والدوال غير الخطية :

يمكن ان نميز بين الدوال المختلفة من حيث التمثيل
البيانى او الهندسى بأن هناك دوال خطيه واخرى غير خطيه
ويأخذ التعبير الهندسى عن الدوال من النوع الاول شكل خط ستقيم
دائما ، ومن هنا كان وصفها بالخطية ،هذا فى حين يأخذ
التعبير الهندسى عن الدوال من النوع الثانى وما فوقها شكل
منحنى وليس شكل خط مستقيم ، ومن هنا كان وصفها بغير
الخطيه ٠

ومن الناحية الهندسية ان كلا من المنحنى والخط هما عبارة
عن عدد كبير جدا من النقط المجاورة لبعضها ، والخط هو نوع من

المنحنى ، الا أن الخط يتميز باستقامته ، فى حين ان المنحنى لا يأخذ شكل خط مستقيم ، كما ستوضح حالا ٠

الدوال الخطية :

الواقع ان كثيرا من المعادلات الرياضية تصبح اكثر سهولة وقربا للفهم عندما يستعان بالهندسة التحليلية لوضعها فى شكل بيانى ، وعلى الاخص لتوضيح العلاقة الدالية التى توجد ما بين متغيرين اثنين فحسب ٠ وكما ذكرنا من قبل فان التعبير الهندسى عن الدالة الخطية انما يأخذ شكل خط مستقيم ٠

وبالتأمل فى الدوال الثلاثة التالية :

ص = ٢ س ؛ ص = س ؛ ص = ٥ر س

نجد انها جميعا دوال خطية اى يمكن تمثيلها بخطوط مستقيمة مارة بنقطة الاصل كما يتضح من الشكل رقم (١) ٠

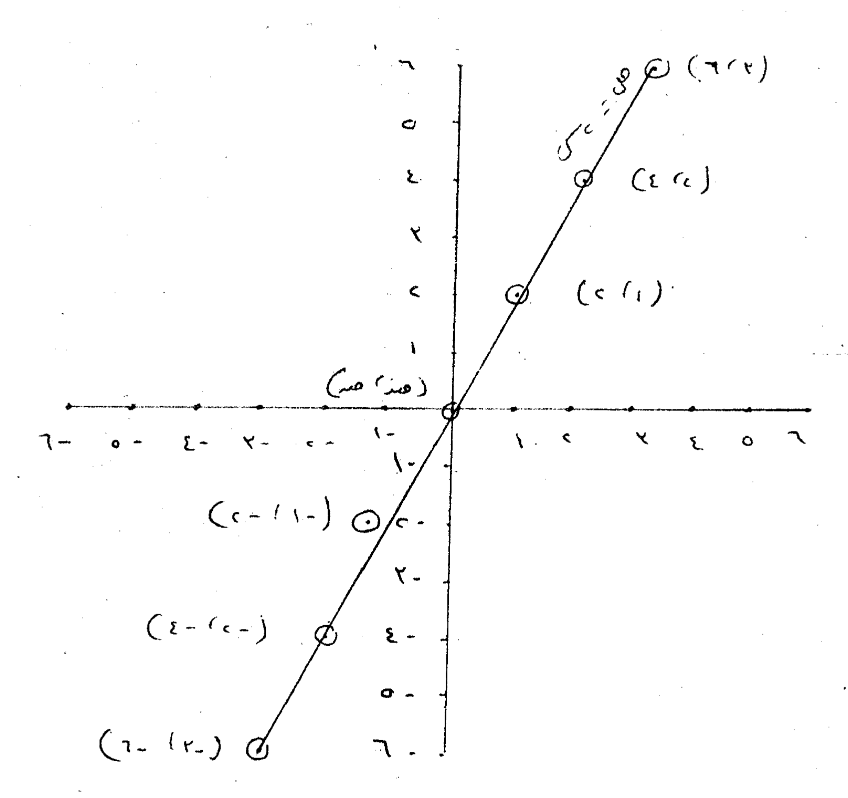
ويمكننا ان نكون جدولا لكل معادلة من المعادلات الثلاثة ، وذلك اذا ما افترضنا مجموعة من القيم للمتغير المستقل س ونستخرج منها قيم للمتغير التابع ص التى تقابل كل قيمة منها قيمة معينة من مجموعة القيم التى افترضناها لـ س ٠

وجرت العادة فى الرياضيات على رصد قيم المتغير المستقل س على المحور الافقى ورصد قيم المتغير التابع ص على المحور الرأسى ،وسوف نتبع نفس هذا التقليد فى تحليلنا الهندسى ٠

ونأخذ العلاقـــة الداليـة ص = ٢ س كمثـــال

س	ـ ٣	ـ ٢	ـ ١	صفر	١	٢	٣
ص	ـ٦	ـ٤	ـ٢	صفر	٢	٤	٦

ويمكننـــا أن نعبر هندســـيا عن قيم هذا الجدول فى الشكل التالـى :ـ



شكـل رقـــم (١)

وفى هذا الشكل تعبر كل نقطة على قيمة معينة لـ س وقيمة معينة اخرى تقابلها لـ ص ، وبمعنى آخر ان كل نقطة تحتوى على تأليفة معينة من قيم س ، ص .

ونلاحظ أن هذا التعبير الهندسى يأخذ شكل خط مستقيم ، وذلك لاننا بصدد معادلة من الدرجة الاولى وهى تعبر عن داله خطيه .

الدوال غير الخطية :

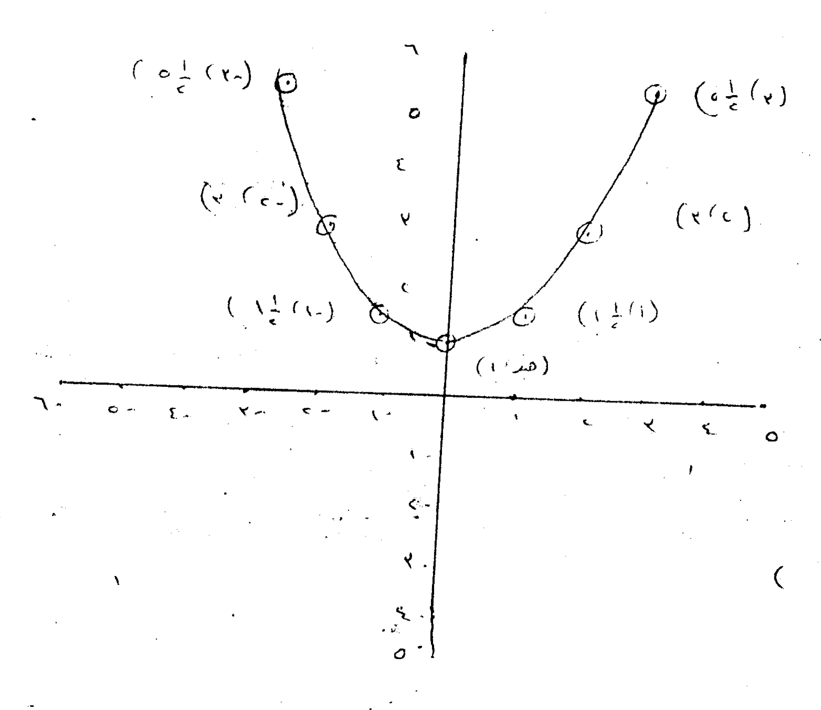
كثيرا ما نواجه علاقات غير خطيه بين المتغيرات الاقتصادية ويأخذ هذا النوع من الدوال شكل منحنى اذا ما اردنا ان نعبر عنه هندسيا .

والصورة الجبرية العامه لابسط العلاقات غير الخطيه هى (ص = أ س٢ + ب س + جـ) .

ولنحاول الان ان نعبر هندسيا عن الداله ص = $\frac{1}{2}$ س٢ + ١

ويمكننا أن نكون جدولا يحتوى على مجموعة معينة من القيم ص اذا ما افترضنا قيمة معينة لـ س .

ويمكننا ان نعبر هندسيا عن قيم هذا الجدول فى الشكل رقم (٢) ، وبنفس الطريقة فى رسم الداله الخطية ، ويتم رصد قيم المتغير المستقل (س) على المحور الافقى ورصد قيم المتغير التابع (ص) على المحور الرأسى ٠



شكل رقم (٢)

وفى هذا الشكل تعبر كل نقطة على قيم معينة لـ س وقيم معينة أخرى تقابلها لـ ص ، بمعنى آخر ان كل نقطة تحتوى على تأليفة معينة من قيم س ، ص .

ويلاحظ أن هذا التعبير الهندسى يأخذ شكل منحنى ،وذلك لاننا بصدد معادلة من الدرجة الثانية وهى تعبر عن داله غير خطيه .

الدوال المتزايدة والدوال المتناقصة :

سبق أن عرفنا الداله بأنها عبارة عن علاقة بين متغيرين أو أكثر . وأحد هذين المتغيرين يسمى متغير تابع ويرمز له بالرمز ص ومتغير مستقل أو أكثر ويرمز له بالرمز س .

ولكن يثور تساؤل حول طبيعة العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل ، فقد يؤدى التغير فى قيمة س بالزيادة الى تغير فى قيمة ص بالزيادة أيضا وأن يؤدى التغير فى قيمة س بالنقصان الى تغير فى قيمة ص بالنقصان أيضا . وفى هذه الحالة تكون العلاقة الدالية بين ص و س علاقة طرديه، ويقال أن ص هى دالة متزايدة لـ س، بمعنى أن التغير فى قيمة المتغير التابع ص يسير فى نفس اتجاه التغير فى قيمة المتغير المستقل س .

وقد يؤدى التغير فى قيمة س بالزيادة الى تغير فى قيمة ص على العكس بالنقصان ، وان يترتب على التغير فى قيمة س بالنقصان تغير فى قيمة ص ، على العكس أيضا بالزيادة ، وفى هذه الحالة تكون العلاقة الداليه بين ص ، س علاقة عكسية ، ويقال أن ص داله متناقصه لـ س، بمعنى أن التغير فى قيمة المتغير التابع ص يسير فى عكس اتجاه التغير فى قيمة المتغير المستقل س .

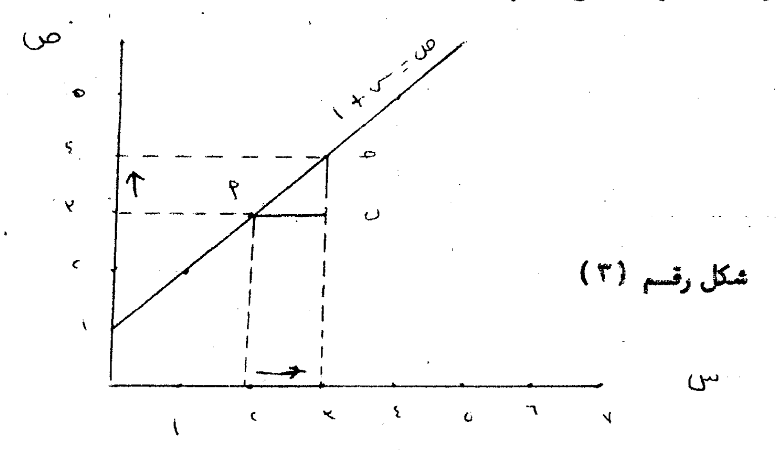
ويمكننا توضيح الدالات المتزايدة والدالات المتناقصة بيانيا :

أولا : الداله المتزايده :

وتبسيطا لفهم طبيعة الداله المتزايدة ، نأخذ المعادلة الخطية

ص = س + ١ .

ونعبر عنها بيانيا كما هو موضح فى الشكل رقم (٣) . مع ملاحظة اننا سوف نقتصر فقط على قيم س الموجبه .



شكل رقم (٣)

ونلاحظ فى الشكل السابق انه اذا كانت قيمة س = ٢ ، فان قيمة ص = ٣ ، وانه اذا كانت قيمة س = ٣ فان قيمة ص = ٤ وهكذا .

أى أن تغير قيمة س بالزيادة . بالمقدار أ ب (Δ س = أ ب) قد أدى الى تغير قيمة ص بالزيادة أيضا بالمقدار ب جـ

(Δ ص = ب جـ)[1].

ويلاحظ أيضا اذا كانت قيمة س = ٣ فان قيمة ص = ٤ ، وانه اذا كانت قيمة س = ٢ فان قيمة ص = ٣ ، أى أن تغير قيمة س بالنقصان بالمقدار ب أ (Δ س = ـ ب أ) قد أدى الى تغير قيمة ص بالنقصان أيضا بالمقدار حـ ب (Δ ص = ـ حـ ب) .

ويستنتج من ذلك أن العلاقة الداليه بين ص ، س فى المعادلة الخطية ص = س + ١ هى علاقة طردية ، فتزيد قيمة المتغير التابع ص بزيادة قيمة المتغير المستقل س وتنقص قيمة المتغير التابع ص بنقصان قيمة المتغير المستقل س .

ويقال فى هذه الحالة أن Δ س ـــ Δ ص و
ـ Δ س ـــ ـ Δ ص .
أى أن التغير فى قيمة س بالزيادة يؤدى الى تغير فى

---

(١) يستخدم أحد الحروف الابجدية الاغريقية ، كما هى العادة فى الرياضيات ، للرمز عن فكرة التغير فى قيمة متغير ما سواء بالزيادة أو النقصان ، وشكل هذا الحرف هو Δ وينطق هكذا : دلتاء ومنه جاءت تسميته دلتا النيل .

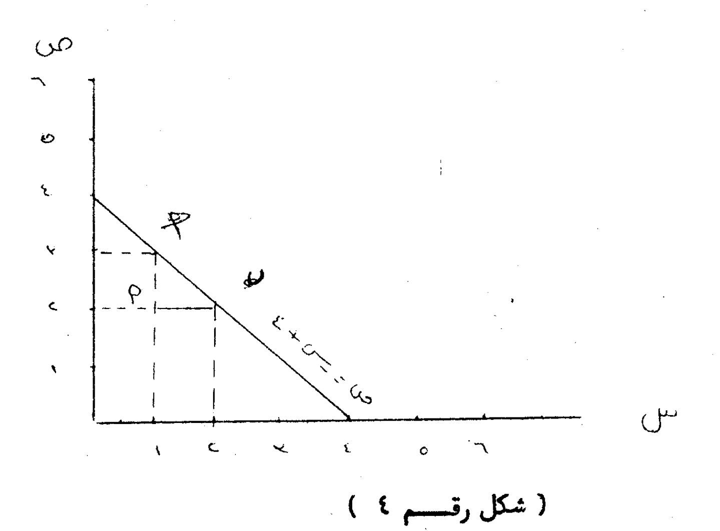
قيمة ص بالزيادة ، وان التغير فى قيمة س بالنقصان يؤدى الى تغير فى قيمة ص بالنقصان ، معبرا عن وجود علاقة طرديه أى داله متزايده .

ويلاحظ من الشكل البيانى السابق ان الدالة الخطية المتزايدة تأخذ شكل خط يرتفع من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى ـ ويلاحظ أيضا أن علامه معامل س فى المعادلة الرياضية محل البحث موجبه .

ومن هنا يمكن أن نقرر بأن الدوال المتزايده تعبر دائما عن وجود علاقه طرديه بين المتغير التابع ص والمتغير المستقل س ، ويأخذ التعبير الهندسى لها شكل خط أو منحنى يرتفع من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى ،ويكون معامل المتغير المستقل س دائما موجبا .

ثانيا : الدوال المتناقصة :

وتبسيطا أيضا لفهم طبيعة الدالة المتناقصة تأخذ المعادلة الخطية ص = ـ س + ٤ .
ونعبر عنها بيانيا كما هو موضح فى الشكل رقم (٤) . مع ملاحظة اننا سوف نقتصر فقط على قيم س الموجبه .



(شكل رقـــم ٤)

يلاحظ في الشكل السابق انه اذا كانت قيمة س = ١ فـــان قيمـة ص = ٣ ، وانه اذا كانت قيمة س = ٢ فان قيمة ص = ٢ وهكـذا . أى أن تغير قيمـة س بالزيـادة بالمقدار أ ب (Δ س = أ ب) قـد أدى الى تغير قيمـــة ص بالنقصان بالمقدار حـ أ (Δ ص = ـ حـ أ) .

ويلاحظ أيضـا اذا كانت قيمـة س = ٢ فان قيمة ص = ٢ ، انه اذا كانت قيمـــة س = ١ فان قيمـة ص = ٣ ، أى أن تغير قيمـة س بالنقصـان بالمقدار ب أ (Δ س = ـ ب أ) قـد ادى الى تغير قيمـــة ص بالزيـادة بالمقدار أ حـ (Δ ص = أ حـ)

ويستنتج من ذلك ان العلاقــة الداليــه بين ص ، س فى المعادلــة الخطيــة ص = − س + ٤ هى علاقة عكسية ، فتنقص قيمــة المتغير التابــع ص بزيــادة قيمة المتغير المستقل س وتزيد قيمــة المتغير التابــع ص بنقصان قيمة المتغير المستقل س .

ويقــال فــى هذه الحالــة ان Δ س ——— − Δ ص و

− Δ س ——— Δ ص .

أى أن التغير فى قيمــة س بالزيــادة يؤدى الى تغير فى قيمــة ص بالنقصــان ، وان التغيــر فــى قيمة س بالنقصان يؤدى الــى تغيــر فــى قيمــة ص بالزيادة ، معبرا عن وجود علاقة عكســية أى دالـــه متناقصـــة .

ويلاحظ من الشكــل البيانــى السابــق أن الدالة الخطيــة تأخذ شكــل خط يتحدر من الشمــال الغربــى الى الجنوب الشرقى ويلاحظ أيضــا ان علامــه معامــل س فــى المعادلة الرياضيـــة محل البحث سالبـــه .

ومن هنا يمكن أن نقــرر بأن الدوال المتناقصة تعبر دائما عــن وجود علاقـــة عكسية بين المتغير التابع ص والمتغير المستقــل س ، ويأخــذ التعبير الهندسى لها شكل خط أو منحنى ينحدر من الشمال الغربــى الى الجنوب الشرقــى ، ويكون معامل المتغير المستقل س دائمــا سالبــا .

الميـل فـي الدالات :

يمكن تعريف الميـل بأنه نسبة مقدار التغير فى المتغير التابع ص الى مقـدار التغير فـى المتغير المستقل س ، أى النسـبة $\frac{\Delta ص}{\Delta س}$.

ويكـون الميل موجبًا اذا كانت نسبة التغير فى ص الى التغير فـى س موجبـه ، أى اذا كانت قيمة النسبة $\frac{\Delta ص}{\Delta س}$ موجبه

ويكـون الميـل سالبا اذا كانت نسبة التغير فى ص الى التغير فى س سالبـه ، أى اذا كانت قيمة النسبة $\frac{\Delta ص}{\Delta س}$ سالبه .

وطبقـا لقواعد الرياضيات تكون $\frac{\Delta ص}{\Delta س}$ قيمة موجبه ، ومـن ثم يكون الميـل موجبا فى حالتين : اذا كـانت علامه كل من Δ ص ، Δ س موجبه وكذلك اذا كانت كل من هاتين العلامتين سالبه .

وتكـون $\frac{\Delta ص}{\Delta س}$ سالبه ، ومن ثم يكون الميل سالبا فى حالتين : اذا كانـت علاقـة Δ ص سالبه وعلامة Δ س موجبه ، وكذلك اذا كانت علامـة Δ ص موجبه وعلامه Δ س سالبة .

وبتطبيـق هذه القواعد على الدوال المتزايدة والدوال المتناقصة ، نلاحظ مما سـبق ان الدوال المتزايدة تكون العلاقة الدالية بيـن

ص ، س هى علاقة طردية فتزيد قيمة المتغير التابع ص بزيادة قيمة المتغير المستقل س وتنقص بنقصانه .

أى أن Δ س ⟵ Δ ص و $-\Delta$ س ⟵ $-\Delta$ ص ،
ومن هذا يتضح ان الميل فى الدالات المتزايدة هو ميل موجب .
ويمكن أن تقرر انه فى كل حاله يكون فيها ميل المنحنى أو الخط المعبر هندسيا عن الدالة موجبا فان هذه الداله تكون داله متزايدة .

وكذلك بالنسبة للدوال المتناقصة تكون العلاقة الدالية بين ص ، س هى علاقة عكسية فتنقص قيمة المتغير التابع ص بزيادة قيمة المتغير المستقل س وتزيد بنقصانه .

أى أن Δ س ⟵ $-\Delta$ ص و $-\Delta$ س ⟵ Δ ص ،
ومن هذا يتضح أن الميل فى الدالات المتناقصة هو ميل موجب ،
ويمكن أن نقرر أنه فى كل حالة يكون فيها ميل المنحنى أو الخط المعبر هندسيا عن الداله سالبا فان هذه الداله تكون داله متناقصة .

ـ يختلف أيضا قيمة الميل فى الدالات ، ويقصد بقيمة الميل مقدار التغير فى المتغير التابع ص اذا تغير المتغير المستقل س بمقدار وحدة واحدة . ، أى قيمة النسبة $\frac{\Delta ص}{\Delta س}$.

ونلاحظ أن قيمة الميل فى الدالات الخطية تظل ثابته دائما سواء فى ذلك الدالات المتزايدة والدالات المتناقصه . أما فى الدالات غير الخطية فان قيمة الميل تكون متغيرة سواء فى ذلك الدالات المتزايدة أو الدالات المتناقصة . وبعبارة أخرى يمكن القول بأن لكل خط معبر عن داله خطيه ميل خاص به ، لكنه يوجد عدد من الميول للمنحنى المعبر عن الداله غير الخطيه ، لذلك يمكن أن نقرر بأن ميل الدوال الخطية ثابت دائما ، بينما ميل الدوال غير الخطية متغير ويختلف من نقطة الى اخرى على المنحنى [1] .

---

(١) انظر الدكتور / أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، سنة ١٩٨٦ ، ص ٦٦ .

الباب الثانى

نظرية العرض والطلب

ان النظرية الجزئية تبدأ بالقيمة أو تحديد السعر للتعرف على العوامل المؤثره فى تحديد سعر السلعة وكذلك كيفية تغير هذه الاسعار أو (الاثمان) .

ومن ناحية أخرى تعتبر النظرية الجزئية ان الوحدة مثل المستهلك والمنتج والسلعة وعامل الانتاج وحدات أساسية . ومن ثم فان دراسة الوحدة من ناحية سلوكها والعوامل المؤثره على هذا السلوك ، يساعد عن طريق التعميم ، معرفة السلوك العام للاقتصاد القومى .

ولهذا نطرق أولا دراسة قوى الطلب - وقوى العرض ، أى طلب المستهلكين لشراء سلعة أو خدمة معينة ، وعرض المنظمين أصحاب المشروعات لهذه السلعة او الخدمة للبيع ، ويسمى الثمن الذى يتكون للسلعة أو الخدمة بثمن التوازن .[1]

---

(١) انظر فى ذلك :

أ - د . أحمد جامع : النظرية الاقتصادية ، الجزء الأول - دار النهضة العربية - القاهرة . ١٩٨٦ .

ب - د . أبو بكر متولى : مبادئ النظرية الاقتصادية - مكتبة عين شمس - الطبعة الرابعة .

وسوف نقسم دراستنا لهذا الباب الى ثلاثة فصول :ـ

الفصل الأول : الطلب

الفصل الثانى : العرض

الفصل الثالث : ثمن التوازن

الفصل الأول

الطلب

يمكن تعريف الطلب بأنه الكمية من السلعة أو الخدمة التى يكون المشترون مستعدين لشرائها بثمن معين ، وفى سوق معينه ، وفى زمن معين ، ويكونون قادرين على دفع الثمن .

ومن هذا التعريف يتضح لنا أن الطلب له خصائص أربعه :

أولا : أن طلب الفرد لسلعة ما يختلف عن رغبته فى اقتنائها ، ان المقصود بالطلب هو الرغبة المدعمة بالقدرة على دفع ثمن هذه السلعة أو الخدمة أو مايسمى بالطلب الفعلى ، أما الرغبة فى الحصول على السلعة أو الخدمة دون توافر القدرة على دفع الثمن لايعتبر طلبا وانما هى من قبيل الامنيات التى يشعر بها الفرد ولاتأثر على حجم المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات ، فكثيرا من الافراد يتمنى شراء

الشقق الفاخرة والسيارات الكبيرة ،ولكن هذه الامنيات لاتعتبر طلب لانها غير مصحوبة بتوافر النقود اللازمه لشراء هذه السلع والخدمات .

ثانيا : ان الطلب يمثل الرغبة والقدره على الشراء تحت ظروف معينة . بمعنى انه لايستلزم ان تتم عملية المبادلة أو البيع حتى يقال ان الطلب قائم . فقد تكون هناك الرغبة لدى المشترى فى سوق معينة فى زمن معين ـ ومع ذلك لاتتوفر السلعة فيه ـ ومع ذلك يكون الطلب عليها قائما .

ثالثا : لانستطيع تحديد الطلب على سلعة أو خدمة ما الا اذا حددنا المدة التى يتم فيها هذا الطلب فهل هو طلب يوم واحد أو أسبوع ، أو شهر ، أو سنه ... وهكذا .

رابعا : ان الكمية المطلوبة من سلعة او خدمة ما تتوقف على مجموعة من العوامل أهمها ثمن السلعة أو الخدمة المعروضة فى السوق ، ذلك أن حجم الطلب على سلعة ما عندما يكون ثمنها مرتفعا يختلف تماما عن حجم الطلب عندما يكون سعرها منخفض ،كما تتوقف الكمية المطلوبة من السلعة على دخل المستهلك ، واثمان السلع الأخرى المرتبطه ، وذوق المستهلك ، أى مايطلق عليه ظروف الطلب .

وسنقسم هذا الباب الى مبحثين : -

المبحث الأول : دالة الطلب

المبحث الثانى : مرونة الطلب

المبحث الأول : دالة الطلب

يتحدد طلب المستهلك من سلعة معينة بعدد من العوامل ، أى أن المستهلك يتأثر فى تحديده للكمية التى يكون مستعدا لشرائها من السلعة ، بثمن السلعه أو الخدمة موضوع الطلب ، وحجم دخله ، وأيضا بأثمان السلع الأخرى المرتبطة بها ، ويشمل ذلك اثمان السلع البديلة ، واثمان السلع المكملة ، وكذلك ذوق المستهلك ورغباته .

ويطلق على العلاقة التى تجمع ما بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة وهذه العوامل الرئيسية المحددة لها داله طلب المستهلك ، وتكون الكمية المطلوبة فى هذه العلاقة هى المتغير التابع وثمن السلعة وحجم دخل المستهلك واثمان السلع المرتبطة وذوق المستهلك متغيرات مستقلة .

وباستخدام لغة الرياضيات يمكن التعبير عن هذه العلاقة الدالية فى الشكل الاتى :-

$$\text{ط}_{\text{ن}} = \text{د} \left(\text{ث}_{\text{ن}} ، \text{ث}_{1} ، \ldots ، \text{ث}_{\text{م}} ، \text{ل} ، \text{ق} \right)$$

وفي هذه الصورة عبرنا عن كل متغير بحرف يرمز له ، حيث ترمز $\text{ط}_{\text{ن}}$ الى الطلب على السلعة ن و $\text{ث}_{\text{ن}}$ الى ثمن هذه السلعة ، ث_{1} ، .... ، $\text{ث}_{\text{م}}$ الى اثمان كافة السلع الأخرى المرتبطة بالسلعة ن ، ل الى دخل المستهلك ، ق الى ذوقه وتفضيلاته ، د ترمز الى كلمة داله .

واذا تأملنا هذه العلاقة الدالية نلاحظ وجود متغير تابع واحد وأكثر من متغير مستقل ، ولكننا لانستطيع أن نبحث هذه العلاقة بافتراض تغيير العوامل المحددة للطلب جميعا في آن واحد . ولذلك نتبع أسلوبا تحليليا معروفا في الاقتصاد الجزئي هو تغيير أحد العوامل مع تثبيت العوامل الأخرى . وبالاستعانة بهذا الاسلوب التحليلي نستطيع أن نبحث أثر عامل معين على الكمية المطلوبة من سلعة معينة مع افتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها أثناء فترة البحث . وبعد أن ننتهي من عملية التحليل سنخرج بنتيجة ما نحتفظ بها ونأخذ عاملا محددا آخر فنبحث اثر التغير فيه على الطلب مع افتراض ثبات بقية العوامل الأخرى وننتهي بنتيجة ثانية وهكذا . وحينما ننتهي من بحث اثر كل عامل من العوامل على حده ، يكون لدينا عدد من النتائج كل منها قائم على أساس افتراض ثبات العوامل الأخرى . ومن اليسير حينئذ أن نتصور الصورة الكلية للعلاقة أو بعبارة أخرى كيف تتأثر الكمية

المطلوبة من السلعة بالعوامل الرئيسية المحددة لها جميعا ٠

وبهذه الطريقة نستطيع تحليل العلاقة الدالية بين الطلب وبين كل متغير من المتغيرات المستقلة على حده ، ثمن السلعة محل البحث ،ثم دخل المستهلك ، ثم اثمان السلع الأخرى المرتبطة بالسلعة ، وأخيرا ذوق المستهلك وتفضيلاته ٠

ولدراسة تأثير هذه العوامل على الطلب ،يفرق الاقتصاديون بين تأثير ثمن السلعة وتأثير العوامل الأخرى ،وهى ما نطلق عليها تعبير ظروف الطلب ٠

وبناء عليه سنتناول هذا المبحث فى مطلبين :ـ

المطلب الأول : الطلب والثمن ٠

المطلب الثانى : الطلب وظروف الطلب ٠

المطلب الأول

الطلب والثمن

ان دراسة العلاقة بين الطلب والثمن ، باعتبار أن الثمن هو المحدد الأساسي للكميات المطلوبة من السلعة ، تقتضي أن نفترض أن باقي العوامل الأخرى المؤثرة في الكمية ثابتة على حالها اثناء فترة البحث ، أى نفترض ثبات كل من دخل المستهلك ، واثمان السلع الأخرى المرتبطة بالسلعة محل البحث ، وأخيرا ذوق المستهلك وتفضيلاته .

وفي العلاقة الداليه بين الطلب والثمن ، يتوقف التغير في الطلب على التغير في الثمن ، ولذلك يكون الطلب هو المتغير التابع والثمن هو المتغير المستقل ، أى أن الطلب داله للثمن . ويمكن أن نعبر عن العلاقة الدالية بين الطلب والثمن بالمعادلة التالية :—

ط ن = د (ث ن)

ويمكننا أن نفرق في هذا الصدد بين كل من الطلب الفردى أى طلب المستهلك الفرد والطلب الكلى أى طلب كافة المستهلكين في السوق على سلعة أو خدمة ما .

دالــة طلب المستهلك الفــرد :

يمكن تعريف طلب المستهلك الفـرد بأنه " هو الكميــة مــن السلعة أو الخدمــة التى يكون المستهلك الفرد مستعدا لشرائهــا بثمن معين ، وفى ســوق معينة ، وفى زمن معين ، ويكون قــادرا على دفــع الثمن " ويفترض هذا التعريف بدوره بقــاء الأشياء الاخرى التى يمكن أن تؤثــر فى الكميــة المطلوبة من السلعة على حالها .

واذا اردنــا تحليل معنى الطلب بالنسبة لفرد ما يتضح لنا أنــه ليس لاستهلاك هذا الشخص ، ولا لحاجتــه الى سلعة معينة دخل فى هذا التحليــل ، ولكن الطلب ينشأ من تفاعــل بين الكمية من السلعة التى يرغب الشخص شراءهــا . وبين الكمية من النقود التى يستطيــع التنازل عنهــا وبين ثمن السلعة فى الســوق .

ومن خلال متابعة العلاقــة بين اثمان السلع فى الأسواق والكميات المطلوبــه منهــا نلاحظ أنه عندما يتغير ثمن السلعة فى اتجاه معيــن يؤدى عــادة الى تغير الكمية التى يطلبها المستهلك الفرد منها فــى الاتجاه العكســى لاتجاه تغير الثمن ، أى أنه كلمــا ارتفع ثمــن السلعة انخفضت الكمية المطلوبــة منها ، وكلما انخفض ثمن السلعــة زادت الكميــة المطلوبة منها . اذن تكون العلاقــة بين الطلب والثمن علاقــة عكســية . وتسمى العلاقــة بين الطلب والثمن بقانون الطلب .

جدول الطلب :

جرت العادة على تمثيل علاقة الكميات المطلوبة بالاثمان بوسائل متعدده من بينها استخدام الجداول • وهو ما نتناوله الان فيما يعرف بجدول الطلب • وفى هذا الجدول نبين العلاقة بين مجموعة من الاثمان الممكنة وبين الكميات المقابلة • فجدول الطلب يمثل بناء نظرى افتراضى عن الاثمان والكميات المختلفة وليس مجرد بيان لثمن وكمية واحده •

وبطبيعة الحال فان هذا الجدول يفترض أن حجم الكمية المطلوبه يعرف فى فترة زمنيه معينه ، ويفترض أيضا ثبات العوامل الأخرى التى قد تؤثر على الكمية المطلوبة •

فجدول الطلب يوضح مختلف الكميات المطلوبة من السلعه عند مختلف الاثمان التى نفترضها لهذه السلعة • ويوضح الجدول التالى العلاقة بين الطلب والثمن :

جدول رقم (١)

الثمن (ث)	الكمية المطلوبة (ك)
٥٠	١
٤٠	٢
٣٠	٣
٢٠	٤
١٠	٥

وطبقا لهذا الجدول فاذا افترضنا ان ثمن السلعه ٥٠ وحده نقديه ، فسيكون المستهلك مستعدا لطلب أو شراء كمية قدرها وحدة واحدة فقط ، واذا افترضنا ان الثمن قد انخفض الى ٤٠ وحدة نقدية فسيكون المستهلك مستعدا لطلب كمية أكبر من السلع ، أى وحدتين . واذا افترضنا أن الثمن قد انخفض مرة أخرى الى ٣٠ وحده نقدية فسيكون المستهلك مستعدا لطلب كمية أكبر أى ثلاثه وحدات ... وهكذا حتى نصل الى افتراض أن الثمن قد أصبح ١٠ وحدات نقدية ، وهنا نجد أن المستهلك سيكون مستعدا لطلب أو لشراء خمس وحدات من السلعة .

ويتبين من هذا الجدول وجود علاقة عكسية بين ثمن السلعة والكمية المحتمل أن تطلب منها عند هذه الاثمان ، فاذا نظرنا الى الجدول من أعلى الى أسفل فنلاحظ أن انخفاض ثمن السلعة

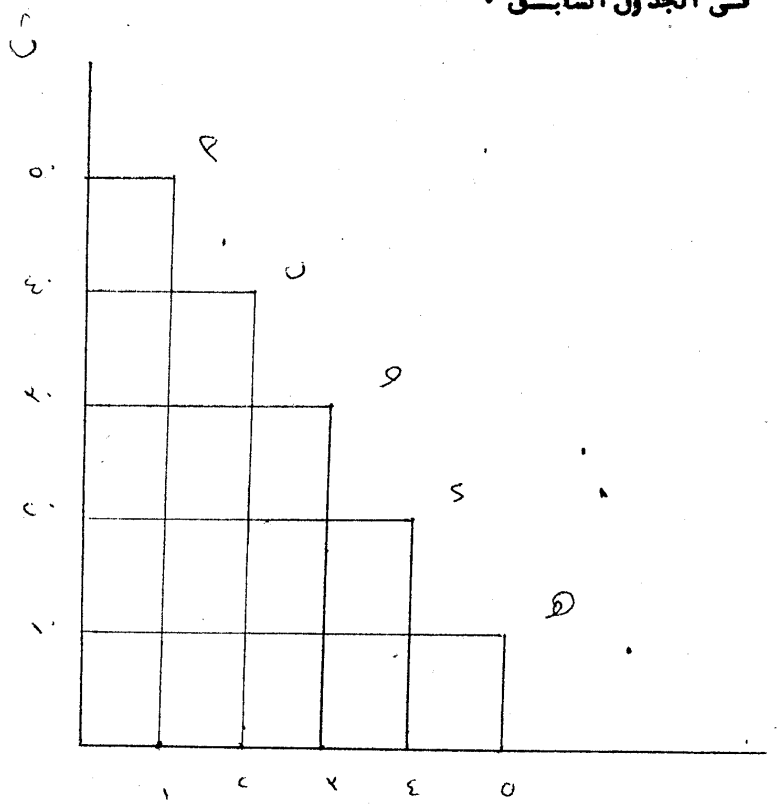
يؤدى الى زيادة الكمية التى يمكن أن تطلب من السلعة .، واذا نظرنا الى الجدول من أسفل الى أعلى نلاحظ أن ارتفاع ثمن السلعة يؤدى الى نقص الكمية التى يمكن أن تطلب من السلعة ، عند كل ثمن مفترض لها ، مؤكدا العلاقة العكسية بين الطلب والثمن .

منحنى الطلب :

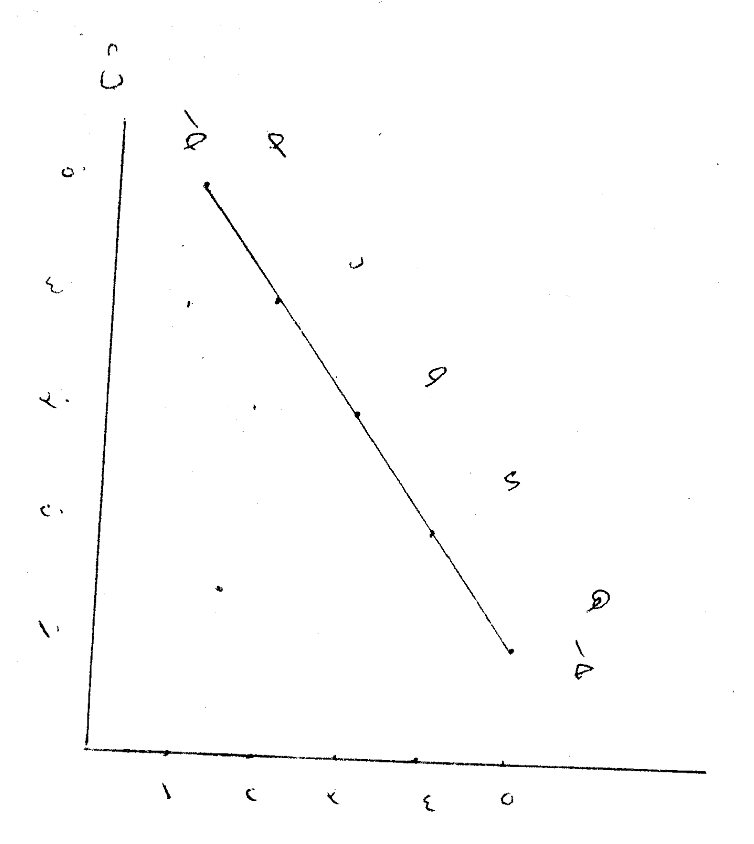
ونستطيع ، بدلا من التعبير عن الطلب فى شكل جدول ، أن نلجأ الى التعبير البيانى فى شكل منحنى ، وهو ما يعرف باسم منحنى الطلب .

ومن الممكن فى هذا الصدد أن نستخدم جدول الطلب السابق ، فنحصل على رسم بيانى يعبر هندسيا عن دالة الطلب ، ويكون ذلك بأن نرصد الاثمان (ث) المتغير المستقل على المحور الرأسى ، وبأن نرصد الكميات المطلوبة (ك) المتغير التابع على المحور الافقى .
مع ملاحظة أن نبدأ بأصغر هذه الاثمان والكميات من نقطة الاصل متدرجين الى أعلى والى اليمين على كل من المحور الرأسى والمحور الأفقى .

وتوضح الأشكال التالية كيفية رسم منحنى الطلب ، من خلال قيمة الاثمان والكميات المطلوبة من السلعة والواردة فى الجدول السابق .



(شكل رقم ٥)



شكل رقــم (٦)

ويتضح من الشكل رقم (٥) ان كل ثمن يقابله كمية معينة يمكـــن أن تطلب عند هذا الثمن ، وبذلك تعبر كل نقطة من النقاط أ ، ب ، ج ،د ، هـ على تأليفـه معينه من ثمن السلعة والكمية المحتمل

أن تطلب عند هـذا الثمـــن •

وفـى الشكل رقـم (٦) قمنـا بتوصيل النقاط أ ، ب ، جـ ، د ، هـ وبذلك نحصـل على منحنى ط ط ، ويسمى بمنحنـى الطلـب •

ويتبيـــن من هذا الشكـــل أن العلاقـة الدالية بين الكميات المطلوبـة من السلعة وثمن هـذه السلعة علاقـة عكسـية ، وان منحنـى الطلب ط ط هو التعبير الهندسي عن داله الطلب ، ونلاحظ أن الطلب يعبر عنـه بمنحنـى وليس بنقطـة واحـــده ، وهــذا يؤكـد ماذهبنـا اليه من أن الطلب يعبر عن علاقة وليـــس عن كميـة واحـدة • فالطلب هو كـل الاثمان الممكنه والكميـــات المطلوبـة المقابلـــة •

ومنحنى الطلب قد يأخذ شكل خط مستقيم أو شكل منحنـى ويتوقف هذا على نسبة تغيـر الكميـة المطلوبة من السلعة الـــى مقدار التغير فى الثمن ، أى تتوقف على $-\frac{\text{ك}}{\text{ث}}$ ، فـاذا كانت نسـبة $-\frac{\text{ك}}{\text{ث}}$ ثابته دائمـا فاننا نكون بصدد منحنى طلب يأخذ شكل خط مستقيم ، واذا كانت نسبة $-\frac{\text{ك}}{\text{ث}}$ متغيره فاننا نكون بصدد منحنى طلب لا يأخذ شكل خط مستقيم ، ولما كانـت هذه النسبة انما تعبر عن ميل المنحنى ط ط ، فانه يمكن أن نقرر اذا كان ميل المنحنى ط ط غير ثابت فاننا نكون أمام منحنى لا يأخذ

شكل خط مستقيم وإذا كان ميل المنحنى ط ط ثابت فإننا نكون بصدد خط مستقيم [1] .

خصائص منحنى الطلب :

يتميز منحنى الطلب بمجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي :

١ — ان منحنى الطلب يعبر عن العلاقة الدالية بين الكمية المطلوبة من السلعة وثمن هذه السلعة ، وفي هذه العلاقة تكون الكمية المطلوبة هي المتغير التابع والثمن هو المتغير المستقل فيهما .

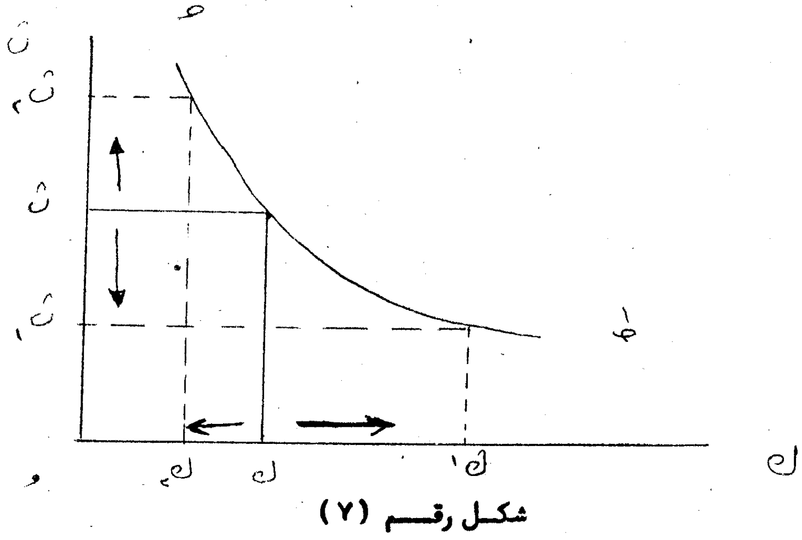
٢ — أن منحنى الطلب بأكمله هو التمثيل البياني لدالة الطلب ، ومنحنى الطلب عبارة عن مجموعة كبيرة من النقاط ، وكل نقطة تمثل تأليفة واحدة من ثمن السلعة المفترض والكمية التي يحتمل ان تطلب عند هذا الثمن ، وهكذا فان منحنى الطلب يعبر عن مجموعة متتابعة من الكميات المحتمل أن تطلب من السلعة عند مختلف الاثمان المفترضة لها .

ولذلك لايمكن التعبير عن منحنى الطلب بنقطة واحدة فحسب على هذا المنحنى بل المنحنى كله دفعة واحدة وفي لحظة واحدة .

---

(١) انظر الدكتور / أحمد جامع ، المرجع السابق ، ص ٩٦ .

٣ـ ان منحنى الطلب يأخذ شكل خط أو منحنى ينحدر من الشمال الغربى الى الجنوبى الشرقى معبرا عن وجود علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة وثمن هذه السلعة حيث تنقص الكمية المطلوبة من السلعة بارتفاع ثمنها ، وتزداد الكمية المطلوبة من السلعة بانخفاض ثمنها .



شكل رقم (٧)

يوضح الشكل رقم (٧) اتجاه منحنى الطلب ط ط من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى معبرا عن العلاقة العكسية لدالة الطلب .

ونلاحظ فى هذا الشكل أنه عند ثمن قدره و ث فان الكمية المحتمل أن تطلب هى و ك وعند تغير ثمن السلعة محل البحث بالزيادة من

و ث الى و ث٢ تتغير الكمية المطلوبة من السلعة بالنقصان من و ك١ الى و ك٢ ، كما يترتب على تغيير الثمن بالنقصان من و ث الى و ث١ تغير الكمية المطلوبة بالزيادة من و ك الى و ك١ .

ويمكن التعبير عن هذه العلاقة فى صورة جبرية كالاتى :ـ

Δ ث ⟵ ـ Δ ك أ ـ Δ ث ⟵ Δ ك

بالتالى يمكن القول بأن الطلب داله متناقصة للثمن ، فتنقص قيمة المتغير التابع (ك) بزيادة قيمة المتغير المستقل (ث) وتزيد بنقصانه .

ويكون ميل منحنى الطلب هو ميل سالب ، ولذلك تكون علامة النسبة ك/ث على منحنى الطلب هى علامه سالبه دليل على طبيعة العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة وثمن هذه السلعه .[1]

٤ ـ ان منحنى الطلب يمثل الحد الأقصى لكل من الكميات المطلوبة واثمان السلع، فكل نقطة على منحنى الطلب تحتوى على تأليفه معينه من ثمن السلعة والكمية المحتمل أن تطلب عند هذا

---

(١) د .أحمد جامع ،النظرية الاقتصادية ، مرجع سابق ، ص ١٤٤ .

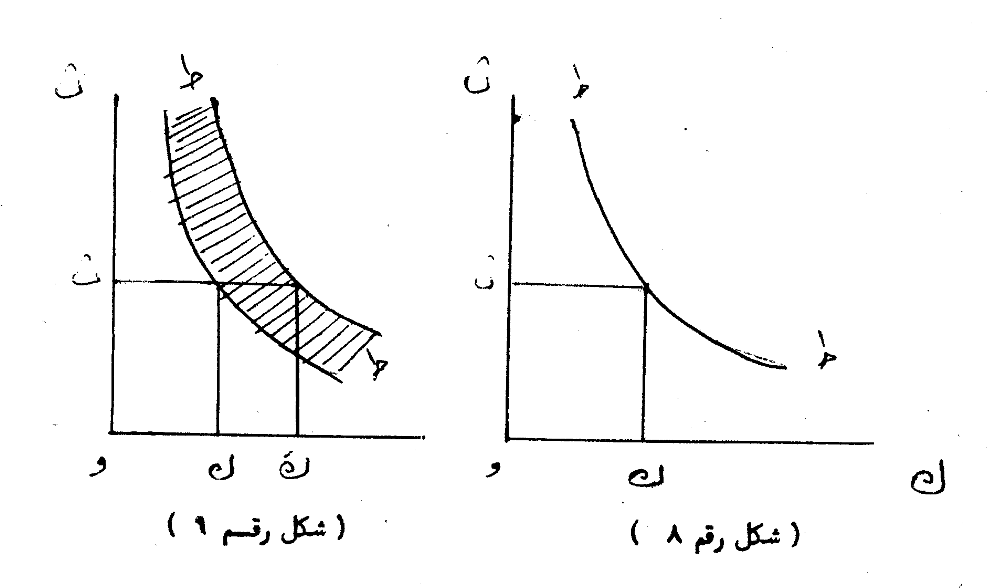
الثمن ، فكل ثمن تقابله كمية معينة ويكون المستهلك مستعد لشراء هذه الكمية فقط ، أو كمية أقل منها اذا كانت هي كل ما يمكن أن يتوافر أمامه ، ولكنه لن يكون مستعد لشراء كمية أكبر من تلك التي يحددها منحنى الطلب فهذه الكمية تمثل حدا أقصى لما يمكن للمستهلك شرائها من السلعة عند الثمن المقابل لها .

وأيضا كل كمية على منحنى الطلب يقابلها ثمن معين ويكون المستهلك مستعد لدفع هذا الثمن فقط أو ثمن أقل منه اذا تمكن من ذلك ، ولكنه لن يكون مستعد لدفع ثمن أكبر من ذلك الذي يحدده منحنى الطلب . فهذا الثمن يمثل حد أقصى لما يمكن للمستهلك دفعه عند الكمية المقابلة له ، ومن هنا يتبين لنا أن منحنى الطلب يمثل الحد الأقصى لكل من الكميات المطلوبة واثمان السلع .

٥ ـ ان منحنى الطلب يتحدد على نحو دقيق تماما ويأخذ شكل منحنى بسيط ويكون ذلك بالنسبة لحالة مستهلك رشيد يمتثل لأحكام العقل المجرد وحده ، ويعرف تماما وعلى وجه التأكيد الكمية المحددة من السلعة التي يمكن أن يشتريها عند كل ثمن مختلف لها . ومعنى ذلك أن كل ثمن متصور للسلعة يقابله كمية واحدة محددة تماما يمكن للمستهلك أن يطلبها من هذه السلعة ،ويتضح ذلك في الشكل رقم (٨) .

وقد يأخذ منحنى الطلب شكل منحنى عريض أو سميك يتضمن منطقة للطلب بأكملها ، وذلك اذا لم يكن المستهلك محكوما فى سلوكه الاقتصادى بأحكام العقل وحدها ولكن أيضا بالمحيط الاجتماعى والعادات والتقاليد والضغوط الاجتماعية المختلفة . وهنا لن تكون العلاقة الدالية وثيقة ومحددة ، بل ستكون هذه العلاقة غير محددة تماما ، وستتراوح هذه الكمية بين حد أدنى وحد أعلى .

ويمكن توضيح ذلك فى الشكل رقم (٩) .



(شكل رقم ٩) (شكل رقم ٨)

ويتضح من الشكل رقم (٩) أنه عند ثمن معين للسلعة (ث) فانه توجد أكثر من كمية يمكن للمستهلك شرائها وهذه الكمية تتراوح بين ك و ك َ ، وكذلك الحال بالنسبة لكل ثمن آخر للسلعة ، ويتوقف ذلك على سلوك كل مستهلك ومدى تأثره بعادات وتقاليد المجتمع الذى يعيش فيه .

دالة الطلب الكلى :

يمكن تعريف الطلب الكلى " بأنه هو الكمية من السلعة أو الخدمة التى يكون كافة المستهلكين مستعدين لشرائها بثمن معين ، وفى سوق معين ، وفى زمن معين ،ويكونوا قادرين على دفع الثمن " . ويفترض هذا التعريف بقاء كافة العوامل الاخرى التى يمكن أن تؤثر فى الكمية المطلوبة من السلعة على حالها .

يتبين من هذا التعريف أن دالة الطلب الكلى هى عبارة عن مجموع دوال طلب المستهلكين الفرديين من سلعة ما ، ولذلك يطلق عليها البعض باسم داله طلب السوق .

ومما هو جدير بالذكر فى هذا الصدد أن كل ما ذكر عن دالة طلب المستهلك الفرد ، انما ينطبق أيضا بالنسبة الى دالة الطلب الكلى من حيث طبيعة العلاقة الدالية بين الطلب والثمن ، وشكل منحنى الطلب .

ويمكن توضيح كيفية تكوين جدول الطلب الكلى من خلال معرفة الكمية التى يطلبها كل مستهلك عند ثمن معين ، وذلك مع افتراض بقاء كافة العوامل الأخرى التى يمكن أن تؤثر فى الكمية المطلوبة على حالها .

فاذا فرضنا أن الطلب على سلعة ما من المستهلكين أ ، ب ، ج فى شهر يناير ، وان لكل منهم جدول خاص أمكن تصور ذلك على النحو التالى :ـ

(جدول رقم ٢)

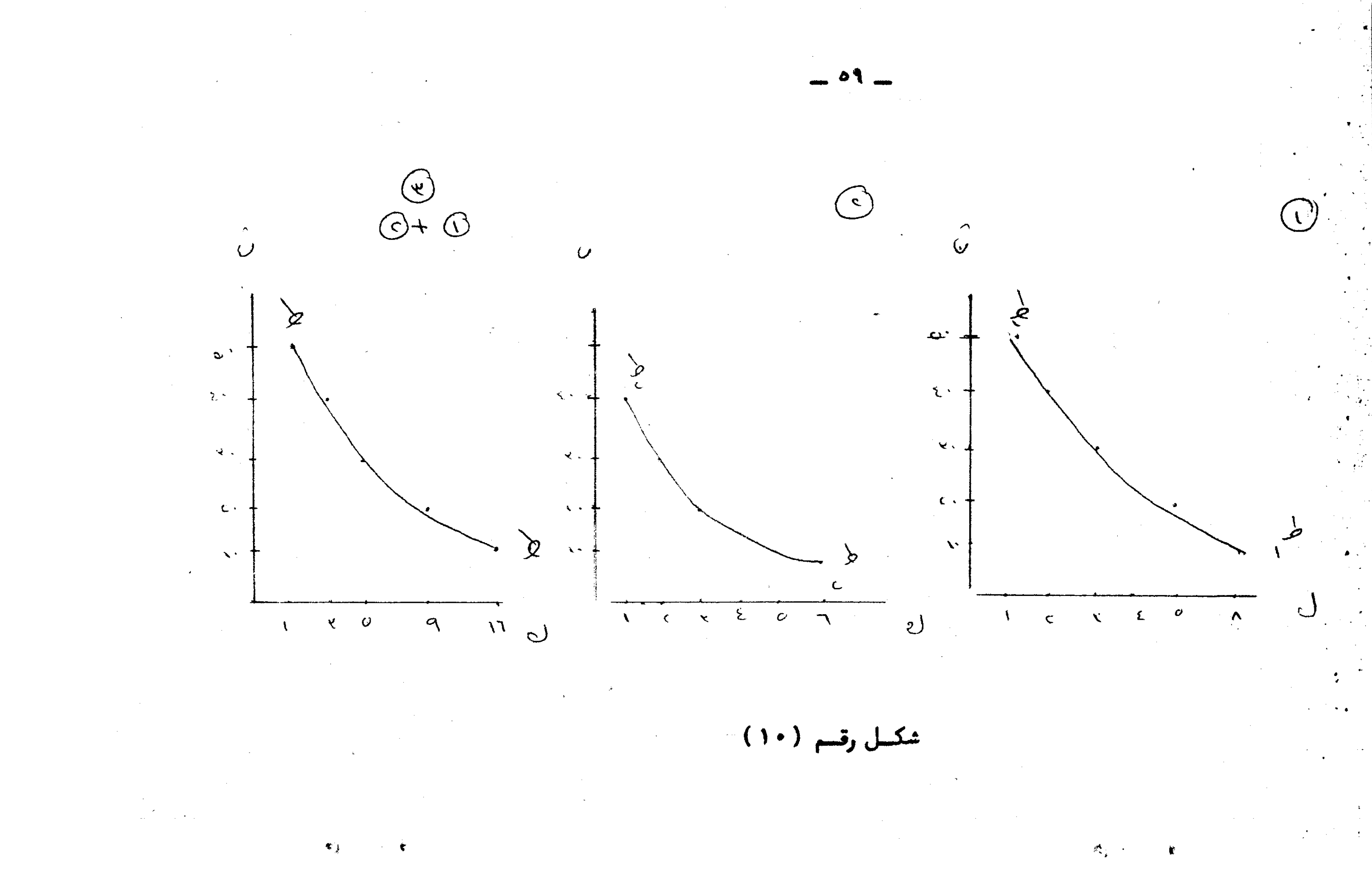
ثمن الوحدة من السلعة	الكمية المطلوبة من المستهلكين			الطلب الكلى
	أ	ب	جـ	
٥٠	١	صفر	صفر	١
٤٠	٢	١	صفر	٣
٣٠	٣	٢	صفر	٥
٢٠	٥	٣	١	٩
١٠	٨	٦	٢	١٦

نلاحظ هنا أن كل جدول من جداول الأفراد الثلاثة يختلف عند مستوى الاثمان وهذا دليل على أن جدول الطلب الجماعى متوقف على اختلاف التقديرات الشخصية للافراد ، وعلى اختلاف دخولهم وأهمية السلعة بالنسبة لهم، وطريقة الحصول على الطلب

الكلى ، هى أن نقوم بجمع الكميات التى يحتمل أن يطلبها كل المستهلكين معا من السلعة عند كل ثمن نفترضه لها ، ويكون مجموع الكميات المذكورة عند كل ثمن نفترضة للسلعة هى كمية طلب السوق عند هذا الثمن .

وبنفس الطريقة يمكن تكوين منحنى الطلب الكلى على سلعة معينة ، وذلك عن طريق اشتقاقه من كافة منحنيات طلب الافراد ، ونفترض وجود مستهلكان فقط للسلعة ، ونقوم برسم منحنى الطلب لكل مستهلك على حده ، ثم نقوم بتجميع منحنيات طلب المستهلكين الفرديين من هذه السلعة ، نحصل على منحنى طلب السوق أو الطلب الكلى .

ويمكن توضيح ذلك فى الشكل التالى :



شكل رقم (١٠)

ونلاحظ في الشكل رقم (١٠) أن منحنى الطلب الكلي أو طلب السوق ماهي الا تجمع أفقي لمنحنيات طلب المستهلكين الفرديين من هذه السلعة ، وان هذا المنحنى له نفس خصائص منحنى الطلب الفردي ، فيلاحظ أنه ينحدر من الشمال الغربي الى الجنوب الشرقي معبرا عن وجود علاقة عكسية بين ثمن السلعة ومجموع طلب المستهلكين ، مما يوضح أن دالة الطلب الكلي لها نفس خصائص وطبيعة دالة الطلب الفردي .

تفسير دالة الطلب :

يثور التساؤل حول سبب وجود علاقة عكسية بين ثمن السلعة والكمية المطلوبة منها ، ولماذا ينحدر منحنى الطلب من الشمال الغربي الى الجنوب الشرقي وان ميله هو ميل سالب ، وبالتالي يعتبر الطلب داله متناقصة للثمن ، أي تفسير قانون الطلب ، ويمكن ارجاع ذلك الى سببين رئيسين :

أولا : أثر الاحلال :

المقصود بأثر الاحلال التغيرات التي تحدث في حجم الطلب على سلعة ما نتيجة لاحلالها محل سلعة أخرى أو نتيجة لاحلال سلعة أخرى محلها وذلك بسبب التغير في ثمن السلعة محل البحث وثبات ثمن السلعة البديلة .

فعند ما ينخفض ثمن سلعة معينة ، وتبقى اثمان السلع الاخرى التي يمكن أن تحل محلها على حالها أو تنخفض بنسبة أقل ، فان ثمن تلك السلعة يصبح أكثر انخفاضا بالنسبة لاثمان السلع الأخرى ، مما يدفع المستهلك الى احلال السلعة التي انخفض ثمنها محل السلع الاخرى البديلة .
بالعكس فانه عند ما يرتفع ثمن سلعة معينة ، وتبقى اثمان السلع الأخرى التي يمكن أن تحل محلها على حالها أو ترتفع بنسبة أقل ، فان ثمن تلك السلعة يصبح اكثر ارتفاعا بالنسبة لاثمان السلع الأخرى ، مما يدفع المستهلك الى احلال تلك السلع البديلة محل السلعة التي ارتفع ثمنها .

ونتيجة لهذا يمكن القول بأن أثر الاحلال يؤدى الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة عند ما ينخفض ثمنها ، والى نقص هذه الكمية عند ما يرتفع ثمنها . ويفسر اثر الاحلال بأن المستهلك يهدف الى تحقيق اكبر قدر ممكن من الاشباع بأقل نفقة ممكنة . ولذلك فان تغيرات الاسعار تجعل المستهلك يعيد توزيع الدخل المخصص للاستهلاك بين السلع المختلفة على ضوء هذا التغيير .

ثانيا : اثر الدخل :

ينصرف مفهوم الدخل هنا الى (الدخل الحقيقى)[1]، ويقصد بأثر الدخل التغيرات التى تحدث فى حجم الطلب نتيجة تغير الدخل الحقيقى للمستهلك على أثر تغير الاثمان .

ذلك أن تغير ثمن السلعة (زيادة أو نقصا) مع افتراض ثبات الدخل النقدى ، يؤدى الى احداث تغير فى الدخل الحقيقى أو القوة الشرائية للدخل النقدى ، فعندما ينخفض ثمن السلعة معناه أن الدخل الحقيقى للمستهلك وليس النقدى قد ازداد ، مما ينتج عنه انفاق مبلغا أقل على شراء السلعة التى انخفض ثمنها ، وأصبح لدى المستهلك فائض من الدخل ، ويزداد هذا الفائض كلما كانت السلعة التى انخفض ثمنها هامه لدى المستهلك ، وتمثل نسبة كبيرة من دخله ، ويترتب على زيادة الدخل الحقيقى للمستهلك زيادة قدرته على شراء السلع المختلفة ، ومن بينها السلعة التى انخفض ثمنها .

(١) يمكن التفرقة هنا بين الدخل النقدى والدخل الحقيقى ، فالدخل النقدى عبارة عن عدد الوحدات النقدية التى يحصل عليها الفرد بينما يعرف الدخل الحقيقى بأنه قدرة هذة الوحدات النقدية على الحصول على السلع والخدمات وفى السوق وتسمى (القوة الشرائية) .

وبالعكس فعندما يرتفع ثمن السلعة معناه أن الدخل الحقيقي للمستهلك وليس النقدي قد انخفض ، مما ينتج عنه انفاق مبلغـــا أكبـــر على شـــراء السلعـــة التي ارتفع ثمنها ، وبالتالي نقـــص قدرتـــه علـــى شـــراء السلع المختلفة ومن بينها السلعة التي ارتفع ثمنهـــا .

بالاضافـة الى هذين السببين يذهب بعض الاقتصاديين (١)، الى اضافـة سـبب آخـر يفسـر دالـة طلب السوق أو الطلب الكلي ، وهو ان انخفاض ثمن سلعة مـا يؤدي الى أن بعض الافراد مـــن ذوي الدخول المحدودة يصبحـون قادرين الان على طلب السلعة بعد أن كانـــوا عاجزيـــن عن ذلك من قبل عندما كان ثمنهـــــا مرتفعـــا ، وبالعكس فان ارتفاع ثمن السلعـــة يؤدي الى أن يصبـح بعض الافـراد من ذوي الدخـول المحدودة عاجزين عن شرائهــــا بعـــد أن كانـوا يشترونها من قبـل عندما كان ثمنها منخفضا . وهذا السـبب يفسـر أيضـا العلاقـة العكسية بين الكمية المطلوبـة من السلعـة وثمنهـــا .

---

(١) دكتور أحمد جامع ، النظرية الاقتصادية ، المرجع السابق ، ص ١٥٢ .

حالات استثنائية لقانون الطلب :

يذهب قانون الطلب الى أن هناك علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من السلعة وثمنها ، أى أن الكمية المطلوبة من السلعة تتغير فى اتجاة عكسى لاتجاة التغير فى ثمنها معبرا عن دالة تناقصة ، ميلها سالبا ، وأن منحنى الطلب ينحدر من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى .

والواقع أن شكل العلاقة بين الاثمان وبين الكميات المطلوبة على النحو المتقدم يمثل الاحوال العادية والاغلبية الساحقة . ومع ذلك فان عمومية هذا القانون لاتمنع وجود بعض الاستثناءات القليلة التى ينعكس فيها قانون الطلب وتتغير الكمية المطلوبة من السلعة فى اتجاه طردى لاتجاه التغير فى ثمنها ويصبح الطلب دالة متزايدة للثمن ، ميلها موجب . ويتغير منحنى الطلب ويأخذ شكل خط أو منحنى يرتفع من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى .

وهناك أربع حالات استثنائية لقانون الطلب سنتناولها على التوالى :

الاستثناء الأول : يتعلق بالسلع مرتفعة الثمن ، مثل الاحجار الكريمة وأدوات الزينة ، تمثل هذه السلع والخدمات لها جاذبية عند بعض الافراد الأغنياء من مدعى الظهور لمجرد انها غالية الثمن ، وبالتالى تشبع رغبتهم فى التباهى بامتلاكها أو باستهلاكها أمام باقى أفراد المجتمع ، وتميزا عن غيرهم من الافراد الذين لايستطيعون الحصول عليها لانها مرتفعة الثمن .

فهذه الأنواع من السلع تقلب طابع دالة الطلب ، حيث يترتب على ارتفاع ثمنها زيادة الكمية المطلوبة من هذه السلع حبا فى الظهور والتميز عند بعض الافراد الاغنياء ، وعندما ينخفض ثمنها تنقص الكمية المطلوبة منها وتصبح العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة وثمنها علاقة طردية ، داله متزايده ، وتأخذ شكل خط أو منحنى يرتفع من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى .

الاستثناء الثانى : يتعلق بالسلع التى يعتقد بعض الأفراد أن ارتفاع ثمنها لابد وان يخفى وراءه جودة أكبر للسلعة ، وقد يكون هذا الاعتقاد غير صحيحا فى بعض الأحيان . وعلى ذلك تزيد الكمية المطلوبة من السلعة عندما يرتفع ثمنها ، اعتقادا من الأفراد بأن هذا الثمن المرتفع دليلا على جودة

السلعة ، وتنقص الكمية المطلوبة من السلعة عندما ينخفض ثمنها اعتقادا من الافراد بأن هذا الثمن المنخفض دليلا على عدم جودة السلعة .

وعلى هذا الأساس فان بعض التجار يستغلون هذا الاعتقاد لدى الافراد ، ويعملون على رفع اثمان ما يعرضونه من سلع لسهولة تصريف منتجاتهم الراكدة .

وتصبح العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة وثمنها علاقة طردية دالة متزايدة ، وتأخذ شكل خط أو منحنى يرتفع من الجنوب الشرقي الى الشمال الغربي .

الاستثناء الثالث : يتعلق بتوقعات المستهلك نحو تغير اثمان السلع بالارتفاع أو الانخفاض فعندما يتغير ثمن سلعة ما بالانخفاض ، نجد أن المستهلك بدلا من أن يزيد الكمية التى يشتريها من السلعة فانه على العكس يخفض منها ، وذلك لان يتوقع أن يكون هذا الانخفاض فى الثمن مجرد مقدمة لانخفاضات أخرى سوف تأتى بعد ذلك ، ولذلك فانه يقلل من مشترياته من السلعة حتى ينخفض ثمنها الى أقصى حد ممكن ، وبالعكس فعندما يتغير ثمن سلعة ما بالارتفاع ، نجد أن المستهلك بدلا من أن ينقص الكمية التى يشتريها من السلعة فانه يزيد من الكمية المطلوبة ، وذلك لانه يتوقع أن يكون

هذا الارتفاع فى الثمن مجرد مقدمة لارتفاعات أخرى متتالية .
وبذلك تكون العلاقة بين الكمية المطلوبة والثمن علاقة طردية
على عكس قانون الطلب .

الاستثناء الرابع : ويتعلق بها لسلع الدنيا ، ويسمى بلغز جيفن .

ففى خلال احدى المجاعات الايرلندية ، لاحظ جفن أن
ارتفاع اثمان البطاطس والخبز قد اصطحب بزيادة الطلب عليها ،
وان انخفاض اثمان هذه السلع يترتب عليه زيادة الكميات المطلوبة
منها ، وهو مايخالف طبيعة دالة الطلب ، ولذى سمى بلغز
جيفن .

وتفسير ذلك أن ارتفاع ثمن السلع يؤدى الى تدهور
كبير فى الدخل الحقيقى أو القوة الشرائية للطبقات الفقيرة
التى تنفق جزءا كبيرا من دخلها فى شرائه وتجعلة المادة
الغذائية الاساسية لديها ، وتضطر هذه العائلات الى
انقاص استهلاكها من المواد الغذائية مرتفعة الثمن من اللحوم
والاسماك ، ولكن الخبز بالرغم من ارتفاع ثمنه يعتبر ارخص
نسبيا من كافة السلع الأخرى ، مما يدفع المستهلك الى
احلال السلع الدنيا مثل البطاطس والخبز محل السلع الاخرى
مرتفعة الثمن ، اذن تزيد الكمية المطلوبة من السلع

الدنيا عندما يرتفع ثمنها ، ويحدث العكس عندما ينخفض اثمان السلع الدنيا ، اذ يزيد الدخل الحقيقي للعائلات الفقيرة ، وتتمكن بالتالي من استهلاك المزيد من اللحوم والمواد الغذائية الأخرى واحلالها محل السلع الدنيا . وبالتالي تصبح دالة الطلب بالنسبة لهذه السلع متزايدة ، استثناء من القاعدة العامة في دالة الطلب .

المطلب الثاني

الطلب وظروف الطلب

عند دراستنا لدالة الطلب ، أوضحنا أن الكمية المطلوبة من السلعة تتوقف على مجموعة من العوامل أهمها ثمن السلعة ، ومجموعة من العوامل الاخرى مثل دخل المستهلك واثمان السلع المرتبطة وذوق المستهلك ، ويطلق على هذه العوامل اسم ظروف الطلب .

وقد قمنا بدراسة العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة وثمنها في المطلب الأول مفترضين ثبات باقي العوامل الاخرى على حالها أثناء فترة البحث . وننتقل الان لدراسة العلاقة

بين الكمية وظروف الطلب (دخل المستهلك ـ اثمان السلع المرتبطة ـ ذوق المستهلك) .
وفى هذه العلاقة الدالية نكون أمام متغير تابع واحد هو الكمية المطلوبة وأكثر من متغير مستقل ، ومرة أخرى نكون أمام علاقة دالية متشابكة ، ولذا سوف نقوم بدراسة الكمية المطلوبة مع كل ظرف من ظروف الطلب على حده ، مفترضين ثبات باقى العوامل الأخرى ثابتة على حالها اثناء فترة البحث ، الى جانب ثبات ثمن السلعة أيضا .

وفى هذا المطلب سوف نقوم بدراسة العلاقة بين الطلب ودخل المستهلك ، ثم الطلب واثمان السلع الأخرى المرتبطة ، ثم الطلب وذوق المستهلك ، مفترضين مرة أخرى أثناء دراسة كل علاقة ثبات باقى ظروق الطلب على حالها بما فيها ثمن السلعة ، وفى نهاية هذا المطلب سوف نفرق بين الحركة على منحنى الطلب وانتقال منحنى الطلب الى موقع جديد .

أولا : الطلب ودخل المستهلك

بطبيعة الحال فاننا عندما نبحث العلاقة الدالية بين الطلب والدخل ، فاننا نفترض ثبات كافة العوامل الأخرى التى يمكن أن تؤثر فى الكمية المطلوبة من السلعة وعدم حدوث أى تغير

فيهـا ، تماما مثلما فعلنا عند بحث العلاقة بين الطلب وثمن السلعة .

ان كل فرد من أفراد المجتمع يحاول الحصول على أكبر اشباع ممكن ، ومن ثم الحصول على السلع القادرة على تحقيق هذا الاشباع ، ولكن هذه الرغبة محدودة بما يتوافر له من دخل أو ميزانية .

ومن الملاحظ أنه توجد علاقة بين الكمية التى يمكن أن تطلب فعلا من السلعة أو الخدمة وبين دخل المستهلك ويتوقف فيها التغير فى الطلب على التغير فى الدخل ، وبالتالى يكون الطلب هو المتغير التابع والدخل هو المتغير المستقل ويكون الطلب داله لدخل المستهلك .

وهناك عديدا من الدراسات تبين زيادة الاستهلاك مع زيادة الدخل [1] ، وكقاعدة عامة نلاحظ أن تغير دخل المستهلك فى اتجاه معين يؤدى الى تغير الكمية التى يطلبها من السلعة فى نفس الاتجاه ، أى أن العلاقة بين الكمية

---

(1) دكتور حازم الببلاوى ، النظرية النقدية ، منشأة معارف الاسكندرية ، ص ٢٢٤ .

المطلوبة من السلعة ودخل المستهلك علاقة طردية . وبمعنى آخر انه عند تغير دخل المستهلك بالزيادة تتغير الكمية المطلوبة من السلعة نحو الزيادة أيضا ، وعند تغير دخل المستهلك بالنقصان تتغير الكمية المطلوبة من السلعة نحو النقصان أيضا .

ويمكن توضيح ذلك من خلال جدول الطلب - الدخل ، وهو جدول افتراضي حيث يحتوى على أكثر من دخل وأكثر من كمية مطلوبة في ذات الوقت ، وهذا على خلاف الواقع حيث لا يوجد سوى مستوى واحد للدخل وكمية واحد يمكن أن يطلبها المستهلك عند هذا الدخل الواقعي .

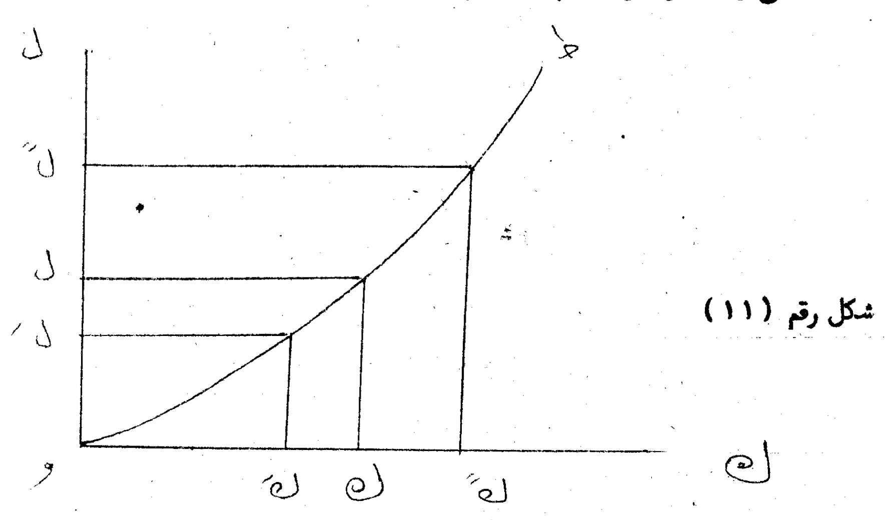
ويبين الجدول التالي العلاقة بين الطلب والدخل

دخل المستهلك	الكمية المطلوبه من السلعة
١٠٠	١٠
٨٠	٨
٦٠	٦
٤٠	٤
٢٠	٢

جدول رقم (٣)

وبالتأمل فى هذا الجدول نلاحظ العلاقة الطردية بين دخل المستهلك والكمية المطلوبة من السلعة .

ويمكننا أن نعبر عن هذه العلاقة الطردية بين الطلب والدخل فى شكل رسم بيانى ، نرصد فيه مستوى الدخول المختلفة على المحور الرأسى ، ونرصد على المحور الافقى الكميات المختلفة التى يحتمل أن يطلبها المستهلك عند هذه الدخول .



شكل رقم (١١)

حيث نرمز للكمية المطلوبة بالرمز ك ، ودخل المستهلك بالرمز ل ، ونلاحظ فى هذا الشكل أن منحنى الطلب ط ط يرتفع من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى ، معبرا عن العلاقة الطردية بين دخل المستهلك والكمية المطلوبة من السلعة ، وبالتالى تكون

دالـــه متزايـــد ، وميلهـــا هو ميـــل موجب ٠

واستثناء من القاعـدة العامـه فى هذا الصدد توجد حـــالات معينـــة لاتكـون فيهـا العلاقـة الداليـة بين الطلب والدخـــل علاقـــة طرديـــة وانما على العكس علاقـــة عكســـية ٠
وهـــذه الاستثنـــاءات تتمثـــل فيمـا يلـــى :

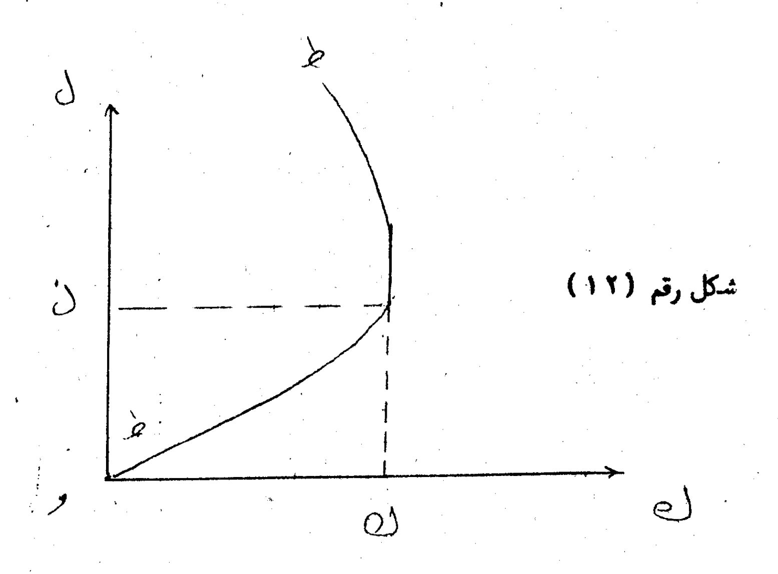
الاستثنـــاء الأول : ويتعلق بالسلع الدنيـــا :

يقصـد بالسلع الدنيـا تلك السلع منخفضة الثمن ، والتى تمثـــل الاستهلاك الاساسـى للطبقـات الفقيـرة مثل الزيت والفول ، فنلاحظ انصـراف هذه الفئـة من أفـراد المجتمع الى شراء السلع الدنيـــا واحلالها محل السلع الجيـدة مرتفعة الثمن ،
أى تقوم الطبقـات ذات الدخول المحدودة بشراء سلع الزيت والفول بدلا من المسلى الطبيعى واللحوم ، نظرا لتناسب أسعار هـــذه السلـع مع دخولهـم المحدودة وقدرتها على اشباع نفس الحاجـــة لدى الافـراد ، ولكـن عندما يرتفع دخل هذه الفئة الى حد معيـــن فانهم يتجهوا الى احلال السلع الجيدة محل السلع الدنيا لانهـــم أصبحوا الان قادريـن على شرائها ودفع ثمنها المرتفع ، ويقل طلبهـــم على السلـع الدنيـــا ٠

وعلى عكس القاعدة العامـة لداله الطلب الدخل ، يترتب على ارتفاع الدخل عند مستوى معين نقص الكمية التى يطلبها المستهلـك

من السلع الدنيا ، وتكون العلاقة بين الطلب والدخل بعد أن يصل الى حد معين هى علاقة عكسية ، داله متناقصه .

ويمكن توضيح ذلك باستخدام الرسم البيانى كما هو موضح فى الشكل التالى :ـ



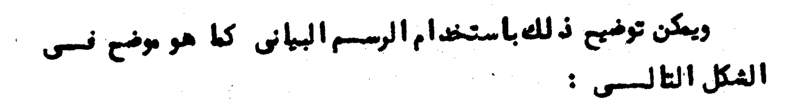
شكل رقم (١٢)

ونلاحظ فى هذا الشكل أن الكمية المطلوبة من السلع الدنيا تزيد مع زيادة الدخل حتى يصل الدخل الى المستوى و ل ، أى أنه قبل وصول مستوى الدخل الى حد معين وهو و ل ، فان العلاقة الداليه بين الطلب والدخل تكون علاقة طردية .

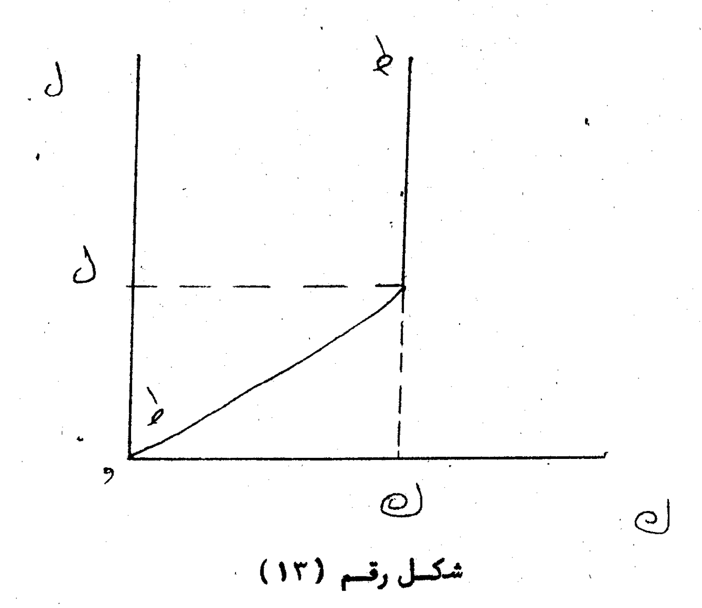
وذلك نظــرا لان كافــة مستويات الدخل التى تقع أسفل هذا الحد هى دخــول منخفضــة جدا ، ولا مجال لتفكير المستهلك فى شراء سلع أخرى ، وعندما يزيد الدخل بعد الحد ول نلاحظ نقــص الكميــة المطلوبــة من السلع الدنيــا وذلك خلافــا للقاعدة العامه وتصبح العلاقــة الداليــة بين الطلب والدخل بعد هذا المستوى علاقــة عكسيــة ، ويعبر عنهــا بيانيــا بتغيــر شكل منحنى الطلب ، وينحــدر من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقــى .

الاستثناء الثانــى : يتعلق بالسلع التى تشبع حاجة المستهلــك تمامــا عند وصــول دخله الى حد معين ، وأمثلة هذه السلع هى الشــاى والبــن والتوابــل .

فمن الملاحظ بالنسبة لهذه السلع ان الكمية المطلوبــة منها تتزايــد مع زيــادة دخل المستهلك ، ولكن عندما يصل دخل المستهلك الى حد معيــن من الارتفاع يكون قد وصل الى الاشبــاع الكامل من هذه السلع ، وينتج عن ذلك أن أى زيادة فى الدخل بعد هذا المستوى لاتؤدى الى زيادة الكمية المطلوبة من هـــذه السلعة ، ومعنى ذلك انه بالرغــم من زيادة دخل المستهلك بعد حد معيــن لن يترتب عليــه تغيــر فى الكمية المطلوبة من السلعـــة سواء بالزيــادة أو النقصان وذلك على خلاف القاعدة العامه لدالة الطلب الدخــل .



ويمكن توضيح ذلك باستخدام الرسم البياني كما هو موضح في الشكل التالـــي :



شكـل رقـم (١٣)

ونلاحظ في هذا الشكل أن الكميـة المطلوبة من السلـع التـي تشبع حاجـة المستهلك بعد حد معين تزيد مع زيادة الدخـــل حتى يصل الدخل الى المستوى و ل ، أى أنه قبل وصول مستوى الدخل الى حـد معين وهو و ل ، فان العلاقة الدالية بين الطلب والدخل تكون علاقـة طرديـة ، وعندما يزيد الدخل بعد الحد و ل نلاحظ ثبـات الكمية المطلوبة من السلعة وذلك خلافا للقاعدة العامـة لدالـة الطلب الدخل .

ثانيا : الطلب واثمان السلع المرتبطة

من الملاحظ أن هناك من السلع التى يوجد بينها وبين بعضها علاقات مباشرة ، فمن المتصور أن طلب المستهلك على سلعة معينة يكون مرتبط بطلبه على سلعة أخرى ، وهناك نوعين من علاقات الارتباط التى يمكن أن توجد مابين السلع والخدمات ، أما علاقات احلال وتبادل ، واما علاقات تكامل .

ويمكن تعريف علاقات الاحلال والتبادل بين السلع ، بأن هذه السلع تكون بديله عن بعضها البعض ، بمعنى أن المستهلك يستطيع أن يحصل على نفس القدر من الاشباع عندما يستهلك أى من هذه السلع ، وهناك أمثله كثيره على هذه السلع مثل سلعتا الزيت والمسلى الطبيعى ، وسلعتا البن والشاى ، واللحوم والدواجن والاسماك ، وخدمتا المسرح والسينما .

ويمكن تعريف علاقات التكامل بين السلع ، بأنها تلك السلع التى يتحتم على المستهلك ان يستخدم سلعتين معا فى نفس الوقت اذا ما أراد أن يشبع حاجة معينة ، ومثال ذلك سلعتى الشاى والسكر والسيارة والبنزين .

ونلاحظ أن علاقه السلع المتنافسة أو البديلة والسلع المكملة هى علاقة مرتده . بمعنى انه اذا كانت السلعة أ متنافسه أو

بديلـــه عن السلعة ب ، فان العكس صحيح أيضا بمعنـــى أن السلعة ب تكون متنافسة أو بديله عن السلعة أ ونفس الشيء يصـدق على العلاقـة بين السلع المكملـــة .

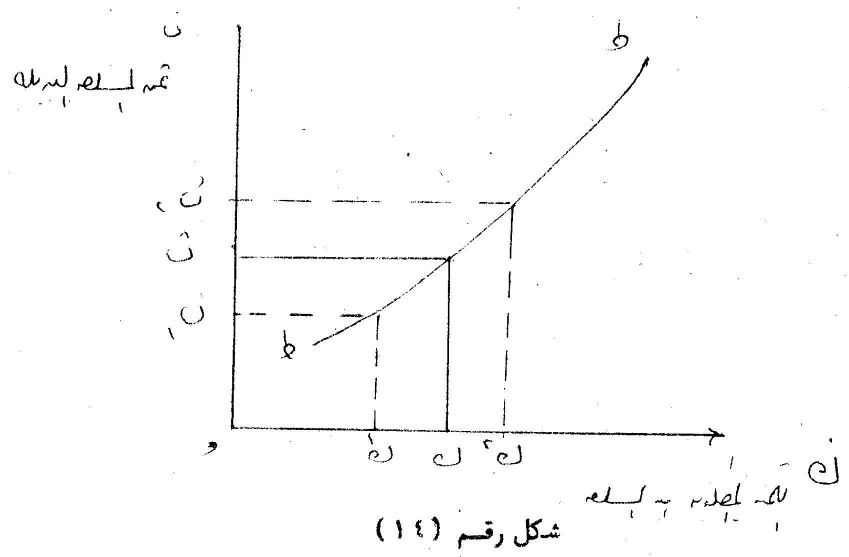
ونظـرا لاختلاف طبيعة علاقـات الارتباط القائمة بين السلـع وبعضهـا ، سنقوم بتوضيح طبيعـة علاقات الاحلال أو التبـادل أولا ثم طبيعـة علاقـات التكامـل .

أولا : علاقـات الاحـلال والتبـادل :

من الطبيعى أن الطلب على سلعة معينة يتأثر باثمان السلـع المنافسـة أو البديلـة عنهـا . فعندما ترتفع اثمان السلـــع البديلـه أو المنافسـة ، فان الكميـة التى يطلبها المستهلك من السلعة محل البحث ستزيد أيضـا ، ولو انخفض ثمن السلعـــة البديلـة فان الكميـة التى سيطلبها من السلعة ستنقص بدورهـــا أيضـــا ، أى أن العلاقـــة بين الكمية المطلوبة من سلعـة مـا واثمان السلـع البديلـة لهـا علاقـة طرديـة ، وذلك خـــلال فتـــرة زمنيـة محددة مع بقاء العوامل الأخـرى ثابتة علـــى حالها ، ويمكن تفسـير هذه العلاقـة الطرديـة الى أن ارتفـــاع ثمن السلعـة البديلـة يؤدى الى انقاص الكمية المطلوبة منهـــا طبقـا لقانون الطلب ، مما يدفـع المستهلك الى زيادة الكميـــة

التى يطلبهـا من السلعة واحلالها محل السلعة البديلـة فـى اشبـاع حاجته ، وذلك نظرا لأن هذه السلعة أصبحت أرخـص نسبيـا من السلعة البديلـة • وبالعكس اذ يترتب على انخفـاض ثمن السلعة البديلة زيـادة الكميـة المطلوبة منها ، مما يدفـع المستهلك الى زيـادة الكميـة التى يطلبها من السلعة البديلـة واحلالهـا محل السلعة موضوع البحث •

ويمكن توضيـح هذه العلاقـة الدالية بيانيا فى الشكل رقـم (١٤) :ـ



شكل رقـم (١٤)

وفى هذا الشكل قمنـا برصـد الكمية المطلوبة من السلعة ولتكن

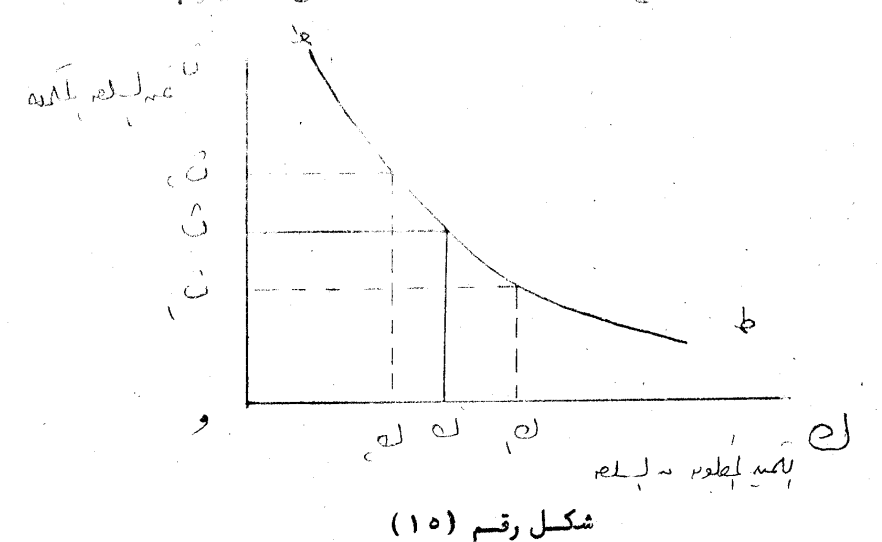
سلعة الارز على المحور الافقى ورصد ثمن السلعة البديلة ولتكن سلعة المكرونة على المحور الرأسى ، ونلاحظ أن ارتفاع ثمن السلعة البديلة (المكرونه) من و ث الى و ث٢ يؤدى الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة (الارز) من و ك الى و ك٢ وبالعكس نلاحظ أن انخفاض ثمن السلعة البديلة (المكرونة) من و ث الى و ث١ تؤدى الى نقص الكمية المطلوبة لسلعة (الارز) من و ك الى و ك١ . وفى الواقع ان العلاقة الدالية بين الطلب على السلعة وثمن السلعة البديلة هى علاقة طردية ، داله متزايدة ، ولذلك نلاحظ ارتفاع منحنى الطلب من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى ، معبرا عن هذه العلاقة الطردية .

ثانيا : علاقات التكامل :

من الطبيعى أيضا أن الطلب على سلعة معينة يتأثر باثمان السلع المكملة لها ، فعندما ترتفع اثمان السلع المكملة ، فان الكمية التى يطلبها المستهلك من السلعة محل البحث ستنخفض ، أى أن العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وثمن السلعة المكملة لها علاقة عكسية ، وذلك خلال فترة زمنية محددة مع بقاء العوامل الاخرى ثابته على حالها ، ويمكن تفسير هذه العلاقة العكسية الى أن ارتفاع ثمن السلعة المكملة يؤدى الى انقاص الكمية المطلوبة منها

طبقا لقانون الطلب وبالتالى ينقص المستهلك من طلبه على السلعة لانها لابد وأن تستخدم مع السلع المكملة لاشباع حاجته ،
وبالعكس أيضا أن يترتب على انخفاض ثمن السلعة المكملة زيادة الكمية المطلوبة منها وبالتالى يزيد المستهلك من طلبه على السلعة لانه يتحتم استخدامها مع السلعة المكملة لاشباع حاجته ،

ويمكن توضيح هذه العلاقة الدالية بيانيا فى الشكل رقم (١٥):



شكل رقم (١٥)

وفى هذا الشكل قمنا برصد الكمية المطلوبة من السلعة ولتكن سلعة (الشاى) على المحور الافقى ورصد ثمن السلعة المكملة ولتكن سلعة (السكر) على المحور الرأسى ، ونلاحظ أن ارتفاع

ثمن السلعة المكملة (السكر) من و ث الى و ث٢ يؤدى الى نقص الكمية المطلوبة من السلعة (الشاى) من و ك الى و ك٢ ، وبالعكس نلاحظ أن انخفاض ثمن السلعة المكملة (السكر) من و ث الى و ث١ يؤدى الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة (الشاى) من و ك الى و ك١ .

وفى الواقع فان العلاقة الدالية بين الطلب على السلعة وثمن السلعة المكملة هى علاقة عكسية ، داله متناقصة ، ميلها ميل سالب ، ولذلك نلاحظ انحدار منحنى الطلب من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى معبرا عن هذه العلاقة العكسية .

ثالثا : الطلب وذوق المستهلك وتفضيلاته

يقوم عامل (الذوق والتفضيل) بدور هام فى تحديد الطلب ، وتختلف السلع والخدمات من حيث شدة حساسيتها لهذا العامل ، فهناك سلع لايتدخل الذوق فى استهلاكها كثيرا كالخبز واللحم والملابس الشعبية . وهناك سلع أخرى يقوم فيها هذا العامل بالدور الأول كملابس السيدات والاثاث الفاخر والحلى .

كذلك تؤثر عادات الاستهلاك فى تحديد نسبة مايستهلك من السلع بصرف النظر عن التغير فى ثمنها ـ باختلاف المجتمعات ، واختلاف الطبقات داخل المجتمع . (١)

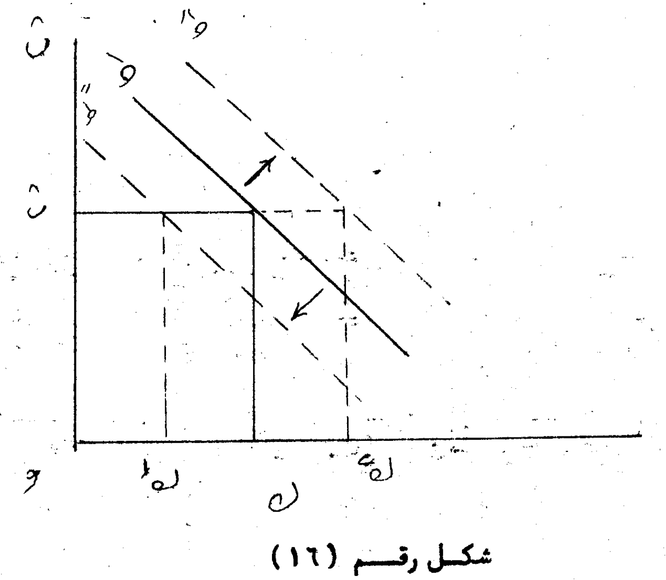
(١) دكتوره حميديه زهران ، النظرية الاقتصادية ، ١٩٨٦ ، ص ١٩٤ .

ومن الملاحظ وجود علاقة داليه بين الطلب على السلعة وذوق المستهلك يتوقف فيها التغير فى الطلب على التغير فى الذوق ، وبهذا يكون الطلب هو المتغير التابع وذوق المستهلك هو المتغير المستقل ، وذلك مع افتراض ثبات باقى العوامل الأخرى المؤثرة فى الطلب ثابته على حالها أثناء فترة البحث.

ويتأثر ذوق المستهلك بمجموعة من العوامل الاجتماعية مثل الدعاية والاعلان والتقاليد ومحاكاة السلوك الاستهلاكى للطبقات الاعلى دخلا ، ولذلك نلاحظ أن التغير فى ذوق المستهلك نحو الاقبال على السلعة يزيد الكمية المطلوبة منها عند كل ثمن معين نفترضه لها عند تلك الكمية التى كانت تطلب من قبل ، وبالعكس فان التغير فى ذوق المستهلك نحو الاعراض عن السلعة ينقص الكمية المطلوبة منها عند كل ثمن معين نفترضه لها .

والتعبير الهندسى للعلاقة الدالية بين ذوق المستهلك والطلب على السلعة يوضح لنا ان زيادة الكمية المطلوبة من السلعة نتيجة تغير ذوق المستهلك بالاقبال عليها يؤدى الى انتقال منحنى الطلب كداله لثمن السلعة انتقالا ايجابيا ، أى الى موقع جديد على يمين موقعه الأصلى ، وبالعكس فان نقص الكمية المطلوبة من السلعة نتيجة تغير ذوق المستهلك بالاعراض عنها يؤدى الى انتقال منحنى الطلب انتقالا سلبيا ، أى الى موقع جديد على يسار الموقع الاصلى .

ويوضح الشكل التالى انتقال منحنى الطلب نتيجة تغيـــر ذوق المستهلك ٠



شكل رقـــم (١٦)

وفى هذا الشكل نلاحظ أن تغير ذوق المستهلك بالاقبـــال على السلعة تزيـد الكميـة المطلوبة منها من وك الى و ك٢ ونعبر عنهـا بأنتقال منحنى الطلب انتقالا ايجابيا على يمين الموقـــع الاصلى ويصبح منحنى الطلب الجديد هـو ط ٠

وعندما يتغير ذوق المستهلك بالاعراض عن السلعة تنقـــص الكمية المطلوبة منهـا من و ك الى و ك١ ونعبر عنها بانتقـال

منحنى الطلب انتقالا سلبيا على يسار الموقع الاصلى ويصبح منحنى الطلب الجديد هو ط″ •

وبطبيعة الحال فان ماينطبق على المستهلك الفرد فى هذا الصدد انما ينطبق أيضا على كافة المستهلكين فى مجموعهم •

الحركة على منحنى الطلب وانتقال منحنى الطلب :

ان دراسة دالة الطلب تبين لنا العوامل المختلفة التى يمكن أن تؤثر على الكمية المطلوبة من السلعة ، والتى تتمثل فى ثمن السلعة ، دخل المستهلك ، اثمان السلع المرتبطة ، وذوق المستهلك ، ونظرا لصعوبة دراسة أثر كافة المتغيرات دفعة واحدة فقد كان لابد أن نلجأ الى أسلوب التجريد ، وهو دراسة الكمية المطلوبة من السلعة كمتغير تابع مع كل متغير مستقل على حده ، وافتراض ثبات كافة المتغيرات الاخرى ثابته على حالها أثناء فترة البحث •

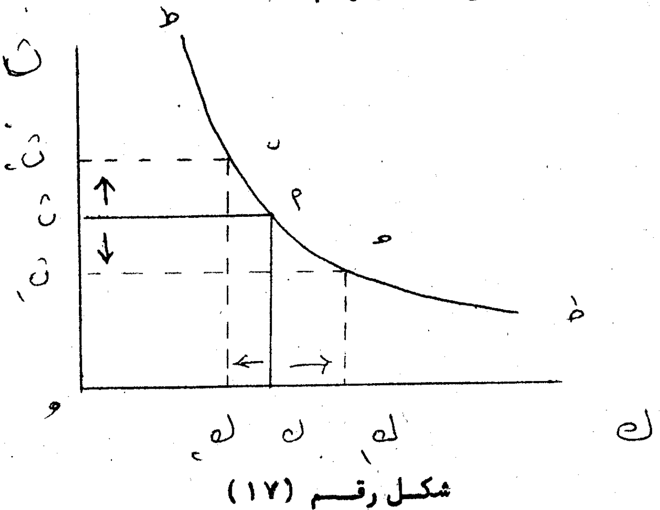
فقمنا بدراسة الكمية المطلوبة من السلعة والثمن مع افتراض ثبات كافة المتغيرات الأخرى على حالها • وهذا ماتحدده فى قانون الطلب • ثم درسنا أثر المتغيرات المستقلة الأخرى الواحد تلو الاخر مع افتراض ثبات العوامل الأخرى التى يمكن أن تؤثر على الكمية المطلوبة ، وقد اطلقنا على المتغيرات

المستقلة عدا الثمن اسم ظروف أو شروط الطلب .

ومن الأهمية بمكان أن نفرق بين تأثير الثمن على الكمية المطلوبة . وتأثير ظروف الطلب أى المتغيرات المستقلة الاخرى على الكمية المطلوبة . وذلك من خلال استخدام الرسم البيانى لكل منهما .

فتأثير الثمن على الكمية المطلوبة مع بقاء ظروف الطلب على حالها ، يمكن أن نعبر عنه هندسيا بالتحرك على منحنى الطلب من نقطة الى أخرى . فى حين أن تأثير ظروف الطلب على الكمية المطلوبة مع ثبات الثمن . يمكن أن نعبر عنه هندسيا بأنتقال منحنى الطلب بأكمله من موقعه الأصلى الى موقع آخر جديد .

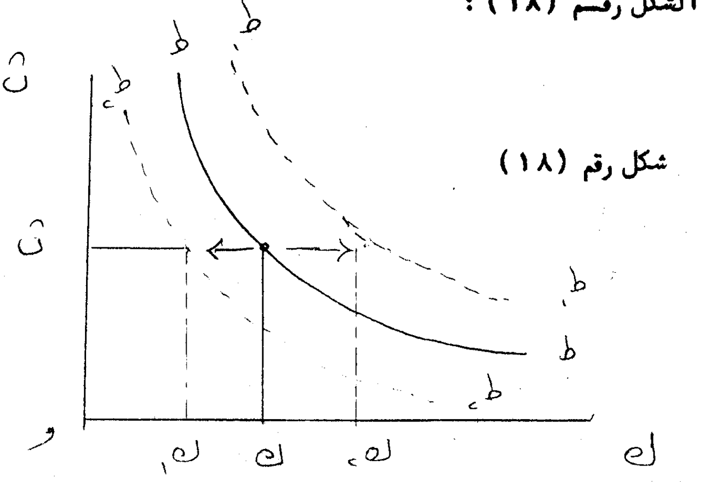
ويمكن توضيح التحرك على منحنى الطلب باستخدام الرسم البيانى كما هو فى الشكل رقم (١٧) :ـ



شكل رقم (١٧)

- ونلاحظ فى هذا الشكل أنه عند ثمن ث للسلعة تكون الكمية المطلوبة ك ونعبر عنها بالنقطة أ على منحنى الطلب ط ط . ونلاحظ أيضا أن تغير ثمن السلعة بالزيادة من و ث الى و ث٢ (مع افتراض ثبات ظروف الطلب) يؤدى الى تغير الكمية المطلوبة بالنقصان من وك الى وك٢ وبالتالى تأخذ النقطة ب على المنحنى ط ط أى نكون بصدد التحرك على نفس المنحنى من النقطة أ الى النقطة ب . وبالعكس حيث أن تغير ثمن السلعة بالنقصان من و ث الى و ث١ (مع افتراض ثبات ظروف الطلب) يؤدى الى تغير الكمية المطلوبة من وك الى وك١ وبالتالى نأخذ النقطة حـ على المنحنى ط ط أى نكون بصدد التحرك على نفس المنحنى من النقطة أ الى النقطة حـ .

ويمكن توضيح انتقال منحنى الطلب بالرسم البيانى كما هو فى الشكل رقم (١٨) :



شكل رقم (١٨)

نلاحظ فى هذا الشكل أنه عند ثمن ث للسلعة تكون الكمية المطلوبة ك ، ونلاحظ أنه عند تغير ظروف الطلب مع ثبات الثمن ، فان قانون الطلب يتغير ونكون بصدد قانون جديد • وعندما يكون تأثير ظروف الطلب هو زيادة الكمية المطلوبة من السلعة (مع ثبات الثمن) يمكن أن نعبر عن ذلك هندسيا بأنتقال منحنى الطلب ط ط الى موقع جديد ط١ ط١ ، أى الى يمين موقعه الاصلى دلاله على تغير ظروف الطلب بالزيادة ، وعندما يكون تأثير ظروف الطلب هو نقص الكمية المطلوبة من السلعة (مع ثبات الثمن) يمكن أن نعبر عن ذلك هندسيا بأنتقال منحنى الطلب ط ط الى موقع جديد ط٢ ط٢ ، أى الى يسار موقعه الاصلى دلالة على تغير ظروف الطلب بالنقصان •

خلاصة القول ، أن الحركة على منحنى الطلب تعبر عن تغير الكمية المحتمل أن تطلب من السلعة نتيجة للتغير الذى يمكن أن يحدث فى ثمنها ، وذلك بافتراض بقاء الاشياء الأخرى على حالها •

وان انتقال منحنى الطلب يعبر عن تغير الكمية المحتمل أن تطلب من السلعة نتيجة للتغير الذى يمكن أن يحدث فى ظروف الطلب ، وذلك بافتراض ثبات الثمن •

المبحث الثانـــــى

مرونـــــــة الطلـــــب

ان دراســـة دالـة الطلب توضح لنـا طبيعة العلاقة بيــن الكميـة المطلوبـة من السلعـة وبين العديد من العوامل ، أهمهـــا ثمن السلعة ثم دخل المستهلك واثمان السلع المرتبطـة .
وتوضح لنـا أيضـــا أن الكميـة المطلوبة من سلعة ما كمتغير تابـــع تتوقف على هذه العوامـــل ، أى يمكن إن تزيد أو تقل بتغير هذه العوامـــل .

وقـد اهتم الاقتصاديـون اهتماما بالغا بقياس أثر هذه العوامل على الطلب ، بمعنى آخـر أى قيـاس مدى التغير الذى يحدث فـى الكميـة المطلوبة من السلعـة استجابة لما يحدث من تغير فـى ثمنهــا أو غيره من عوامـل الطلب . وقد استخدم هؤلاء الاقتصاديون مقياس كمـى لقياس مدى استجابة أو درجة الارتباط بين الطلب وكـل من الثمن ودخل المستهلك واثمان السلع المرتبطـة . وهذا المقيـاس يعرف باســم المرونه . وبذلك نكون أمـام ثلاث أنواع من مرونــــة الطلب . مرونة الطلب للثمن ، مرونة الطلب للدخل ، وأخيرا مرونـة الطلب لاثمان الســلع المرتبطـة والتى يطلق عليها عـادة مرونة الطلب المتقاطعـــة .

وفى الواقع أن مرونة الطلب أى درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة لما يحدث من تغير فى كل من الثمن أو الدخل أو اثمان السلع المرتبطة يتوقف على مجموعة من الاعتبارات تختلف من سلعة الى أخرى .

ولذلك سنتناول هذا المبحث فى مطالب أربعة :-

المطلب الأول : مرونة الطلب للثمن .

المطلب الثانى : مرونة الطلب للدخل .

المطلب الثالث : مرونة الطلب المتقاطعة .

المطلب الرابع : العوامل المؤثرة فى مرونة الطلب .

المطلب الأول

مرونة الطلب للثمن

رأينا فى دراسة دالة الطلب أن هناك علاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة وثمنها حيث يؤثر الثمن على الكمية المطلوبة من السلعة ، فعندما يتغير ثمن السلعة فى اتجاه معين تتغير الكمية المطلوبة فى الاتجاه العكسى استجابة لما حدث من تغير فى الثمن .

ومن الملاحظ أن درجة حساسية الطلب بالنسبة لما يحدث من تغير فى ثمنها (أى درجة مرونة الطلب بالنسبة للثمن) تختلف من سلعة الى سلعة أخرى . فمن الملاحظ مثلا أن سلعة مثل الملح لايتأثر الطلب عليها بتغيرات ثمنها الا تأثرا يسيرا جدا . وان سلعة كالتفاح يتأثر طلبها تأثرا كبيرا بتغيرات الثمن .

ويرجع الفضل الى الفريد مارشال فى استخدام تعبير " المرونه " بدلا من تعبير (استجابه) ، حيث تستخدم المرونه فى العلوم الاقتصادية والمالية لقياس التغيرات النسبية التى يمكن أن تحدث نتيجة ارتباط ظاهرتين أو متغيرين بعلاقة معينة .

وهكذا يمكن تعريف مرونة الطلب للثمن بأنها " درجة استجابة

الكمية المطلوبة لما يحدث من تغير فى ثمنها " ويفترض هذا التعريف بقاء كافة العوامل الأخرى التى يمكن أن تؤثر فى الطلب على حالها وعدم حدوث أى تغير فيها .

وحيث أن مرونة الطلب للثمن هى أهم الانواع الثلاثة للمرونة فانه عادة مايشار اليها على أنها مرونة الطلب فحسب ، وعندما نكون بصدد قياس درجة استجابة أو تأثير الكمية المطلوبة من سلعة ما للتغيرات التى تحدث فى دخل المستهلك أو اثمان السلع المرتبطة ، فاننا نعبر عن ذلك بمرونة الطلب للدخل ، ومرونة الطلب التقاطعية .

واذا كانت مرونة الطلب تعد مقياسا هاما يوضح لنا أن الطلب على سلعة ما هو اكثر مرونة من الطلب على سلعة أخرى أو أقل منه ، بل أن الحاجة تدعو الى قياس المرونة عدديا وبدقة . ويعرف المقياس الذى يقوم بقياس القيمة العددية باسم معامل المرونة .

معامل المرونة :

يمكن تعريف معامل المرونة بأنه المعيار الكمى الدقيق الذى يقيس درجة مرونة الطلب . فلا يكفى أن نذكر بشكل عام أن الطلب على سلعة ما هو أكثر مرونة من الطلب على سلعة أخرى أو أقل

منه ، بل يلزم أن نحدد النسبة المئويه التى تتغير بها الكمية المطلوبة نتيجة التغير بنسبة ما فى الثمن .

ونلاحظ فى هذا الصدد أنه من الخطأ مقارنة الكمية المطلقة للتغير الذى يحدث فى الكمية المطلوبة من السلعة بالكمية المطلقة للتغير الذى يحدث فى ثمنها ، ويطلق عليها المرونة المطلقة ، ومثل هذه المقارنة لاتعطى أى معنى محدد ، ولايمكن اعتباره مقياسا دقيقا للتعرف على مرونة الطلب ، ويرجع ذلك لسببين (١) :-

أولا : أنه لايمكننا قياس كمية من السلع تتحدد فى شكل وحدات مادية مختلفة مثل الاطنان والكيلو جرامات بكميات من النقود تتحدد فى شكل وحدات قيمية مختلفة مثل الجنيهات والقروش .

ثانيا : أن الكميات المطلوبة من السلع المختلفة ليست واحدة ، ولذلك فان مقدار التغير فى الكمية المطلوبة من سلعة ما يمثل أهمية كبيرة اذا كانت الكمية الاصلية المطلوبة منها قليلة

---

(١) د . أحمد جامع - المرجع السابق ذكره ، ص ١٨٦ - ١٨٧

نسبيا فى حين أن هذا المقدار نفسه لايمثل أهمية تذكر بالنسبة الى سلعة أخرى اذا كانت الكمية الاصلية المطلوبة منها كبيرة نسبيا . وبالمثل بالنسبة للثمن ، فان تغير الثمن بمقدار معين يمثل أهمية كبيرة بالنسبة الى سلعة ما نظرا الى ان ثمنها الاصلى قليل نسبيا فى حين أن هذا التغير فى الثمن بهذا المقدار نفسه لايمثل أهمية تذكر بالنسبة لسلعة أخرى وذلك لان ثمنها الاصلى كبير نسبيا .

ونتيجة لذلك فانه يلزم عند قياس مرونه الطلب أن نقارن التغير النسبى وليس المطلق ، الذى يحدث فى الكمية المطلوبة بالتغير النسبى الذى يحدث فى الثمن . وتتحدد النسبة المئوية للتغير فى الكمية المطلوبة والثمن ، بنسبة هذا التغير لكل من الكمية والثمن الاصليين ، وفى هذه الحالة لن تتأثر مرونة الطلب بتغير وحدات قياس الكمية أو الثمن .

ويمكن الحصول على معامل المرونة من المعادلة الاتية :ـ

$$\text{معامل المرونة} = \frac{\text{النسبة المئوية للتغير فى الكمية المطلوبة}}{\text{النسبة المئوية للتغير فى الثمن}}$$

ويمكننا الحصول على النسبة المئوية لكل من الكمية المطلوبة وثمن السلعة بقسمة التغير فى الكمية على الكمية الاصلية وقسمة التغير فى الثمن على الثمن الاصلى كما تبين المعادلة التالية :ـ

$$\text{معامل المرونة} = \frac{\text{التغير في الكمية المطلوبة}}{\text{الكمية الاصلية}} \div \frac{\text{التغير في الثمن}}{\text{الثمن الاصلي}}$$

$$\text{معامل المرونة} = \frac{\text{التغير في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير في الثمن}} \times \frac{\text{الثمن الاصلي}}{\text{الكمية الاصلية}}$$

ويمكننا التعبير جبريا عن الصورة النهائية لمعامل المرونة باستخدام الرموز ، حيث نرمز للكمية بالرمز ك ، والثمن بالرمز ث ، مقدار التغير في الكمية Δ ك ، ومقدار التغير في الثمن Δ ث ، وذلك للحصول على صورة مبسطة لمعامل المرونة • الذى يرمز له بالرمز مث •

$$\text{م ث} = \frac{\Delta \text{ ك}}{\Delta \text{ ث}} \times \frac{\text{ث}}{\text{ك}}$$

ونظرا لطبيعة العلاقة العكسية لدالة الطلب الثمن حيث أن الكمية المطلوبة تتغير في اتجاه عكسي لاتجاه التغير في الثمن ، معبرا عن دالة متناقصة ، لذا فان علامة معامل المرونة تكون سالبة •

حالات المرونــــــة :

رأينـا فـى مرونــة الطلب أن درجـة استجابة الطلب للتغيـر الذى يحدث فـى الثمـن يختلف من سلعة الى أخـرى ، ولذلك يمكن أن نميـز بين خمس حالات مختلفـة للمرونة ، حيث تتـدرج تنازليـا قيمـة معامل المرونـة ، وتتمثل هذه الحالات فيما يلـى :-

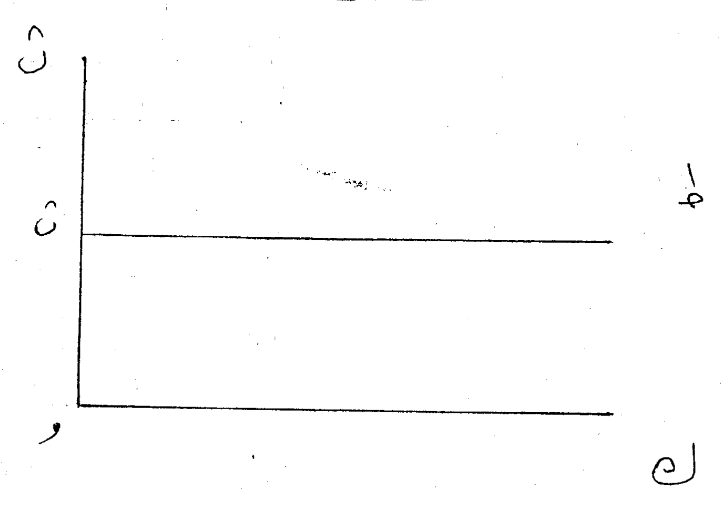
١ - طلب لانهائى المرونـه :

وتكـون قيمة معامل المرونة فى هذه الحالة مالا نهاية ، ولكن سبق أن ذكرنـا أن علامـة معامل مرونـة الطلب للثمن سالبـة ، فان قيمـة معامل المرونـة تكون ناقص مالانهايـــه

م ث = - ∞

وتوضح هذه الحالـة ان أى تغيـر طفيف ، أى بنسبة مئوية صغيرة فـى الثمن سـوف يترتب عليه تغير لانهائـى فى الكمية المطلوبـــه، بمعنـى أن يكـون المشتريـن مستعد ين لشـراء كل الكمية التى يمكـن شرائهـا من السلعـة عنـد ثمن معين ، لكنهم لن يشترون أى كميـة منهـا عندما يرتفـع هذا الثمن ولو بقدر ضئيـل .

ويمكن أن نعبر بيانيـا عن منحنى الطلب على السلع التى يتميـز الطلب عليها بكونه لانهائـى المرونـة كما فى الشكل التالى :-



شكـــل رقـــم (١٩)

ونلاحظ فى هذا الشكـــل أن منحنى الطلب يأخذ شكـــل خط أفقـــى موازى للمحور الافقـــى موضحا انه عند ثمن يبلـــغ و ث يكون المشترين مستعدين لشـراء كل الكمية التى يمكـــن شرائهـــا من السلعة ، ولكنهم لن يشتروا أيـــه كميـــة منها عند مـــا يرتفـــع الثمـــن عن و ث ولـــو بقدر ضئيـــل . وهذه الحالة تعتبـــر حالة استثنائيـــة نظـــرا لانها نادرة الوقـــوع فى الحياة العملية .

ويلاحظ فـــى هذا الصـــدد أننا لانعتـــد الا بالقيمة العددية المطلقـــة لمعامـــل المرونـــة بصرف النظـــر عن العلامة السالبه له ، بمعنـــى أن قيمـــة معامـــل المرونـــة ـــ ٢ أكبر من قيمـــة ـــ ١، وبالتالى يكون الطلب على السلعة الاولى اكبر مرونة من الطلب على السلعـــة الثانيـــة ، وذلك بالنســـبة لجميع حالات مرونة الطلب للثمـــن ، وان

اشـــارة معامـــل المرونـــة السالبـــة لاتعنى أكثـــر من تعبيـــر العلاقـــة العكسـية بين Δ ث ، Δ ك .

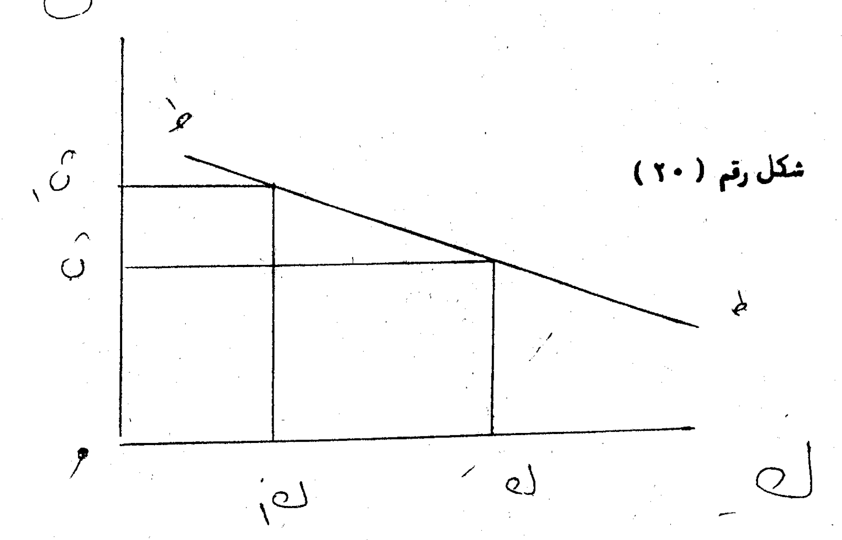
٢ ـ طلب مـــرن :

وتكـــون قيمـــة معامـــل المرونـــة أكبـــر من ناقص واحد صحيح وأقـــل من لانهايـــة

$$-\infty < م_ث < -1$$

وفى هذه الحالـــة يترتب على تغير الثمـــن بنسبة مئوية معينة حدوث تغيـــر فى الكميـــة المطلوبـــة بنسبة أكبر من نسبة تغير الثمن .

ويمكن أن نعبر بيانيـــا عن منحنى الطلب على السلع التى يتميز الطلب عليهـــا بكونه مـــرن كما فى الشكل التالى :ـ



شكل رقم (٢٠)

ويلاحظ في هذا الشكل أن تغير الثمن بنسبة ضئيلة من وث الى وث١ أحدث تغير في الكمية المطلوبة من وك الى وك١ أى بنسبة أكبر من نسبة تغير الثمن .

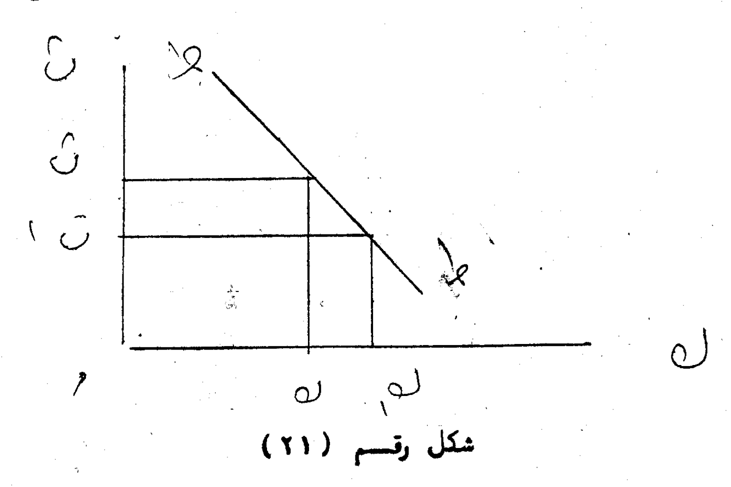
٣- طلب متكافىء المرونة :

وتكون قيمة معامل المرونة مساوية لناقص واحد صحيح

م ث = - ١ .

ويلاحظ في هذه الحالة أن التغير النسبى في الكمية المطلوبة يعادل التغير النسبى في الثمن .

ويمكن أن نعبر بيانيا عن منحنى الطلب على السلع التى يتميز الطلب عليها بكونه طلب متكافىء المرونه كما في الشكل التالي :



شكل رقم (٢١)

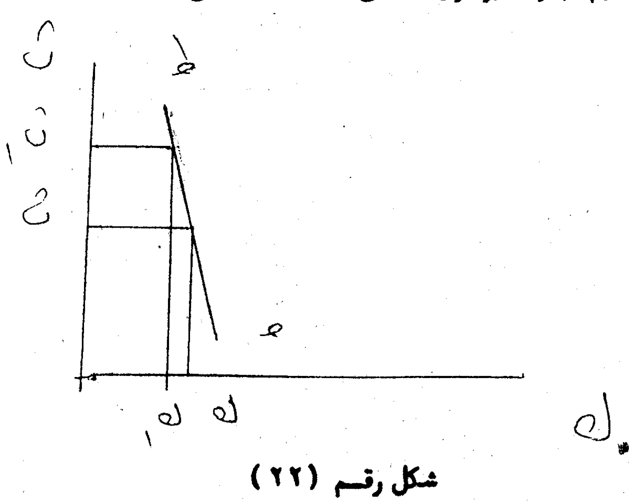
ويلاحظ في هذا الشكل أن تغير الثمن بنسبة معينة من $ث$ الى $ث_1$ احدث تغير في الكمية المطلوبة بنفس هذه النسبة من $ك$ الى $ك_1$ ، بمعنى أن الكمية المطلوبة من السلعة تتغير بنفس نسبة التغير الذى يحدث في الثمن •

٤ ـ طلب غير مرن :

وتكون قيمة معامل المرونة أكبر من الصفر وأقل من ناقص واحد صحيح ـ١ > م ث > صفر

وفي هذه الحالة يترتب على تغير الثمن بنسبة مئوية معينه ، حدوث تغير في الكمية المطلوبة بنسبة أقل من نسبة تغير الثمن •

ويمكن أن نعبر بيانيا عن منحنى الطلب على السلع التى يتميز الطلب عليها بكونه غير مرن كما في الشكل التالى :ـ



شكل رقم (٢٢)

ونلاحظ فى هذا الشكل أن تغير الثمن بنسبة كبيرة من وث الى وث ١ احدث تغيير فى الكمية المطلوبة من وك الى وك ١ أى بنسبة أقل من نسبة تغير الثمن ٠

ه ـ طلب عديم المرونة :

وتكون قيمة معامل المرونة مساوية للصفر ، أى أن :

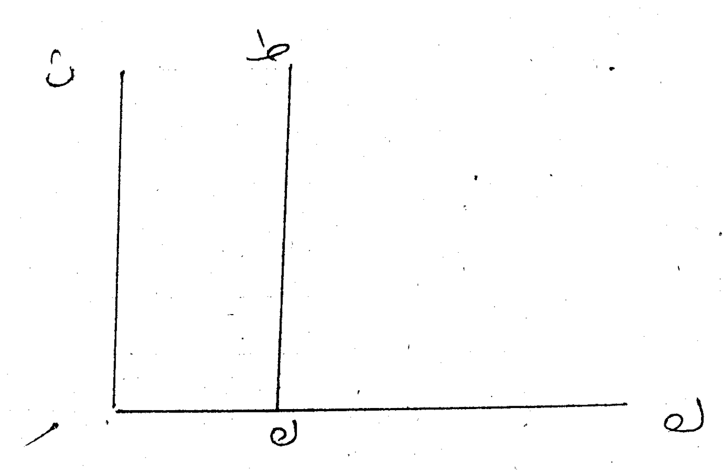
م ث = صفر

وتوضح هذه الحالة أن أى تغير فى الثمن مهما كان بنسبة كبيرة لن يترتب عليه احداث أى تغيير فى الكمية المطلوبة من السلعة ، وبمعنى آخر أن الكمية المطلوبة من هذه السلعة لن تتأثر بأى تغيير يحدث فى الثمن ٠

ومن المتصور أن تنطبق هذه الحالة على السلع والخدمات الضرورية التى لاغنى عنها بالنسبة للمستهلك مهما ارتفعت أسعارها. ومثال ذلك الطلب على سلعتى الخبز والمياه وبعض أنواع من الادوية مثل الانسولين الذى يتعاطاه مريض السكر ، حيث يدفع المستهلك الثمن ليشترى ماهو فى حاجة اليه لانقاذ حياته سواء ارتفع الثمن أو انخفض ، أى لن تتأثر الكمية المطلوبة بأى تغيير يحدث فى الثمن ٠

وتكون المرونة فى هذه الحالة صفرا ، اذ أن التغير النسبى فى الكمية = صفر مهما كان التغير فى الثمن ٠

ويمكن أن نعبر بيانيا عن منحنى الطلب على السلع التى يتميز الطلب عليها بكونه عديم المرونه كما فى الشكل التالى :



شكل رقم (٢٣)

ويلاحظ فى هذا الشكل أن منحنى الطلب يأخذ شكل خطا عموديا على المحور الافقى موضحا أن الكمية المطلوبة من السلعة و ك لن تتأثر وتظل ثابته مهما تغير ثمن السلعة بنسبة معينة (بالارتفاع أو بالانخفاض) . وهذه الحالة تعتبر حالة استثنائيه نظرا لانها نادرة الوقوع فى الحياة العملية .

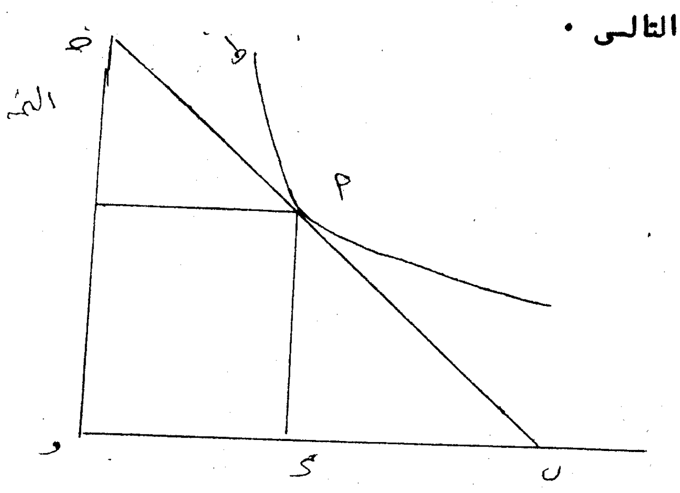
قياس المرونة عند نقطة معينة :

يرجع الفضل فى استخدام هذه الطريقة لقياس المرونة الى الاقتصادى الانجليزى الفرد مارشال . ويلاحظ أن الطريقة التى

اتبعنا ها حتى الان لقياس مرونة الطلب للثمن على أساس أنها خارج قسمة التغير النسبى فى الكمية على التغير النسبى فى الثمن هى طريقة مبسطة ، ويرجع ذلك الى أن هذه الطريقة تسمح لنا بقياس المرونه عند مرحلة معينة لتغير الاسعار والكميات وليس عند نقطة معينة .

ولذلك فان الطريقة الدقيقة لقياس مرونة الطلب تقتضى قياسها عند نقطة معينة وليس عند مرحلة أى (قوس) وذلك لتغير الاسعار والكميات ، وذلك مع افتراض أن التغير فى الثمن هو تغير طفيف جدا .

ويمكن قياس المرونة عند نقطة معينة بأستخدام طريقة هندسية ، وهو مايعرف بالقياس الهندسى لمرونة النقطة بأستخدام الشكل التالى .



شكل رقم (٢٤)

وفى هذا الشكل نقوم برصد الكميات المطلوبة على المحور الافقى ، والاثمان على المحور الرأسى وتمثل ط ط منحنى الطلب على سلعة ما ٠ والمطلوب هو قياس مرونة الطلب عند النقطة م على منحنى الطلب ٠

ومن المعروف أن ميل المنحنى عند نقطة معينة يساوى ميل مماس المنحنى عند هذه النقطة ، لذلك قمنا برسم المماس ب حـ الذى يمس منحنى الطلب فى النقطة م ٠
وبالتالى فان ميل منحنى الطلب عند النقطة م لابد وان يساوى ميل المماس عندها ، أى ميل الخط ب حـ

ويمكن باستخدام صيغة معامل المرونة السابقة لقياس مرونة المماس عند النقطة م ٠

$$\text{معامل المرونة} = \frac{\text{التغير فى الكمية}}{\text{الكمية الاصلية}} \div \frac{\text{التغير فى الثمن}}{\text{الثمن الاصلى}}$$

$$= \frac{\Delta\ \text{ك}}{\text{ك}} \div \frac{\Delta\ \text{ث}}{\text{ث}}$$

$$= \frac{\Delta\ \text{ك}}{\text{ك}} \times \frac{\text{ث}}{\Delta\ \text{ث}}$$

$$= \frac{\Delta\ \text{ك}}{\Delta\ \text{ث}} \times \frac{\text{ث}}{\text{ك}}$$

وحيث أن $-\frac{\Delta ك}{\Delta ث}$ هى ميــل المماس

فـان $-\frac{\Delta ك}{\Delta ث} = \frac{ب ى}{و أ}$

ونلاحظ أنه عند النقطـة أ فان الثمن = د أ والكمية المطلوبة
= د و

لذلك فانه عند النقطـة أ فان :

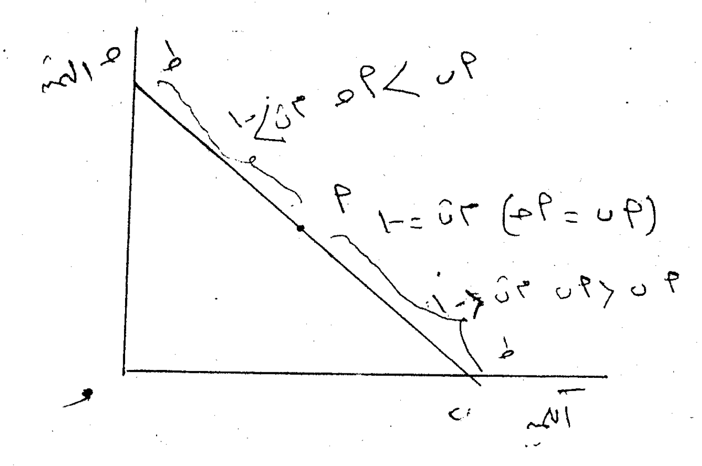
$$م ث = \frac{ب د}{د أ} \times \frac{د أ}{د و} = \frac{ب د}{د و}$$

وحيث أن $\frac{ب د}{د و} = \frac{ب أ}{أ جـ}$ ، وذلك تطبيقا لقاعدة

ان الخط الموازى لاحـد اضـلاع المثلث قائم الزاوية يقطع الضلعيــن
الاخرين بنسـبة واحـدة •

نستنتج من هذا أن معامل المرونـة عند النقطة أ يساوى $\frac{ب أ}{أ جـ}$

وبنفس هذه الطريقـة يمكن قياس مرونة أيــه نقطة على منحنى الطلــب،
ونفترض الان أن منحنى الطلب يأخـذ شكل خط مستقيم معبرا عــن
دالـــه خطيـــه • كما هو فى الشكـل التالـى :



شكل رقـــم (٢٥)

نلاحظ فى هذا الشكل أن النقطة أ تقع فى منتصف الخـــط المعبر هندســيا عن هذه الدالــه بحيث أن أ ب = أ حـ ، ويكون معامل المرونـــة عند النقطـة أ = $\frac{\text{أ ب}}{\text{أ حـ}}$ = ـ ١ يكون الطلب عند هذه النقطـة متكافىء المرونة .

واذا وقعت النقطة أ فى أعلى خط الطلب فان قيمـــة أ ب ستكون أكبـر من أ جـ بالتالى وتكون قيمة معامل المرونه اكبر مـــن ناقص واحد صحيح ويكون الطلب عند هذه النقطة مرنـــا .

واذا وقعت النقطـة أ فى أدنى خط الطلب فان قيمة أ ب ستكون أقـل من قيمـــة أ جـ وبالتالى تكون قيمة معامل المرونه أقـــل

من ناقص واحد صحيح ويكون الطلب عند هذه النقطة غير مـرن ٠

وعلى هذا يمكننـــا أن نقرر أن قيمـة معامل مرونة نقطة معينة على خط الطلب هى أقـل من قيمـة معامل مرونة أية نقطة تقع فى اعلاها على خط الطلب ، واكبـر من قيـم أيـة نقطة تقع أدناها على نفـس هذا الخـط ٠

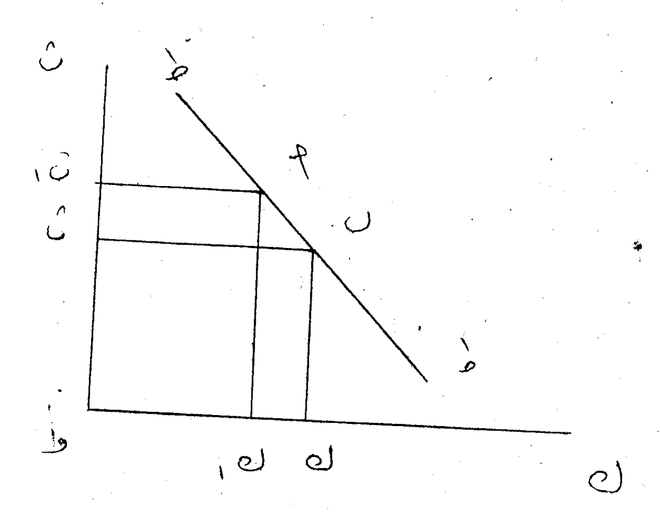
وبعبارة أخرى فان قيمـة معامل المرونة على خط الطلب تتـراوح مابين ناقص مالانهاية عند المحور الرأسى ، وصفر عند المحور الافقى ٠

قيـاس المرونـــة بين نقطتين (القوس) :

يطلق بعض الاقتصاديين على المرونه بين نقطتين تعبـير مرونه القوس [1] ٠ حيث يعبر عن الجزء من المنحنى الذى يقع مابيـــــن نقطتين عليه باســم قوس ٠
ويمكننـــا أن نقيس مرونـة الطلب بين نقطتين هندسيا كما هو موضـح فـى الشكل التالـى :

---

(١) أنظر د ٠ أحمد جامع ، المرجع السابق ، ص ١٩١ ٠



شكل رقم ٢٦)

وفي هذا الشكل نقوم برصد الكميات المطلوبة على المحور الافقى ، والاثمان على المحور الرأسي ويمثل ط ط منحنى الطلب على سلعة ما ، وافترضنا أن منحنى الطلب خط مستقيم للتبسيط . والمطلوب الان هو قياس مرونة الطلب مابين النقطتين أ ، ب .

ويمكن استخدام صيغة معامل المرونة السابقة لقياس مرونة الطلب مابين النقطتين أ ، ب .

$$\text{معامل المرونة} = \frac{\text{التغير في الكمية}}{\text{الكمية الاصلية}} \div \frac{\text{التغير في الثمن}}{\text{الثمن الاصلي}}$$

$$= \frac{\Delta \text{ك}}{\text{ك}} \div \frac{\Delta \text{ث}}{\text{ث}}$$

$$= \frac{\Delta \text{ك}}{\text{ك}} \times \frac{\text{ث}}{\Delta \text{ث}}$$

$$= \frac{\Delta \text{ك}}{\Delta \text{ث}} \times \frac{\text{ث}}{\text{ك}}$$

ويمكننا الحصـول على قيمـة معامل المرونة بين النقطتين أ ، ب باستخدام الشكل السابق ، فعند ثمن قدره و ث فان الكميـة المطلوبـة تكون و ك ، وعند مـا يتغير الثمن بالزيـادة من و ث الى و ث_1 فان الكميـة المطلوبـة تتغير بالنقصان من و ك الى و ك_1 .

وبالتالــى فان $\Delta \text{ك} = \text{ك} \; \text{ك}_1$

$\Delta \text{ث} = \text{ث} \; \text{ث}_1$

وحيث أن مرونـة الطلب بين النقطتيـن أ ، ب أى مرونــه القـوس أ ب هى متوسـط قيمـة المرونة عند كل من النقطتيــن أ ، ب ،فاننـا نستخرج أولا قيمـة المرونــة عند النقطة أ ، وقيمـة المرونة عنـد النقطــة ب ، ويعبر متوسط تلك القيمتين عـــن المرونــة مابيــن النقطتيــن .

ويجب أن نلاحظ عند حساب المرونة مابين النقطتين ،ان قيمة المرونة تختلــف فـى حالة التحرك من النقطة أ الى النقطة ب ، عنها فى حالـة التحرك من النقطـة ب الى النقطـة أ ولذلـــك

سوف نفترض أننا نتحرك من النقطة أ الى النقطة ب فى حساب قيمة المرونة التالية مابين نقطتين .

١ — مرونة الطلب عند النقطة أ = $\frac{\Delta ك}{\Delta ث} \times \frac{ث}{ك}$

$= \frac{ك - ك_١}{ث - ث_١} \times \frac{و ث_١}{و ك_١}$ —— (١)

ومرونة الطلب عند النقطة ب = $\frac{ك - ك_١}{ث - ث_١} \times \frac{و ث}{و ك}$ —— (١)

وحيث أن مرونة الطلب بين النقطتين أ ، ب هى متوسط قيمة المرونة لكل منهما .

∴ م عند النقطتين أ ، ب = $\frac{م_أ + م_ب}{٢}$

وحيث أن الطرف الأول فى كل من المعادلة (١) ، (٢) متساويان فانه يمكن أن نحصل على معامل المرونة مابين النقطتين

$= \frac{ك - ك_١}{ث - ث_١} \times \frac{و ث + و ث_١}{و ك + و ك_١}$

$= \frac{\text{التغير فى الكمية}}{\text{التغير فى الثمن}} \times \frac{\text{الثمن الاصلى + الثمن الجديد}}{\text{الكمية الاصلية + الكمية الجديدة}}$

وحيث أن اختلاف قيمة المرونة ما بين نقطتين ، يتوقف على

اتجاه التحـــرك وما اذا كـــان من النقطـة أ الى النقطـة ب أم من النقطـــة ب الى النقطـة أ ، فان معنى ذلـــك وجود قيمتيـــن لمرونـــة القوس .

ويمكن توضيح ذلك بمثـــال حسابـــى :

حيث نفترض أن قيمـــة ث = ٥ وحدات نقدية ، وقيمة ث١ = ٨ وحدات نقديـــة .

وأن قيمة ك = ١٥ وحدة ، وقيمة ك١ = ١٠ وحدات .

فاذا أخذنـــا فى الاعتبـــار أننا نتحرك من النقطـة أ الى النقطـة ب نزولا على منحنى الطلب تكون مرونة القوس =

$$\frac{٥}{٣} \times \frac{٥}{١٥} = \frac{٢٥}{٤٥} = ٠,٥٥$$

واذا أخذنـــا فى الاعتبـــار أننا نتحرك من النقطـة ب الى النقطـــة أ صعودا على منحنى الطلب تكون مرونـــة القوس =

$$\frac{٥}{٣} \times \frac{٨}{١٠} = -١,٣٣$$

وبعبـــارة أخرى فان قيمـــة المرونـــة تختلف بحسب اتجاه التغير ، رغم اننـــا نتحـــدث عن نفس العلاقـــة ونفس التغيـــر ، وبالتالى توجـــد قيمتيـــن لمرونـــة القـــوس ، وكلمـــا زاد بعد هاتين النقطتيـــن كلمـــا زاد الفرق بين قيمتـــى معامل مرونـة القوس ، ولذلـــك

يتعين أن نحسب مرونة القوس بين نقطتين قريبتين جدا على منحنى الطلب ، حتى يقل الفرق مابين القيمتين الى أقل قدر ممكن . ولذلك لايجوز استخدام معامل مرونة القوس الا فى حالة التغيرات الضئيلة فى الاثمان .

وللتغلب على هذه الصعوبة فانه يمكننا أن نحسب مرونة متوسط بين النقطتين ، فبدلا من أن نأخذ الوضع عند النقطة الاولى أو عند النقطة الثانية ، فاننا نأخذ متوسطا بين الامرين ، وعليه تأخذ صيغة مرونة القوس السابق ذكرها .

$$\text{مرونة القوس} = \frac{\Delta\ \text{ك}}{\Delta\ \text{ث}} \times \frac{\text{الثمن الاصلي} + \text{الثمن الجديد}}{\text{الكمية الاصلية} + \text{الكمية الجديدة}}$$

وبتطبيق هذه القاعدة على المثال السابق تكون قيمة معامل المرونة كما يلى :ـ

$$- \frac{٥}{٣} \times \frac{٥ + ٨}{١٥ + ١٠} = ٨٦\text{ر}$$

العلاقة بين مرونة الطلب والايراد الكلى :

يمكن تعريف الايراد الكلى لمنتج ما بأنه مجموع المبالغ النقدية التى يحصل عليها المنتج نتيجة بيعه لكمية معينة من السلعة . ويمكن الحصول على الايراد الكلى لمشروع أو منتج ما بضرب عدد الوحدات المباعة من السلعة فى ثمن الوحدة منها .

ونلاحظ من خلال المشاهدات العملية أن هناك علاقة بين مرونة الطلب والايراد الكلى ذلك أن الايراد الكلى يتغير نتيجة التغير الذى يحدث فى ثمن بيع السلعة ، ويتوقف اتجاه التغير فى الايراد على درجة مرونة الطلب وما اذا كان يتصف بالمرونة أو بعدم المرونة .
ولهذا السبب يهتم رجال الاعمال والبائعين عموما بمعرفة أى الاثمان التى يمكن أن تحقق لهم أكبر قدر من العائد ، ويسائل دائما رجال الاعمال وأصحاب المشروعات والبائعين هل لو تم تخفيض هذا الثمن ستزيد الكميات المباعة ، وبالتالى زيادة الايراد الكلى أم لا ؟
يختلف الوضع من سلعة الى سلعة أخرى وفقا لدرجة مرونة الطلب عليها .

ففى حالة الطلب المرن ، فان كل تخفيض فى ثمن السلعة يؤدى الى زيادة الكمية المطلوبة بنسبة أكبر ، ويزداد نتيجة لذلك الايراد الكلى للبائع ، ويفسر ذلك بأن الزيادة الكبيرة نسبيا فى الكمية المطلوبة سوف تعوض النقص الذى حدث فى الايراد الكلى نتيجة لانخفاض الثمن واحداث زيادة صافية فى هذا الايراد فوق هذا ٠
وبالعكس فان كل ارتفاع فى ثمن السلعة يؤدى الى نقص الكمية المطلوبة بنسبة أكبر ، وينقص نتيجة لذلك الايراد الكلى ونستنتج من هذا أنه فى حالة الطلب المرن فان الايراد الكلى يتغير فى اتجاه عكسى لاتجاه التغير فى الثمن ٠

ويوضح الجدول التالى علاقة مرونة الطلب بالايراد الكلى فى حالة الطلب المرن :

جدول رقم (٤)

الثمن	الكمية	الايراد الكلى
٢٠	٢٠	٤٠٠
١٥	٤٠	٦٠٠
١٠	٩٠	٩٠٠

وفى حالة الطلب غير المرن ، فان كل تخفيض فى ثمن السلعة بنسبة مئوية معينة يؤدى الى زيادة الكمية المطلوبة بنسبة

أقل منها ، وينقص نتيجة لذلك الايراد الكلى للبائع ، ويفسر ذلك بأن انخفاض الثمن بنسبة معينة يؤدى الى زيادة الكمية المطلوبة بنسبة مئوية أقل من نسبة الانخفاض فى الثمن ، ولن تكفى هذه الزيادة القليلة نسبيا فى الكمية المطلوبة لتعويض النقص فى الايراد الكلى نتيجة انخفاض الثمن ، وهكذا ينقص الايراد الكلى عندما ينخفض الثمن .

وبالعكس فان كل ارتفاع فى ثمن السلعة يؤدى الى نقص الكمية المطلوبة بنسبة أقل من نسبة ارتفاع الثمن ، ويزداد نتيجة لذلك الايراد الكلى ، ونستنتج من هذا أنه فى حالة الطلب غير المرن فان الايراد الكلى يتغير فى اتجاه طردى لاتجاه التغير فى الثمن .

ويوضح الجدول التالى علاقة مرونة الطلب بالايراد الكلى فى حالة الطلب غير المرن .

الثمن	الكمية	الايراد الكلى
٢٠	٢٠	٤٠٠
١٥	٢٢	٣٣٠
١٠	٢٥	٢٥٠

جدول رقم (٥)

وبالنسبة لحالة الطلب متكافىء المرونة ، فان كل تخفيض فى ثمن السلعة بنسبة مئوية معينة يؤدى الى زيادة الكمية المطلوبة بنفس النسبة ، وبالتالى فان الايراد الكلى لن يتغير لا فى الاتجاه العكسى كما هو الحال فى الطلب المرن ولا فى الاتجاه الطردى كما هو الحال فى الطلب غير المرن بل سيظل ثابتا على حاله .

اذن نستطيع أن نقرر أنه فى حالة الطلب متكافىء المرونه فان الايراد الكلى يظل ثابتا دون تغير عندما يتغير الثمن .

ويوضح الجدول التالى علاقة مرونة الطلب بالايراد الكلى فى حالة الطلب متكافىء المرونة .

جدول رقم (٦)

الثمن	الكمية	الايراد الكلى
٢٥	٢٤	٦٠٠
٢٠	٣٠	٦٠٠
١٥	٤٠	٦٠٠

ونلاحظ فى هذا الجدول ان الانخفاضات المتوالية فى الثمن قد أدت الى زيادات متوالية فى الكمية ، وبالرغم من ذلك فان الايراد الكلى كان ثابتا وتبدوا أهمية هذه الحالة عند

دراسة المحتكر الخالص أو الصافى الذى يصر على الحصول على نفس الايراد الكلى مهما تغيرت اثمان البيع .

المطلب الثانى

مرونة الطلب للدخل

يمكن تعريف مرونة الطلب للدخل بأنها درجة استجابة أو تأثر الكمية المطلوبة من السلعة بالتغير الذى يحدث فى الدخل ، وتعرف أيضا باسم المرونة الدخلية .
وبالطبع فاننا نفترض هنا بقاء كافة الأشياء الأخرى التى يمكن أن تؤثر فى الكمية المطلوبة على حالها أى ثمن السلعة واثمان السلع الاخرى وذوق المستهلك وذلك حتى يكون التغير فى دخل المستهلك هو وحدة الذى يتسبب فى تغير الكمية المطلوبة .

ومعامل مرونة الطلب الدخل يمثل المعيار الكمى الدقيق الذى يقيس درجة هذه المرونه ، بالضبط كما هو الحال بالنسبة لمرونة الطلب الثمن .

ومعامل مرونة الطلب للدخل =

$$\frac{\text{التغير فى الكمية المطلوبة}}{\text{الكمية الاصلية المطلوبة}} \div \frac{\text{التغير فى الدخل}}{\text{الدخل الاصلى}}$$

وباستخدام الرموز كما هو الحال فى مرونة الطلب الثمن :

$$م_د = \frac{\Delta ك}{د} \div \frac{\Delta د}{ك}$$

$$= \frac{\Delta ك}{\Delta د} \times \frac{د}{ك}$$

وحيث أن العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة والدخل هى علاقة طردية ، أى أن الكمية المطلوبة تتغير فى نفس اتجاه التغير فى الدخل ، فان علامة مرونة الطلب للدخل لابد وان تكون موجبه ، وذلك فيما عدا السلع الدنيا ، حيث تصبح العلاقة الدالية بين الطلب والدخل علاقة عكسية استثناء من القاعدة العامة ، ولذلك تكون علامة معامل المرونة سالبة بالنسبة لهذه السلع .

والواقع أنه يمكن استخدام المرونة الدخلية للطلب على سلعة ما كمعيار للتفرقة بين السلع الضرورية والسلع الكمالية ، فاذا كانت المرونة الداخلية للطلب على سلعة أقل من واحد صحيح

فاننا نطلق على هذه السلعة اسم سلعة ضرورية ، اما اذا كانت المرونة اكبر من واحد صحيح ، وبشرط أن تكون موجبه فاننا نقول ان هذه السلعة سلعة كمالية • هذا مع ملاحظة أن معامل المرونة يختلف باختلاف مستوى الدخل • وعلى هذا الاساس قد تعتبر سلعة معينة من السلع الضرورية بالنسبة للافراد في فئات الدخل العليا وتعتبر من السلع الكمالية بالنسبة للافراد من فئات الدخل الاقل ارتفاعا •

مرونة الطلب المتقاطعة :

يقصد بمرونة الطلب المتقاطعة مدى تأثر الكمية المطلوبة من السلعة بما يحدث من تغير في أثمان السلع المرتبطة بها سواء البديلة عنها أو المكملة لها ، مع بقاء الاشياء الاخرى على حالها •

ويمكن تعريف مرونة الطلب المتقاطعة بأنها " درجة استجابة الكمية المطلوبة من السلعة لما يحدث من تغير في اثمان السلع المرتبطة بها " أى سواء كانت السلع المرتبطة بها سلع تبادلية أو سلع متكاملة • ويطلق البعض على هذا النوع من المرونة تعبير مرونة الطلب الانعكاسية •

وبنفس طريقة الحصول على مرونة الطلب للثمن ، ومرونة الطلب للدخل ، يمكننا الحصول على مرونة الطلب المتقاطعة ، فاذا كان

لدينا سلعتان أ ،ب فان معامل مرونة الطلب التقاطعية؟

$$= \frac{\text{التغير في الكمية المطلوبة أ}}{\text{الكمية الاصلية المطلوبة أ}} \div \frac{\text{التغير في ثمن السلعة المرتبطة ب}}{\text{ثمن السلعة المرتبطة الاصلي ب}}$$

$$= \frac{\text{النسبة المئوية للتغير في الكمية المطلوبة من السلعة أ}}{\text{النسبة المئوية للتغير في ثمن السلعة المرتبطة ب}}$$

وباستخدام الرموز كما هو الحال في مرونة الطلب للثمن والدخل .

$$م_م = \frac{\Delta ك_أ}{ك_أ} \div \frac{\Delta ث_ب}{ث_ب}$$

$$= \frac{\Delta ك_أ}{\Delta ث_ب} \times \frac{ث_ب}{ك_أ}$$

حيث $م_م$ = معامل مرونة الطلب المتقاطعة .

$\Delta ك_أ$ = مقدار التغير في الكمية المطلوبة من السلعة أ

$ك_أ$ = مقدار الكمية الاصلية من السلعة أ

$\Delta ث_ب$ = مقدار التغير في ثمن السلعة ب

$ث_ب$ = مقدار الثمن الاصلي للسلعة ب

وتجدر الاشارة الى أن العلامة الجبرية لمرونة الطلب المتقاطعة قد تكون موجبة وقد تكون سالبة ٠ وهذا يتوقف بطبيعة الحال على طبيعة العلاقة بين السلعتين ، ففى حالة السلع البديلة تتغير الكمية المطلوبة فى نفس اتجاه التغير فى ثمن السلعة البديلة ، ويترتب على هذا أن تكون علامة معامل مرونة الطلب المتقاطعة فى هذه الحالة علامة موجبة ٠
وفى حالة السلع المكملة تتغير الكمية المطلوبة عكس اتجاه التغير فى ثمن السلعة المكملة لها ، ويترتب على هذا أن تكون علامة معامل مرونة الطلب المتقاطعة فى هذه الحالة علامة سالبة ٠

ويمكن عن طريق مرونة الطلب المتقاطعة الحكم على تكامل وتنافس السلع بعضها مع بعض ٠ فاذا كانت مرونة الطلب المتقاطعة سالبة فان ذلك يدل على أن السلعتين متكاملتين ٠ مثال ذلك الشاى والسكر ، فاذا حدث وارتفع ثمن السكر فانه يؤدى الى حدوث نقص فى الكمية المطلوبة من الشاى ، أما اذا حدث وانخفض ثمن السكر فانه يؤدى الى زيادة الكمية المطلوبة من الشاى ٠

أما اذا كانت مرونة الطلب المتقاطعة موجبة فان ذلك يدل على أن السلعتين بديلتان لبعضهما أى متنافستان ، مثل الشاى والبن فاذا ارتفع ثمن الشاى فان ذلك سوف يؤدى الى زيادة الكمية المطلوبة من البن ٠

أما اذا كانت مرونة الطلب المتقاطعة مساوية للصفر فان ذلك يدل على أن السلعتين مستقلتين عن بعضهما ولاتؤثر التغيرات فى سعر احداهما على الكمية المطلوبة من السلعة الأخرى ، مثال ذلك العلاقة بين التغير فى أسعار الشاى والكميات المطلوبة من السيارات .

يلاحظ أيضا أنه كلما كانت درجة الارتباط كبيرة ، أى كلما كانت علاقة الاحلال أو التكامل كبيرة مابين السلعتين محل البحث كانت القيمة العددية للمرونة المتقاطعة أكبر ، وبالعكس اذا كانت علاقة الاحلال أو التكامل صغيرة أو ضعيفة كانت المرونة التقاطعية أصغر وأقرب الى الصفر .

أهمية مرونة الطلب للثمن :

تحتل مرونة الطلب للثمن أهمية كبيرة بالنسبة لكل من المنتج والدولة وتقلبات الأسعار والتجارة الخارجية .

أولا : بالنسبة للمنتج : كما سبق أن أوضحنا يهتم بمعرفة نسبة انخفاض الثمن التى تمكنه من بيع كميات متزايدة فى السوق فمرونة الطلب توضح ما اذا كان انخفاض الثمن سيؤدى الى زيادة الكميات المطلوبة ومن ثم زيادة الارباح والايرادات التى يحققها ام لا .

وتظهـر أهمية المرونـة بشكل واضح بالنسبة للمنتج الذى يعمل فـى ظل الاحتكـار ويتحكم فـى السـوق بمفردة . فاذا اتضـح للمحتكـر أن الطلب على سلعـة كبيـرة المرونة فمن مصلحتة عـدم رفـع ثمـن هذه السلعة كثيـراً ، أما اذا كان الطلب عليها قليـل المرونـة فانه يستطيع أن يتمادى فى رفع سعرها .(1).

ثانيا : وبالنسبة لأهمية المرونه للدولـة نلاحظ ان كثيرا ماتلجـأ الحكومات المختلفـة الى فرض الضرائب غير المباشرة على السلـع المختلفـة ، اما لتحقيق هدف اقتصادى كالحـد من الاستهـلاك أو الاستيراد أو لحمايـة المنتجات الوطنية من المنافسة الاجنبيـة ، اما لتحقيـق هدف مالـى كزيـادة الايرادات . ويتوقف نجاح الحكومة فى تحقيـق ماتصبوا اليـه من أهداف علـى مرونة الطلب علـى السلـع التى تفـرض عليها مثـل هذه الضرائب .

فاذا كان الهدف من فرض الضريـبة هو الحد من الاستهلاك على السلعة وكان الطلب عليهـا مرنـا فيكفى فرض الضريـبـة بمعدل منخفض ، حتى تقل الكمية المطلوبة بصورة ملحوظة .

---

(1) د . على لطفـى ، مقدمة فى علم الاقتصاد ، ١٩٦٨ ، ص ١٨٩ .

أمـا اذا كان الطلب على السلعة غير مرن ، فان الضريبة يجب أن تكون مرتفعـة حتى تنجـح فى انقاص الكمية المطلوبة بالقـدر المطلـوب ، ومن ذلك نرى أن زيـادة معدل الضريبة على سلعـة ذات مرونـة مرتفعـة ، من شأنـه أن يؤدى الى انخفاض الكميـة المطلوبـة منهـا انخفاضـا كبيـرا قد يكون من شأنه انخفاض الحصيلة الكليـة للضريبـة لا زيادتهـا ، فى حيـن أن زيـادة معدل الضريبة على سلعة ذات مرونـة طلب منخفضـة ، من شأنه الا يؤدى الـى انخفاض الكميـة المطلوبـة منها سوى بمقدار يسـير ، وبالتالى تـزداد حصيلـة الضريبـة نتيجـة لزيـادة معدلهـا .

ثالثـا : أثـر المرونـة فى استقـرار الاسعـار :

يكـون لمرونـة الطلب أثـر كبيـر على مدى التلقبات التى تحدث فـى أسعار السلع ، فاذا كـان الطلب على سلعة ما مرنا ، فان ذلـك من شأنـه أن يحـد من التقلبـات الكبيـرة فى سعرها ، والتى يمكـن أن تنشـأ عن التغيرات فى العرض . وعلى العكس من ذلك اذا كـان الطلب غيـر مرن ، فان ذلك من شأنه أن يسمح بتقلبات كبيـرة فـى أسعارهـا ، فاذا ما نقص عرض سلعة ما ، لسبب أو لآخـر ، فـان نقـص العرض سـوف يؤدى بالضرورة الى ارتفـاع السعر ، وفى هـذه الحالـة اذا كـان الطلب مرنـا فانه يكفـى ارتفاع قليل فى السعـر لانقاص الكمية المطلوبـة بمقدار كبيـر ، فى حين أنـه اذا كان الطلـب

غير مرن فان الأمر يتطلب ارتفاعا كبيرا فى السعر لاحداث الانخفاض المطلوب فى الكمية المطلوبة .

رابعا : بالنسبة لأهمية المرونة للتجارة الخارجية :

نلاحظ أن مركز أى دولة فى مجال التجارة الدولية يتأثر الى حد بعيد بدرجة مرونة الطلب فى الأسواق الأجنبية على السلع التى تصدرها هذه الدولة ، وكذلك يتأثر بدرجة مرونة الطلب فى الداخل على السلع التى تستوردها هذه الدولة : فمثلا اذا رأت مصر أن الطلب على القطن المصرى طويل التيله الذى يصدر الى الخارج غير مرن ، فانها تستطيع أن تتمادى فى رفع سعره وهى واثقة من زيادة حصيلة العملات الأجنبية التى تحصل عليها .

المطلب الرابع

العوامل المؤثرة فى مرونة الطلب :

ان دراسة العوامل المؤثرة فى مرونة الطلب هى فى الواقع دراسة للعوامل التى تؤثر فى حساسية أو استجابة التغير فى الكميات المطلوبة نتيجة للتغير فى الثمن • وبعبارة أخرى العوامل التى من شأنها جعل الطلب على سلعة ما أكثر مرونة أو أقل من الطلب على سلعة أخرى •

وبالطبع يلزم أن نبقى الأشياء الأخرى التى يمكن أن تؤثر فى الكمية المطلوبة من السلعة على حالها ، أى ظروف الطلب من دخل المستهلك ، واثمان السلع المرتبطة ، وذوق المستهلك ولعل أهم العوامل المؤثرة على مرونة الطلب هى :-

١ - وجود بدائل للسلعة :

لعل أهم العوامل التى تتوقف عليها المرونة هى مدى توافر بديل قريب للسلعة له القدرة على اشباع نفس الحاجة ، سواء بنفس الدرجة أو بدرجة أقل •
فكلما توافر بديل جيد من السلعة ، كلما كان الطلب على السلعة مرناً • ولذلك نلاحظ أن ارتفاع ثمن هذه السلعة بنسبة مئوية معينة يؤدى الى انقاص الكمية المطلوبة منها بنسبة أكبر ،

وذلك نتيجة لانصراف المستهلكين عنها الى السلع الأخرى البديلة عنها ، والتى لم يتغير ثمنها فرضا ، وبالعكس فاذا حدث انخفاض فى ثمن هذه السلعة بنسبة مئوية معينة فانه يؤدى الى زيادة الكمية المطلوبة منها بنسبة مئوية أكبر وذلك نتيجة لاقبال المستهلكين عليها واحلالهم لها محل السلع الأخرى البديلة عنها ، والتى لم يتغير ثمنها فرضا .

مثال للسلع البديلة سلعة اللحوم والدواجن والأسماك ، فاذا انخفض سعر الوحدة من أى نوع من هذه السلع فان الاقبال على شرائها يزداد بنسبة كبيرة لاحلالها محل بدائلها من السلع الأخرى ، ومثال السلع التى تتمتع بدرجة من الاحلال بينها وبين بعضها سلعتى الشاى والبن وخدمتى السينما والمسرح .

ويلزم أن نلاحظ أن مدى وجود بدائل للسلعة ، وبالتالى مدى مرونة الطلب على السلعة انما يتوقف على مدى اتساع التعريف الذى نختاره للسلعة . وما اذا كان هذا التعريف واسعا شاملا أم ضيقا محدودا . فاذا كان تعريف سلعة السجائر يشمل جميع أنواع السجائر بحيث يسهل احلال نوع من السجائر محل الآخر ، فان الطلب على هذه السلعة يصبح مرنا . اما اذا كان تعريف سلعة السجائر ضيقا ومحدودا ليشمل نوعا من السجائر

دون غيره (وهى نظرة شخصية) فان احلال نوع بغيره يكون محدودا ويصبح الطلب على السلع طلبا غير مرنا .

٢ ـ تعدد استعمالات السلعة :

ان تعدد امكانيات استعمال السلعة أو الخدمة يعنى قابليتها للاحلال محل عدد كبير من السلع والخدمات الاخرى فى الاشباع ، ومن ثم فكلما تعددت امكانيات استخدام هذه السلعة كلما كانت درجة مرونة الطلب عليها كبيرة ،مثل الطاقة الكهربائية يمكن أن تستخدم فى اكثر من غرض وتحل محل أكثر من سلعة ولذلك يكون الطلب على هذه السلعة طلبا مرن .
وكلما كان للسلعة استخدام واحد كلما كان الطلب عليها غير مرن ، مثل سلعتى القمح والملح يتعذر وجود بديل جيد لها فى اشباع الحاجة اليها ، ولذلك يكون الطلب على هذه السلع غير مرن .

٣ ـ ضرورية السلعة وكماليتها :

تعتبر من العوامل الهامة التى تؤثر على قدرة مرونة الطلب، هو مدى ضرورية السلعة وكماليتها ، فكلما كانت السلعة ضرورية ، تشبع حاجة أساسية من حاجات الانسان ،كلما قلت قدرة المستهلكين على الاستغناء عنها وبالتالى تكون مرونة الطلب

عليهـا منخفضـة . بينما نجد أن السلع الكمالية يسهل علـى المستهلك الاستغنـاء عنها نهائيا ، أو عن جزء منها ، اذا ماحدث ارتفاع في سعرهـا ، وبالتالي تكـون مرونة الطلب عليها مرتفعـة .
ولـذا يمكننـا أن نتصـور أن الطلـب على السلع الضرورية يكـون غيـر مرن ، والطلب على السلـع الكمالية يكون مرنـا .

وصفـة السلع كضروريـة أو كماليـة مسألة نسبية ، تختلـف من زمان الى آخـر ومن مكان الى آخـر . ومن فئـة اجتماعيـة الى أخـرى . وعلى سـبيل المثـال ينظـر صاحب الدخـل المنخفض الى سلعة اللحوم على أنها سلعة كمالية ، بينما ينظـر صاحب الدخل المرتفـع الـى نفس النوع على أنه سلعة ضروريـة . وقـد ينظـر موظف عـادى فـى احدى الشـركات الـى السـيارة الخاصـة على أنها كماليـة بينما ينظـر اليها مديـر الشركـة على أنهـا ضروريـة لاغنـى عنهـا وهكـذا . وكذلـك الحـال اذا انتقلنـا من مجتمع لآخـر نجد أن الحكم علـى ما هـو ضـرورى وما هـو كمالـى سوف يختلف . فمثلا سلع السيارات والاجهـزة الكهربائيـة تعتبر من ضروريات الحياة في المجتمعـات الصناعيـة ، بينمـا هى نفسها تعتبر عموما من الكماليات فـى المجتمعات غيـر الصناعيـة والفقـيرة .

ولهذا فان الحكم على سلعة ما بأنها ضرورية أو كمالية لايجـب

أن يستند الى أحكام عامه مطلقة لان المسألة نسبية كما شاهدنا ، وغاية مايمكن عمله هنا هو تقسيم المستهلكين داخل مجتمع معين بالتقريب الى اصحاب دخول مرتفعة ومتوسطة ومنخفضة ، وتحديد مايمكن اعتباره ضرورى أو كمالى بالنسبة لكل فئة من فئات الدخل المذكور .

٤- نسبة المنفق من الدخل على السلعة :

ان نسبة ماينفقه المستهلك من دخله على السلعة يؤثر أيضا على مرونة الطلب ، فاذا كانت نسبة الانفاق على السلعة تحتل جزءا كبيرا من دخل المستهلك وتشغل بالتالى حيزا كبيرا من تفكيره فان الكمية المشتراه من السلعة تميل لان تتأثر كثيرا بتغيرات الثمن ، وبالتالى يكون الطلب عليها مرن . ومثال ذلك سلعة السيارات والثلاجات فالانفاق عليها يحتل جزءا كبيرا من دخل المستهلك وبالتالى يكون الطلب عليها مرنا . والعكس صحيح أيضا فالسلع التى لايكون الانفاق عليها الا بنسبة ضئيلة من الدخل يكون الطلب عليها غير مرن . ومثال ذلك سلع الملح والكبريت والتوابل ، فالانفاق عليها لايمثل الا نسبة ضئيلة من دخل المستهلك ، وبالتالى فان الكمية المشتراه من السلعة لن تتأثر بتغيرات الثمن ، ومن ثم يكون الطلب عليها غير مرن .

٥ ـ طول الفترة الزمنية عند دراسة المرونة :

يلاحظ أن الاثار الناتجة من تغير الثمن على التغير في الكمية المطلوبة تحتاج الى فترة زمنية حتى يظهر مفعولهما ، أى يجب أن يمر وقت معين حتى يعتاد المستهلك على سلوك يختلف عن ذى قبل . فاذا انخفض ثمن سلعة المكرونة مثلا يقتضى مرور وقت ما حتى يتمكن المستهلكون أكلة الارز من تغيير عاداتهم والتعود على استهلاك سلعة المكرونة واحلالها محل سلعة الارز .

وبالتالى يمكن أن نقرر أن مرونة الطلب على السلعة تكون اكبر كلما طالت هذه المدة أو الفترة ويمكن تفسير ذلك أولا بأنه يلزم مرور فترة زمنية ما حتى يصل الى علم كافة المستهلكين لهذه السلعة التى تغير ثمنها . ثانيا نلاحظ أن مستهلكى السلع المعمرة سيحتاجون الى وقت ما قبل أن يستجيبوا للتغير الذى حدث فى ثمنها ، وهو الوقت اللازم لاستهلاك السلعة القديمة الموجودة لديهم . ثالثا يقتضى التحول من استهلاك سلعة الى أخرى مرور فترة زمنية حتى تتغير عادات المستهلكين .

كل هذه العوامل والاسباب تؤدى الى زيادة مرونة الطلب كلما طالت الفترة الزمنية التى نبحث من خلالها مرونة الطلب على هذه السلعة .

الفصل الثانى

العرض

يقصد بالعرض الكميات المختلفة من سلعة أو خدمة ما ، والتى يستطيع المنتج بيعها فعلا فى السوق عند ثمن معين وفى ظروف معينة وفى وقت معين .

ويمكن التفرقة بين الكمية الموجودة فى السوق من سلعة ما وبين "الكمية المعروضة منها" فكثيرا ماتكون الكمية المعروضة من سلعة ما أقل من الكمية الموجودة فى السوق من هذه السلعة ، ويحدث ذلك بصفة خاصة اذا كان ثمن السلعة فى السوق منخفض لدرجة أنه لايغرى البائعين الا على عرض كمية محدودة من السلعة وتخزين الباقى لعرضة للبيع عندما يرتفع الثمن .

وبنفس الأسلوب الذى تحدثنا به عن داله الطلب ومرونة الطلب سوف نتحدث عن موضوع العرض . وسيكون حديثنا عن موضوع العرض مختصرا بالمقارنة بما تناولناه فى دراسة الطلب وذلك بالقدر اللازم لبناء نظرية فى تكوين الثمن فى السوق .

وعلى ذلك سنتناول العرض فى مبحثين :ـ

المبحث الأول = دالة العرض
المبحث الثانى = مرونة العرض

المبحث الأول

دالة العرض

تتحدد الكمية المعروضة من السلعة بمجموعة من العوامل . وتتمثل هذه العوامل المحددة للعرض فى ثمن هذه السلعة ، واثمان السلع الاخرى ، واثمان عوامل الانتاج ، وحالة الفن الانتاجى ، وأخيرا أهداف المنتجين .

وبالتالى نكون بصدد علاقة دالية بين الكمية المعروضة من السلعة وتمثل المتغير التابع ومجموعة العوامل السابق تحديدها وتمثل المتغيرات المستقلة .

ويمكن أن نعبر عن هذه العلاقة الدالية فى شكل جبرى كالاتى :ـ

$$ع_{ن} = د \,(\, ث_{ن} ، ث_{١} ، \ldots ، ث_{ن-١} ، ث_{ع١} ، ف ، هـ \,) .$$

وفى هذا التعبير الجبرى ترمز $ع_{ن}$ الى عرض السلعة ن ، ث الى ثمن هذه السلعة ، $ث_{١}$ ، .... ، $ث_{ن-١}$ الى اثمان السلع الاخرى ، $ث_{ع١}$ الى اثمان عوامل الانتاج ، و ف الى حالة الفن الانتاجى ، هـ الى

أهداف المنتجين ، د ترمز الى كلمة داله .

ونلاحظ أن هذه العلاقة الدالية تحتوى على أكثر من متغير مستقل ، ولذا سوف نلجأ الى أسلوب التجريد ، ونقوم بدراسة العلاقة بين الكمية المعروضة من السلعة كمتغير تابع مع كل متغير مستقل على حده ، وفى البداية سنقوم بدراسة العرض كدالة للثمن ، ثم العرض كداله لعوامل العرض الاخرى غير الثمن ، وهو ما يطلق عليه ظروف العرض .

وعلى ذلك سنتناول دالة العرض فى مطلبين :-

المطلب الأول = العرض والثمن .

المطلب الثانى = العرض وظروف العرض .

المطلب الأول

العرض والثمن

لدراسة العلاقة بين الكمية المعروضة من السلعة وثمنها ، فاننا سنفترض بقاء كافة العوامل الاخرى التى يمكن أن تؤثر فى العرض على حالها اثناء فترة البحث . وعندما نتكلم عن العرض فاننا نقصد دراسة مدى التأثير الذى يباشرة ثمن السلعة على الكمية المعروضة منها . فنحن نبحث فى علاقة بين متغيرين أحدهما الكمية المطلوبة وهى المتغير التابع والاخر الثمن وهو المتغير المستقل .

ويلاحظ من المشاهدات العلمية بالنسبة لدالة العرض ، أن تغير ثمن السلعة فى اتجاه معين يؤدى الى تغير الكمية المعروضة فى نفس الاتجاه ، أى كلما ارتفع ثمن السلعة المعروضة زادت الكمية المعروضة أيضا . وبالعكس كلما انخفض ثمن هذه السلعة قلت الكمية المعروضة منها ، مع ثبات العوامل الاخرى ، وعلى ذلك تكون العلاقة بين الكمية المعروضة من سلعة ما وثمنها علاقة طردية ، ويطلق على هذه العلاقة قانون العرض .

ويمكن تعريف دالة العرض الفردى بأنها " الكميات المختلفة من سلعة ما أو خدمة ما ، التى يستطيع المنتج الفرد بيعها فعلا

فى السوق عند ثمن معين وفى ظروف معينة وفى وقت معين .

جدول العرض :

يمثل جدول العرض صورة رقمية توضح الكميات المختلفة التى يكون المنتجون أو البائعون على استعداد لعرضها أو بيعها عند مختلف الاثمان المفترضة . وجدول العرض له طابع افتراضى تماما كما هو الحال بالنسبة الى جدول الطلب . وبطبيعة الحال فان هذا الجدول يفترض أن نعرض حجم الكمية المعروضة فى فترة معينة ، ويفترض أيضا ثبات العوامل الاخرى التى قد تؤثر على الكمية المعروضة . فالجدول يقتصر على بيان تأثيرات الاثمان على الكميات المعروضة .

ويمثل الجدول التالى الكميات المحتمل أن تعرض من سلعة ما عند مختلف الاثمان المفترضة لها :

جدول العرض

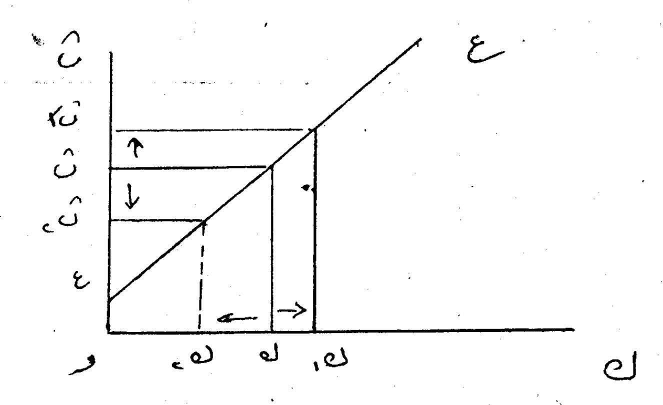
الثمن	الكمية المعروضة
٢٠	٢٠
٣٠	٢٥
٤٠	٣٠
٥٠	٤٠
٦٠	٥٠

جدول رقم (٧)

ونلاحظ في هذا الجدول أن تغير ثمن السلعة بالزيادة يؤدى الى تغير الكمية المعروضة أيضا بالزيادة ، وبالعكس كلما تغير ثمن السلعة بالنقصان تغيرت الكمية المعروضة أيضا بالنقصان ، موضحا طبيعة العلاقة الطردية بين ثمن السلعة والكمية المعروضة منها .

منحنى العرض :

ويمثل منحنى العرض التعبير الهندسى عن دالة العرض ، حيث ترصد الاثمان المختلفة (ث) على المحور الرأسى ، وترصد الكميات المعروضة المختلفة (ك) على المحور الأفقى . ويأخذ منحنى العرض الشكل م م



شكل رقم (٢٧)

ويلاحظ فى هذا الشكل أن ارتفاع ثمن السلعة من ث الى ث١ يؤدى الى زيادة الكمية المعروضة من ك الى ك١ ، وأن انخفاض ثمن السلعة من ث الى ث٢ يؤدى الى نقص الكمية المعروضة من ك الى ك٢ . دلالة على وجود علاقة طردية بين الكمية المعروضة من السلعة وثمنها .

ويعبر منحنى العرض ع ع عن الكميات المختلفة التى يكون المنتج على استعداد لعرضها أو بيعها عند الاثمان الافتراضية المختلفة لسلعة ما ، وذلك فى فترة زمنية محددة مع بقاء كافة العوامل الأخرى التى يمكن أن تؤثر فى الكمية المعروضة ثابتة على حالها أثناء فترة البحث .

خصائص منحنى العرض :

١ ـ ان منحنى العرض بأكمله هو التعبير البيانى عن دالة العرض ، ولا يمكن تصور منحنى العرض بنقطة أو نقطتين على هذا المنحنى . وفى هذه العلاقة تكون الكمية المعروضة هى المتغير التابع والثمن المستقل . وتعبر الحركة على منحنى الطلب عن تغير الكمية المحتمل أن تعرض من السلعة نتيجة للتغير الذى يمكن أن يحدث فى ثمنها وذلك بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها .

٢ - ان منحنى العرض يأخذ شكل خط أو منحنى يرتفع من الجنوب الغربي الى الشمال الشرقي ، معبرا عن العلاقة الطردية بين الكمية المعروضة من السلعة وثمنها ، حيث ان ارتفاع الثمن يؤدى الى زيادة الكمية المعروضه، وانخفاض الثمن يؤدى الى نقص الكمية المعروضة ، وبالتالى تكون داله العرض داله متزايدة ، ميلها ميل موجب ،ويطلق على هذه العلاقة تعبير قانون العرض .

٣ - يمثل منحنى العرض الحد الأقصى لكل من الكميات المعروضة والاثمان المختلفة للسلعة . فهو يمثل الحد الاقصى للكميات المعروضة ، ويلاحظ ذلك أنه عند ثمن معين للسلعة قد يكون المنتج مستعدا لبيع كمية أقل من تلك التى تدل عليها منحنى العرض اذا كانت هذه الكمية هى كل ما يطلبه المشترون ، ولكنه لن يكون مستعدا لبيع كمية أكبر منها . وايضا يمثل منحنى العرض الحد الاقصى للاثمان ، فعند كمية معينة يكون المنتج مستعدا لقبول ثمن أعلى من ذلك الذى يدل عليه منحنى العرض ،لكنه لن يقبل أن يبيع هذه الكمية بثمن أقل منه .

٤ - ان منحنى العرض قد يأخذ شكل منحنى بسيط ، ويكون ذلك اذا التزم جميع المنتجين بقواعد السوق الذى يبيعون

فيه ،حيث أنه عند ثمن معين يكون كل المنتجين مستعدين لبيع كمية واحدة فقط ، وهذه حالة نادرة • والغالب أن يأخذ منحنى العرض شكل منحنى عريض أو سميك ،دلالة على أنه عند ثمن معين تكون هناك أكثر من كمية محتمل أن يعرضها ويبيعها المنتجين ، تماما كما هو الحال بالنسبة لمنحنى الطلب •

— وبالنسبة لدالة العرض الكلى أو عرض السوق ، وكما هو الحال في دالة الطلب يمكن الحصول عليها من مجموع دالات عرض المنتجين ، هذا ويمكن التوصل الى العرض الكلى عن طريق اشتقاق جدوله من جداول عرض المنتجين الافراد ونتوصل أيضا الى تكوين منحنى عرض السوق أو العرض الكلى ، وهو التعبير الهندسى عن دالة هذا العرض ،عن طريق تجميع أفقى لمنحنيات عرض المنتجين الافراد •

وبالطبع فان دالة العرض الكلى تأخذ نفس طبيعة دالة العرض الفردى • • وبالتالى يمكن تعريف دالة العرض الكلى أو عرض السوق بأنها " الكميات المختلفة من سلعة أو خدمة ما ، والتى يستطيع كافة المنتجين للسلعة بيعها فعلا فى السوق عند ثمن معين وفى ظروف معينة وفى وقت معين " •

حالات استثنائية لدالة العرض :

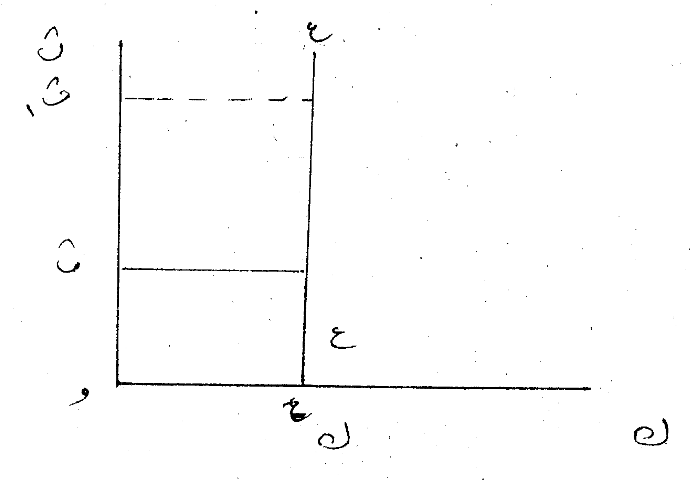
دالة العرض . شأنها فى ذلك شأن دالة الطلب ـ تمثل قاعدة عامة تنطبق على جميع السلع والخدمات ، وفى جميع الظروف والاحوال ، الا أن هناك بعض الاستثناءات ، تنقلب فيها دالة العرض وتصبح العلاقة بين الكمية المعروضة والثمن علاقة عكسية ، ومن ثم دالة متناقصة ، ويكون ميلها ميل سالب ، ويتغير شكل منحنى العرض متخذا شكل خط أو منحنى ينحدر من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى ، وتتمثل هذه الاستثناءات فيما يلى :ـ

١ ـ حالة العرض الثابت :

هناك بعض السلع لايمكن زيادة الكمية المعروضة منها رغم ارتفاع اثمانها . وذلك فى حالة ما اذا كان المعروض من السلعة وحدة واحدة مثل لوحة زيتيه رسمها فنان مشهور منذ مئات السنين ، أو تحفة أثرية ذات قيمة تاريخية ... الخ فمن الواضح أنه مهما ارتفع ثمن هذه السلعة لايمكن زيادة الكمية المعروضة منها .

وفى هذه الحالة يأخذ منحنى العرض شكل خط مستقيم عمودى

على المحور الافقى وموازى للمحور الرأسى (محور الثمن) كما هو موضح فى الشكل التالى :-



شكل رقم (٢٨)

ويلاحظ فى هذا الشكل أنه عند ثمن قدره و ث تكون الكمية المعروضة و ك واذا تغير الثمن وارتفع الى و ث ١ لن تتغير الكمية المعروضة نظرا لعدم وجود وحدات أخرى من هذه السلعة .

٢ - حالة منحنى العرض المتراجع :

قد يحدث فى بعض الاحيان أن يؤدى ارتفاع الثمن بعد حد معين الى نقص الكمية المعروضة من السلعة وبالتالى يأخذ جزء

من منحنى العرض شكلة الطبيعى ويرتفع من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى وفى الجزء الآخر ينحدر منحنى العرض من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى معبرا عن دالة استثنائية للعرض ٠

وتظهر هذه الحالة بالنسبة لبعض فئات العمال ، حيث يكون العامل على استعداد لزيادة عرضه لساعات العمل حتى يصل دخله الى حد معين ، واذا ما ارتفع أجره بعد ذلك يعمل على انقاص ساعات عمله لانه يكون قد حصل على المقدار من الدخل الذى يكفيه ٠

ويتعلق هذا الاستثناء بحالات فردية ولا ينطبق على مجموع العارضين ٠

ويمكن أن نوضح هذه الحالة بيانيا كما هو فى الشكل التالى :

شكل رقم (٢٩)

يلاحظ فى هذا الشكل أنه مع ارتفاع أجر العامل يتزايد رغبته فى عرضه لساعات العمل الى أن يصل الأجر الى حد معين (و ث) ، فعند الأجر و ث يكون العامل قد حصل على دخل يكفيه ، ويفضل زيادة ساعات الراحة بالرغم من زيادة أجره ، وبالتالى يتراجع منحنى الطلب معبرا عن علاقة عكسية بين العرض والثمن ، وهذا يمثل استثناء من دالة العرض ،

المطلب الثانى

==========

العرض وظروف العرض

سبق أن رأينا عند دراسة دالة العرض ، أن الكمية المعروضة من سلعة ما تتوقف على مجموعة من العوامل ، وبعد دراسة العلاقة بين الكمية المعروضة من سلعة ما وثمنها ، سنقوم بدراسة العلاقة بين الكمية المعروضة من سلعة ما وباقى العوامل الأخرى التى يمكن أن تؤثر فيها ، وأهم هذه العوامل تتمثل فى أثمان السلع الاخرى ، اثمان عوامل الانتاج ، حالة الفن الانتاجى ، وأخيرا أهداف المنتجين ، ويطلق على هذه العوامل الأربعة تعبير ظروف العرض ،

وفي دراستنا لظروف العرض سنقوم بدراسة العلاقة بين الكمية المعروضة ، وكل عامل من هذه العوامل على حده مع افتراض ثبات العوامل الأخرى بما فيها ثمن السلعة .

أولا : العرض واثمان السلع الأخرى :

تتأثر الكمية المعروضة من السلعة بأثمان السلع المنافسة لها من ناحية ، وبعرض السلع المتكاملة للسلعة محل البحث من ناحية أخرى .

بالنسبة للعلاقة بين الكمية المعروضة من السلعة واثمان السلع المنافسة لها ، نلاحظ أن كل منتج يضع في اعتباره اثمان السلع الأخرى التي يستطيع انتاجها بنفس عوامل الانتاج المستخدمة في انتاج السلعة محل البحث . ويطلق على هذه السلع الأخرى تعبير السلع المنافسة أو البديلة .

ويلاحظ أنه عند تغير أثمان السلع الأخرى بالانخفاض والتي يمكن أن تنتج بنفس عوامل الانتاج المستخدمة في انتاج السلعة محل البحث ، من شأنه جعل انتاج السلعة أكثر ربحا من انتاج السلع الأخرى مما يؤدي الى زيادة الكمية المنتجة والمعروضة منها عند نفس الاثمان السابقة .

وبالعكس عندما يتغير اثمان السلع الأخرى بالارتفاع فمن شأنه جعل انتاج السلعة محل البحث أقل ربحية من انتاج السلع الأخرى مما يؤدى الى نقص الكمية المنتجة والمعروضة من السلعة عند نفس الاثمان السابقة . ويكون ذلك نتيجة تحول المنتج من المجال انتاج السلعة محل البحث الى السلعة الأخرى الاكثر ارتفاعا .

وبالنسبة للعلاقة بين الكمية المعروضة من السلعة وعرض السلع المتكاملة ، نلاحظ أن ارتفاع ثمن سلعة ما من شأنه أن يؤدى الى زيادة الكمية المعروضة منها ، وفى نفس الوقت زيادة الكمية المعروضة من السلع المتكاملة . ومثال ذلك ان ارتفاع ثمن القطن يؤدى الى زيادة الكمية المعروضة منه ، وفى نفس الوقت زيادة الكمية المعروضة من بذرة القطن ، وذلك لان القطن وبذرته سلعتان متلازمتان فى العرض ، بمعنى أن زيادة الكمية المنتجة من احداها يؤدى بالضرورة الى زيادة الكمية المنتجة من السلعة الأخرى (١) .

---

(١) انظر دكتور / على لطفى ، مقدمة فى علم الاقتصاد ، مرجع سابق ، ص ٢٧١ .

ثانيا : العرض واثمان عوامل الانتاج :

فى الواقع أن نفقة انتاج السلعة يتحدد بأثمان عوامل الانتاج ، ونلاحظ أنه اذا انخفضت اثمان عوامل الانتاج اى نفقة الانتاج زادت الكمية التى يقبل المنتجين عرضها عند نفس الثمن ، وبالعكس فان تغير اثمان عوامل الانتاج أى نفقة الانتاج بالارتفاع ادى ذلك الى نقص الكمية المعروضة من السلعة عند الاثمان السابقة نفسها .

وتتزايد نفقة انتاج السلعة ، بفرض ضرائب ورسوم جديدة على الانتاج ، كما تقل نفقات الانتاج بانخفاض الضرائب المفروضة على المنتجين أو لزيادة الاعانات الممنوحة لهم .

ثالثا : العرض وحالة الفن الانتاجى :-

تتأثر الكمية المعروضة من السلعة بحالة الفن الانتاجى والاكتشافات الجديدة ، فنلاحظ أنه كلما تغير حالة الفن الانتاجى الى التقدم والتحسن وظهرت اكتشافات جديدة ، تمكن المنتج من انتاج كميات كبيرة من السلعة عن تلك التى كان ينتجها من قبل ، وذلك عند نفس الاثمان السابقة .

والعكس غير صحيح فى هذه الحالة حيث يندر أن تتخلف طرق وأساليب الفن الانتاجى .

رابعا : العرض وأهداف المنتجين :

تتأثر الكمية المعروضة من السلعة بأهداف المنتجين رغباتهم ، فعندما تتجه رغبة المنتجين الى انتاج كميات كبيرة من سلعة ما لسبب ما من الأسباب السالف ذكرها ، فان ذلك يؤدى الى زيادة الكمية المعروضة من السلعة . وبالعكس فعندما تتجه رغبة وأهداف المنتجين الى تقليل الكميات المنتجة ، فان ذلك يؤدى الى نقص الكمية المعروضة من السلعة عند الاثمان السابقة نفسها .

وبعد دراسة مختلف العوامل التى يمكن أن تؤثر على الكمية المعروضة من السلعة ، يمكننا أن نفرق بين الحركة على منحنى العرض وانتقال منحنى العرض .

وعلى نفس النهج فى دالة الطلب ، فان الحركة على منحنى العرض تعنى حدوث تغير فى ثمن السلعة ترتب عليه تغير فى الكمية المعروضة مع ثبات كافة ظروف الطلب على حالها . بينما نكون بصدد انتقال منحنى العرض وبالتالى امام دالة عرض جديدة عند حدوث تغير فى ظروف العرض ترتب عليه تغير الكمية المعروضة مع ثبات الثمن دون تغير .

المبحث الثانى

مرونة العرض

يمكن تعريف مرونة العرض بأنها " درجة استجابة الكمية المعروضة من السلعة لما يحدث من تغير فى ثمنها وذلك فى فترة زمنية محددة " مع افتراض ثبات كافة العوامل الأخرى التى يمكن أن تؤثر فى الكمية المعروضة وهى ظروف العرض .

وتمثل مرونة العرض أهمية كبيرة بالنسبة لكافة المنتجين ، حيث أنها تشير الى مدى امكانية زيادة أو نقص الكمية المنتجة من سلعة ما نتيجة لما يحدث من تغير فى ثمن هذه السلعة .

معامل المرونة :

يمكن تعريف معامل المرونة بأنه المعيار الكمى الدقيق الذى يقيس درجة مرونة العرض ولا يكفى أن نذكر بشكل عام أن عرض سلعة ما أكثر مرونة من عرض سلعة أخرى أو أقل منه ، بل يلزم أن تحدد النسبة المئوية التى تتغير بها الكمية المعروضة نتيجة التغير بنسبة ما فى الثمن وبالتالى فان :

$$\text{معامل مرونة العرض} = \frac{\text{النسبة المئوية للتغير في الكمية المعروضة}}{\text{النسبة المئوية للتغير في الثمن}}$$

ويمكننا الحصول على النسبة المئوية لكل من الكمية وثمن السلعة بقسمة التغير في الكمية على الكمية الاصلية وقسمة التغير في الثمن على الثمن الاصلى كما تبين المعادلة التالية :ـ

$$\text{معامل مرونة العرض} = \frac{\text{التغير في الكمية المعروضة}}{\text{الكمية الاصلية}} \div \frac{\text{التغير في الثمن}}{\text{الثمن الاصلى}}$$

$$= \frac{\text{التغير في الكمية المعروضة}}{\text{التغير في الثمن}} \times \frac{\text{الثمن الاصلى}}{\text{الكمية الاصلية}}$$

ويمكننا التعبير جبريا عن الصورة النهائية لمعامل المرونة باستخدام الرموز ، حيث نرمز للكمية بالرمز ك ، والثمن بالرمز ث ، مقدار التغير في الكمية Δ ك ، مقدار التغير في الثمن Δ ث ، وذلك للحصول على صورة مبسطة لعامل المرونة الذى يرمز له بالرمز م .

$$\text{م} = \frac{\Delta\ \text{ك}}{\Delta\ \text{ث}} \times \frac{\text{ث}}{\text{ك}}$$

ونظرا لطبيعة العلاقة الطردية لدالة العرض الثمن ،

حيث أن الكمية المعروضة تتغير في اتجاه طردى لاتجاه التغير في الثمن ، معبرا عن داله متناقصة ، لذا فان علامة معامل المرونة تكون موجبة .

حالات المرونة :

يمكن أن نميز بين خمس حالات مختلفة لمرونة العرض ، حيث تتدرج تنازليا قيمة معامل المرونة ، كما هو الحال في مرونة الطلب ، وتتمثل هذه الحالات فيما يلي :ـ

١ ـ عرض لانهائي المرونة :

وتكون قيمة معامل المرونة في هذه الحالة لا نهاية ، ولكن سبق أن ذكرنا أن علامة معامل مرونة العرض للثمن موجبة ، وبالتالي يكون معامل مرونة العرض كما يلي :ـ

$$م = \infty$$

وتوضح هذه الحالة أن أى تغير طفيف ، أى بنسبة مئويه صغيرة في الثمن سوف يترتب عليه تغير لانهائي في الكمية المعروضة ، بمعنى أن يكون العارضين لسلعة ما مستعدون لبيع كل ما يطلبه السوق من هذه السلعة عند ثمن

معين ، ولكنهم لن يبيعوا شيئا من السلعة على الاطلاق عندما ينخفض الثمن ولو بنسبة صغيرة .

ويمكن أن نعبر بيانيا عن منحنى عرض السلعة التى يتميز عرضها بكونه لانهائى المرونة كما فى الشكل التالى :

ث

ث ع

و ل

شكل رقم (٣٠)

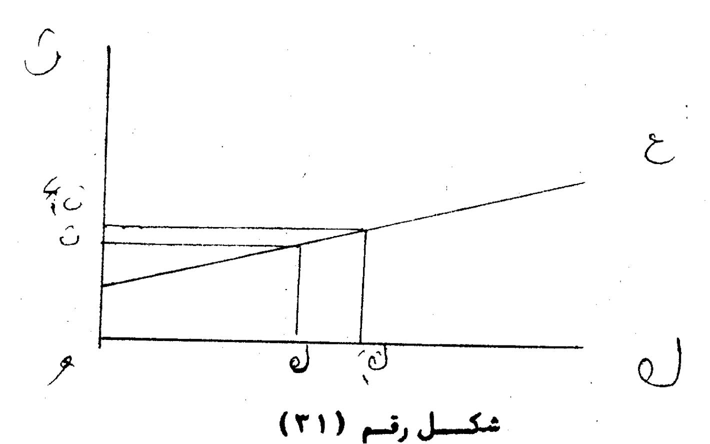
ويلاحظ فى هذا الشكل أن منحنى العرض يأخذ شكل خط أفقى موازى للمحور الافقى وعموديا على المحور الرأسى . وهذه الحالة تعتبر استثنائية نظرا لانها نادرة الوقوع فى الحياة العملية .

٢ ـ عرض مرن :

وتكون قيمة معامل المرونة فى هذه الحالة أكبر من

واحد صحيح واقل من مالانهاية ، أى (∞ > م > ١) .
وفى هذه الحالة يترتب على تغير الثمن بنسبة مئوية معينة ، حدوث تغير فى الكمية المعروضة بنسبة أكبر من نسبة تغير الثمن .

ويمكن أن نعبر بيانيا عن منحنى العرض على السلع التى يتميز عرضها بكونه مرن ، كما فى الشكل التالى :ـ



شكل رقم (٣١)

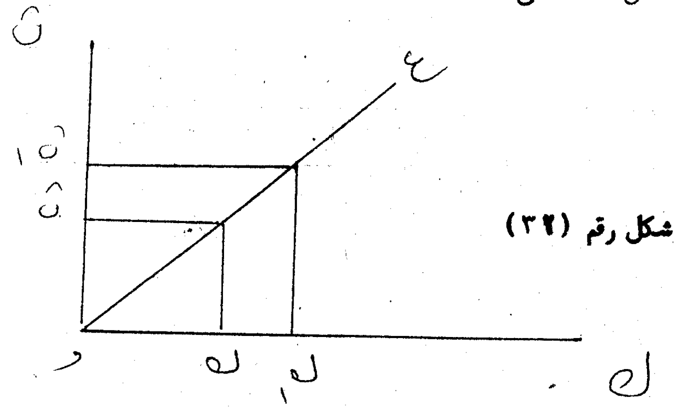
ويلاحظ فى هذا الشكل أن تغير الثمن بنسبة ضئيلة من ث الى ث ١ احداث تغير فى الكمية المعروضة من ك الى ك ١ أى بنسبة أكبر من نسبة تغير الثمن .

٣ ـ عرض متكافىء المرونة :

وتكون قيمة معامل المرونة ساوية للواحد الصحيح أى أن :

م = ١

ويلاحظ فى هذه الحالة أن التغير النسبى فى الكمية المعروضة يعادل التغير النسبى فى الثمن ، ويمكن أن نعبر بيانيا عن منحنى عرض السلع التى يتميز عرضها بكونه متكافىء المرونة كما فى الشكل التالى :ـ



شكل رقم (٣٢)

ويلاحظ فى هذا الشكل أن تغير الثمن بنسبة معينة من ث الى ث ١ احدث تغير فى الكمية المعروضة بنفس هذه النسبة من ك الى ك ١ ، بمعنى أن الكمية المعروضة تتغير بنفس نسبة التغير فى الثمن .

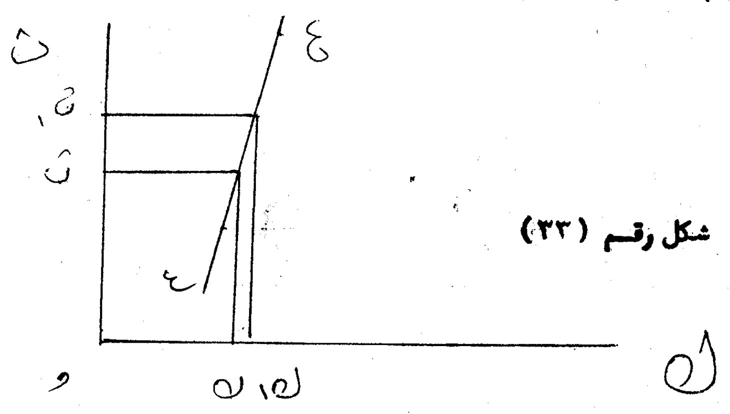
٤ ـ عرض غير مرن :

وتكون قيمة معامل المرونة أكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح ، أى أن :

١ > م > صفر

وفى هذه الحالة يترتب على تغير الثمن بنسبة مئوية معينة ، حدوث تغير فى الكمية المعروضة نسبة أقل من نسبة تغير الثمن .

ويمكن أن نعبر بيانيا عن منحنى عرض السلع التى يتميز عرضها بكونه غير مرن كما فى الشكل التالى :



شكل رقم (٣٣)

ويلاحظ فى هذا الشكل أن تغير الثمن بنسبة كبيرة من ث الى ث١ احداث تغير فى الكمية المعروضة من ك الى

ك ١ أى بنسبة أقل من نسبة تغير الثمن .

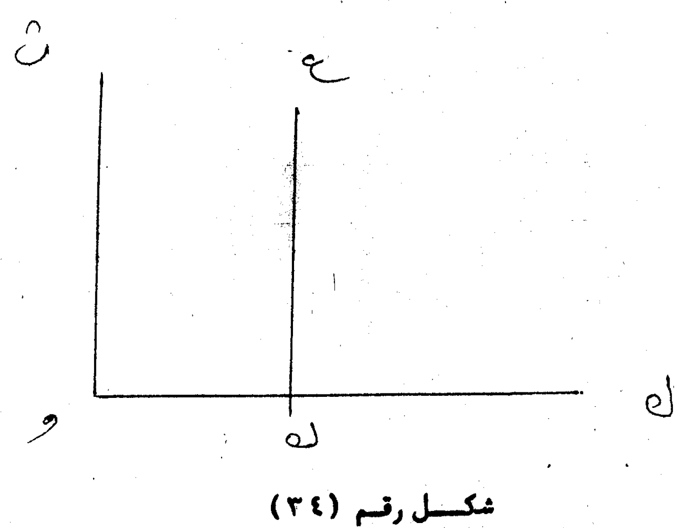
٥ ـ عرض عديم المرونة :

وتكون قيمة معامل المرونة مساوية للصفر، أى أن:

م = صفر

وتوضح هذه الحالة أن أى تغير فى الثمن مهما كان بنسبة كبيرة لن يترتب عليه احداث أى تغير فى الكمية المعروضة من السلعة ، بمعنى آخر أن الكمية المعروضة من هذه السلعة لن تتأثر بأى تغير يحدث فى الثمن .

ويمكن أن نعبر بيانيا عن منحنى عرض السلع التى يتميز عرضها بكونه عديم المرونة ، كما فى الشكل التالى :ـ



شكل رقم (٣٤)

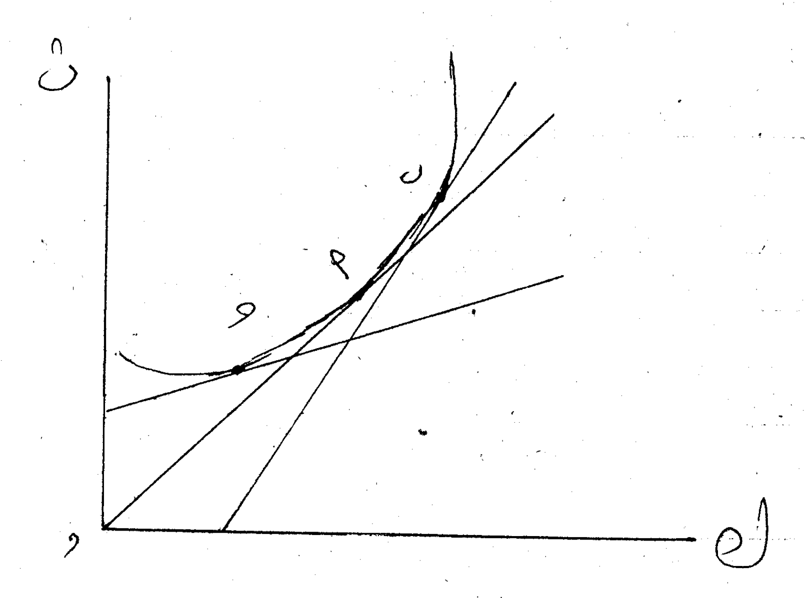
ويلاحظ فى هذا الشكل أن منحنى العرض يأخذ شكل خط عموديا على المحور الأفقى موضحا أن الكمية المطلوبة من السلعة و ك لن تتأثر وتظل ثابتة مهما تغير ثمن السلعة بنسبة معينة (بالارتفاع أو بالانخفاض) . وهذه الحالة تعتبر حالة استثنائية نظرا لانها نادرة الوقوع فى الحياة العملية .

قياس المرونة عند نقطة معينة :

ان الطريقة الدقيقة لقياس مرونة العرض تقتضى قياسها عند نقطة معينة وليس عند مرحلة أى (قوس) وذلك لتغير الأسعار والكميات ، وذلك مع افتراض أن التغير فى الثمن هو تغير طفيف جدا .

ويمكن قياس المرونة عند نقطة معينة باستخدام طريقة هندسية ، وهو لما يعرف بالقياس الهندسى لمرونة النقطة ، كما هو الحال فى قياس مرونة الطلب عند نقطة معينة ،

ويمكن أن نستخدم الشكل التالى لمعرفة ما اذا كان العرض عند أى نقطة من النقط على منحنى العرض هو عرض مرن أو غير مرن أو متكافىء المرونة .



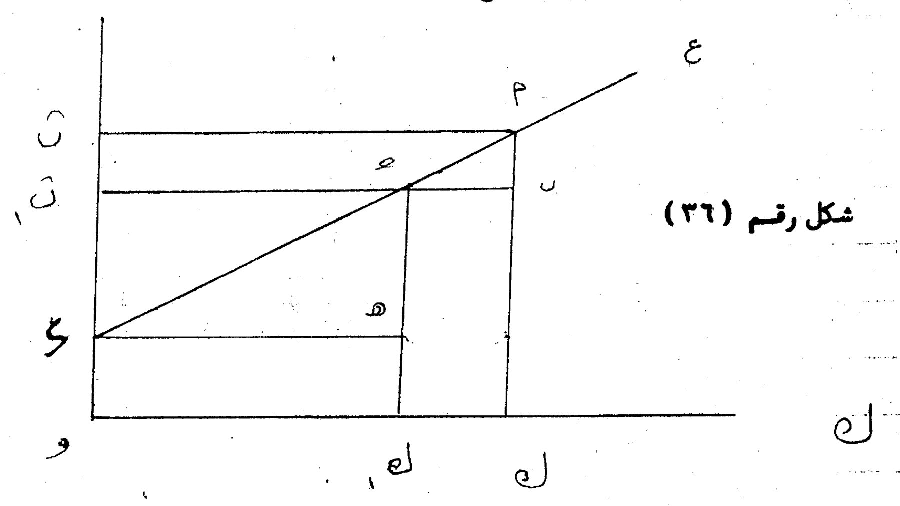
شكل رقم (٣٥)

وفى هذا الشكل نقوم برسم مماس لمنحنى العرض عند النقطة التى نرغب فى معرفة حالة المرونة عندها ، فاذا مر المماس بنقطة الاصل فان معنى هذا أن العرض عند نقطة المماس هو عرض متكافىء المرونة . ولو قطع المماس المحور الرأسى أى محور الثمن فانه يعنى هذا أن العرض عند نقطة المماس هو عرض غير مرن .

ونلاحظ فى الشكل السابق أنه عند النقطة جـ على المنحنى م م يكون العرض مرنا لان مماس المنحنى عند هذه النقطة يقطع

المحور الرأسي ، أما عند النقطة أ على المنحنى فان العرض يكون متكافىء المرونة لان مماس المنحنى عند هذه النقطه يمر بنقطة الاصل . وانه عند النقطة ب على المنحنى فان العرض يكون غير مرن لان مماس المنحنى عند هذه النقطة انما يقطع المحور الافقى .

ويمكن اثبات هذه النتائج بالطريقة الهندسية التالية :ـ



شكل رقم (٣٦)

حيث يمثل المحور الافقى الكميات المعروضة ، والمحور الرأسى الاثمان ، ويمثل المنحنى ع ع منحنى العرض لسلعة ما .
ونلاحظ فى الشكل أيضا أنه عند كمية معروضة قدرها و ك ١ يكون الثمن ك ١ حـ وعند كمية معروضة قدرها و ك يكون الثمن ك أ .

كما أن منحنى العرض ع ع يقطع المحور الرأسى فى النقطة د ، دلالة على أن العرض فى هذه الحالة كثير المرونة، ولذلك نقيم د هـ عموديا على ك أ ، وكذلك نقيم حـ ب عموديا على ك أ . ونحاول الآن أن نثبت أن مرونة العرض عند النقطة أ كثير المرونة .

وحيث أن مرونة العرض عند نقطة ما =

$$\frac{\text{نسبة التغير فى الكمية المعروضة}}{\text{نسبة التغير فى الثمن}}$$

$$م = \frac{\Delta ك}{\Delta ث} \times \frac{ث}{ك}$$

$$م = \frac{ك\ ك_1}{ث\ ث_1} \times \frac{و\ ث}{و\ ك} \qquad (1)$$

وحيث أن $ك\ ك_1$ = ب حـ ، $ث\ ث_1$ = أ ب ، و ث = ك أ ، و ك = هـ د

بالتعويض فى المعادلة (١)

$$م = \frac{ب\ حـ}{أ\ ب} \times \frac{ك\ أ}{هـ\ د} \qquad (2)$$

في الشكل السابق نلاحظ أن كل من المثلثان أ ب ج ، أ ط د متشابهين ، لذلك نستنتج أن :

$$\frac{\text{ب ج}}{\text{أ ب}} = \frac{\text{هـ د}}{\text{أ هـ}} \qquad (٣)$$

وبالتعويض في المعادلة رقم (٢) نستنتج أن :

$$\text{مرونة العرض عند النقطة أ} = \frac{\text{هـ د}}{\text{أ هـ}} \times \frac{\text{ك أ}}{\text{هـ د}}$$

$$\text{أي أن مرونة العرض عند النقطة أ} = \frac{\text{ك أ}}{\text{أ هـ}}$$

وحيث أن ك أ > أ هـ أي أن البسط أكبر من المقام ، اذن خارج القسمة سيكون حتما أكبر من واحد صحيح أي أن العرض كثير المرونة عند هذه النقطة .

ونلاحظ في هذا الصدد أنه في حين أن الطلب قد يكون مرنا عند نقطة ما على منحنى الطلب وغير مرن على نقطة أخرى على نفس المنحنى ومتكافيء عند نقطة ثالثة على المنحنى نفسه ، فان العرض اما ان يكون مرنا عند كافة النقط التي تقع على نفس منحنى العرض بلا استثناء . واما أن يكون متكافيء المرونة عند كافة النقط التي تقع على منحنى العرض ،

أما ان يكون غير مرن عند كافة النقط التى تقع على منحنى العرض بلا استثناء . وان أمكن تختلف قيمة المرونة من نقطة الى أخرى على نفس المنحنى . ويترتب على هذا أنه يمكن وصف منحنى العرض الذى يأخذ شكل خط مستقيم فقط بأنه مرن أو متكافىء المرونة أو غير مرن وذلك بصفة مطلقة ودون تحديد نقطة معينة عليه وذلك بخلاف الحال فيما يتعلق بخط الطلب [1] .

قياس المرونة بين نقطتين (القوس) :

تقاس المرونة بين نقطتين أو مرونة القوس على منحنى العرض ، بنفس الطريقة المتبعة فى مرونة الطلب ، ولكن مع ملاحظة أن علامة المرونة هنا لابد وأن تكون موجبة لاننا بصدد علاقة طردية بين الكمية المعروضة من سلعة ما وثمنها .

ونظرا للتشابه بين مرونة القوس فى دالة الطلب والعرض ، سوف نكتفى بذكر معادلة المرونة ما بين نقطتين على منحنى العرض .

---

(١) أنظر دكتور / أحمد جامع ، المرجع السابق ، ص ٢٦١ .

معامل المرونة لمبين نقطتين على منحنى العرض =

$$\frac{\text{التغير في الكمية المعروضة}}{\text{التغير فى الثمن}} \times \frac{\text{الثمن}}{\text{الكمية}}$$

أو (مرونة القوس)

أى $م = \frac{\Delta ك}{\Delta ث} \times \frac{ث}{ك}$

العوامل المؤثرة فى مرونة العرض :

هناك مجموعة من العوامل يمكن أن تؤثر فى مرونة العرض ، بالنسبة للسلع المختلفة ، ما يجعل مرونة عرض سلعة ما أكبر من مرونة عرض سلعة أخرى ، وتتمثل أهمية هذه العوامل فى الفترة الزمنية وتأثيرها على الكميات المعروضة ، ومدى قابلية السلعة للتخزين ، وقدرة عناصر الانتاج على التنقل من صناعة لأخرى ، وسنتناول أهم هذه العوامل :

= تلعب الفترة الزمنية دورا هاما فى تحديد مرونة العرض ، ويفرق الاقتصاديون بين ثلاث أنواع من الفترات يتم فى خلالها دراسة مدى استجابة العرض لتغيرات الاسعار

وهى الفتـــرة القصيـرة جـدا - الفترة القصيـرة - الفتـــرة الطويلـــة .

نلاحـظ أن الفتــرة القصيـرة جدا تتميز بأنها فتــرة من القصـر بحيث لايتمكن المنتج خـلالها من تغير الكميــة الموجـودة فـى السوق . وبالتالـى تكون الكمية المعروضــة للبيــع محدودة ، الا أن المنتج يستطيع تغير عرضــة للسلعة عن طريـق المخزون منهــا ، وذلك بطرح المخــزون فــى الســوق فـى حالة ارتفاع الثمن ، أو زيـادة المخـزون فـى حالـة انخفاض الثمن ، وبالتالـى يمكن أن نقرر أن مرونة العرض فى الفتـــرة القصيــرة جــدا تتوقف على قابليـة السلعـة للتخزيـن ، فكلمـا كانت السلعة قابلة للتخزيــن زادت درجــة مرونتهــا ، حيث يتمكن المنتج من زيــادة الكميــات المعروضـة منهـا عند ارتفاع الثمن ، وتقليل الكميات المعروضــة منها عند انخفاض الثمن . أما بالنسبة للسلــع غير قابلـة للتخزيـن فلا يمكن تغيـر الكميـات المعروضة منهــا ومن ثــم تكون مرونــة عرضهــا قليلة أو منعدمــة .

ويمكن أن نلاحـظ هذه الظاهرة بالنسبة للسلع الزراعيــة والتى لاتقبـل التخزيــن ، وبالتالـى يكون عرضها غير مــرن . أما المنتجات الصناعية والتى تتميــز بقابليتها للتخزين يكــون عرضهــا أكثـر مرونــة .

أما في الفترة القصيرة يتمكن المنتج من تغير الكمية المنتجة عن طريق تغير كميات عوامل الانتاج المتغيرة من رأس مال متداول ومواد أولية وطاقة دون عوامل الانتاج الثابتة في المشروع من أراضي ومباني والالات .

وتتوقف مرونة عرض السلعة في الفترة القصيرة على مدى سهولة اجراء مثل هذا التغير في عوامل الانتاج المتغيره ، فكلما كان هذا التغير سهلا زادت درجة مرونة عرض السلعة ، وكلما كان هناك صعوبة في اجراء هذا التغير قلت درجة مرونة عرض السلعة .

بالنسبة للفترة الطويلة . يتمكن المنتج من تغير الكمية المنتجة والمعروضة من السلعة ، عن طريق تغير كميات عوامل الانتاج جميعها سواء المتغيرة أو الثابتة . ففي هذه الفترة يكون بامكان المنتج التحول بعناصر الانتاج من صناعة لأخرى ، أو استبدال محصول زراعي بآخر ، وبالتالي ترتفع درجة مرونة العرض كلما تمكن المنتج من اجراء هذه التغيرات بسهولة .

ويلاحظ أيضا بالنسبة للفترة الطويلة أنها تسمح بدخول منتجين جدد للاستفادة من فرصة ارتفاع الاسعار أو انسحاب بعض المنتجين لاتقاء الخسارة في حالة انخفاض الاسعار .

وكلما كان الدخول أو الخروج سهلا كلما كانت درجة مرونة العرض أكبر . وهذا هو مفهوم الاحلال الذى سبق أن تعرضنا له فى دراسة مرونة الطلب .

ونستنتج من ذلك أنه كلما كان من اليسير على المنتج استبدال انتاج سلعة بأخرى عند تغيرات الاثمان كلما كانت مرونة العرض كبيرة ، وتؤدى صعوبة الاحلال فى الانتاج الى جعل عرض الاسعار غير مرن .

ويمكن أن نخلص من ذلك أنه كلما طالت الفترة الزمنية كلما أمكن التحكم أكثر فى الكميات المعروضة من السلعة ولذلك تزيد مرونة العرض مع طول الفترة الزمنية ، وهكذا يكون عرض السلعة أكثر مرونه فى الأجل الطويل عنه فى الأجل القصير ، ومن باب أولى الأجل القصير جدا .

الفصل الثالث

الأسواق وتكوين الأثمان

درسنا فى الفصول السابقة كل من جانب الطلب والعرض والعوامل التى يمكن أن تؤثر على كل منهما ، ورأينا اتجاهات المدارس الفكرية المختلفة حول تحديد قيمة السلعة فذكرت بعض المدارس أن الذى يحدد قيمة السلعة هو المنفعة المستمدة من وحدات السلعة ، كما ذكرت بعض المدارس الأخرى أن الذى يحدد قيمة السلعة هو العمل المبذول أو بصفة عامة هو قيمة تكلفة السلعة بما فيها العمل وغيره من التكاليف ، حتى جاء الاقتصادى الانجليزى الفريد مارشال يقرر أن الذى يحدد قيمة السلعة أو ثمنها فى السوق ليس هو الطلب بمفردة (وأساسة المنفعة) وليس هو العرض أيضا بمفرده (واساسة التكلفة)، وانما الذى يحدد الثمن هو قوى العرض والطلب مشتركة معا ، وذكر الاقتصادى مارشال فى هذا الصدد أن قوى العرض والطلب تشتركان فى تحديد القيمة كما يشترك حدا المقص فى قطع الورقة وليس لأى جانب تأثير فى هذا الفعل أكثر من الجانب الآخر .

وحيث يؤثر شكل السوق وهيكله تأثيرا كبيرا فى الكيفية أو الطريقة التى يتحدد بها الاثمان ، سوف نتعرض فى هذا الفصل الى تعريف الاسواق وانواعها بصفة عامة وبطريقة مختصرة .

ولذا سوف نقسم دراستنا فى هذا الفصل الى مطلبين :

المطلب الأول = السوق واشكاله

المطلب الثانى = تكوين الاثمان

=====

المطلب الأول

السوق وأشكاله

يقصد بالسوق فى اللغة الدارجة " بأنه المكان الذى يلتقى فيه عدد من البائعين وعدد من المشترين لتبادل سلع أو خدمات معينة " ولكنه يعاب على هذا التعريف بأنه تعريف ضيق ، حيث يربط السوق بمكان معين لايتعداه ، وبأسلوب معين للتعامل وهو المقابلة المباشرة بين البائعين والمشترين ، ويذهب الاتجاه الحديث نحو تعريف السوق تعريفا أوسع وأشمل من ذلك بكثير ، حيث يمكن لكل من المشترين والبائعين اجراء مبادلتهم دون شرط التواجد معا فى مكان واحد ، وبناء على ذلك يمكن أن تتم المبادلات فى أسواق غير محدودة بمكان معين ، اذ قد تشمل الدولة بأكملها مثل سوق سلعة السيارات ، وقد تتعداها الى دول أخرى ، وبالتالى تشمل العالم كله مثل سوق سلعة السجائر .

ولذلك فان السوق فى الاتجاه الحديث أصبح ينصرف الى مفهوم التنظيم أكثر منه الى مفهوم الحيز المكانى والمادى ، فهو تنظيم لشبكة من المبادلات ، بالنسبة للغالبية

العظمى من السلع ، والتى يتم تبادلها فى أماكن قد تكون بعيدة كل البعد عن مكان انتاجها ، وتكون منتشرة جغرافيا للدرجة التى لايمكن أن تضع لها حدود .

ويذهب الاقتصاديين الى أن السوق تعتبر قائمة اذا كان هناك وسيلة الاتصال بين مجموعة من البائعين والمشترين لتبادل سلعة معينة بسعر معين ، وفى ظروف معينة .

ومن هذا التعريف يمكننا أن نحدد عناصر قيام السوق بأنها :

١ ـ وسيلة الاتصال ٢ ـ عدد المتعاملين
٣ ـ طبيعة السلعة ٤ـ سعر السلعة
٥ ـ الظروف التي يتم فى ظلها عملية التبادل .

وباختلاف هذه العناصر من سوق الى آخر ، فاننا عادة مانفرق بين أنواع أربعة رئيسية للأسواق ، وهذه الأسواق الأربعة هى سوق المنافسة الكاملة ، سوق المنافسة الاحتكارية ، سوق احتكار القلة ، سوق الاحتكار .

وسنتناول فى هذا المطلب هذه الأسواق الرئيسية .

أولا : سوق المنافسة الكاملة :

يمثل سوق المنافسة الكاملة نموذجا نادرا في الحياة الواقعية ، وبالرغم من ذلك يعتبر هذا النوع من الاسواق هام للغاية من وجهة نظر التحليل الاقتصادى ، لانه يعتبر نموذجا أو علامة على الطريق ترجع اليه لتحديد هيكل أو نوع تلك الاسواق التى تصادفها فعلا فى الواقع .

وهناك شروط خمسة يتعين أن تتوافر فى سوق السلعة محل البحث ، حتى يمكن أن نصفها بأنها سوق المنافسة الكاملة ، ونلاحظ أن تخلف أحد هذه الشروط كفيل بأن ينقلنا من سوق المنافسة الكاملة الى سوق آخر يتحدد وفقا للشرط الذى تخلف من شروط المنافسة الكاملة ، ويمكن ايجاز هذه الشروط فيما يلى :-

أولا : كثرة عدد البائعين والمشترين : يقتضى هذا الشرط ضرورة وجود عدد كبير من البائعين والمشترين فى السوق ، بحيث يكون تأثير كل بائع على حده ، أو كل مشترى على حدة فى السوق ضئيلا للغاية بحيث لايشكل عنصرا هاما من عناصر تكوين الثمن . وهكذا يفترض هذا الشرط أن قيام

البائع بانقاص انتاجه من السلعة أو حتى انسحب من السوق كلية أو على العكس اذا ما أفرط فى الانتاج الى أقصى ما يمكنه فان الكمية المعروضة لن تقل ولن تزيد بالقدر اللازم لاحداث تغيير فى الثمن الذى تباع به السلعة بمعنى أن أى بائع يمثل قطره فى محيط العرض .

ويفترض أيضا هذا الشرط أن قيام المشترى بانقاص الكمية التى يشتريها أو زاد منها لن يستطيع التأثير فى ثمن السلعة ، بمعنى أن أى مشترى منفرد يمثل قطره فى محيط الطلب .

ـ نلاحظ أيضا فى سوق المنافسة الكاملة انه لايوجد سوى ثمن واحد للسلعة وان أى بائع لايستطيع رفع الثمن الذى يبيع به عند مستوى ثمن السوق لانه لو رفع هذا الثمن فانه سيواجه انصراف المشتريين عن سلعته مادام بامكان هؤلاء أن يحصلوا على السلعة ذاتها من بائعين آخرين .
وهكذا فى سوق المنافسة الكاملة الكل ملتزم بسياسة واحدة ، وثمن واحد ، حتى انه يمكن القول بأن الثمن فى سوق المنافسة الكاملة من المعطيات [1] .

---

(١) دكتور / أحمد جامع ـ المرجع السابق ، ص ٥٧٥ .
ودكتوره / حمديه زهران ـ النظرية الاقتصادية ١٩٨٦ ، ص ٣٤٠

ثانيا : تجانس وحدات السلعة : ويقصد بهذا الشرط أن جميع السلع المنتجة والباعة فى السوق متماثلة ومتشابهه تماما ، حيث تكون كل سلعة أو خدمة بديلا كاملا عن الأخرى فى اشباع الحاجات ، بحيث لا يكون لدى المستهلكين أى سبب لتفضيل السلعة التى ينتجها مشروع بعينه عن تلك التى ينتجها غيره من المشروعات .

فالعبره فى التجانس اذن بما يقوم فى ذهن المشترى ، ولذلك نشرط التجانس يرتكز على جوانب شخصية اكثر من الجوانب الموضوعية . ويندر فى الواقع أن يوجد تماثل كامل بين السلع نظرا لان مختلف المنتجين يستخدموا كل ماهو حديث من وسائل الاعلام والدعاية واودخال ميزات جديده فى السلعة ، الا أننا نفترض توافر شرط تماثل السلع المختلفة منعا من ظهور أى اختلاف فى الثمن الذى تباع به السلعة فى السوق .

ثالثا : حرية الدخول فى الانتاج والخروج منه :

ويقتضى هذا الشرط عدم وجود قيود تحد من حرية الفرد فى الدخول فى انتاج سلعة جديدة ، أو الخروج من انتاج سلعة ما والانتقال الى انتاج سلعة أخرى . ويقتضى هذا

الشـــرط أيضـا وجـود حريـــة كاملـة بالنسبة للافـــــراد والمشروعـات فـى الوصـــول الى عوامـل الانتاج اللازمـة لانتاج السلعـــة محل البحث ، وهذا يقتضـى أن تكون اثمـان عناصر الانتـــاج وقابليتهـا للانتقـــال تتمتـــع بمرونـــة كاملـة .

ويضـــاف الى هـــذا الشـرط عـدم وجود تقيـد لاثمان السلـع اوما يسـى بالتسعير الجبـرى ، الأمـر الذى يمثـل قيدا غيـــر مباشـــر لدخـول بعض المنتجيـــن الـى هذا النوع أو ذاك من الانتـــاج .

رابعـا : المعرفـة الكاملة بأحـوال الســوق : ويقصد بهذا الشرط أن يكـون جميـع المتعامليـــن أى كافـة البائعين وكافة المشتريـــن علـى علـم ومعرفـة كاملـة بأحـــوال السوق السائـدة فيكـــون المنتجيـــن علـى علـم تـام بالثمـن الذى يبيـع بـه كل منهـــم وان يكـــون المشتريـــن علـــى علـم تـــام بالثمـــن الذى تباع بـه السلعة . ويكـــون أيضـــا كـل من المنتجيـــن والمشتريـــن على علـم دائـــم بأى تغيـرات تحدث فـــى اثمـان السلع ، بحيث لايستطيـــع أى منتـج رفـــع سعره مدعيـــا أن السلعة التى يعرضها تفضل غيرها مما يعرضـــه بعض المنتجيـــن . وهكـذا يسهم شرط المعرفـــه التامـــة بـدوره فـى أن يسـود ثمن واحد للسلعة فى سوق المنافسة الكاملـــة . وكذلك تفترض أن كافـــة المنتجين على معرفة تامـــــه بأســاليب الانتـــاج وفنونـــــه .

خامسا : حرية تنقل عوامل الانتاج : ويقصد بهذا الشرط قدرة عوامل الانتاج المتمثلة فى الموارد الطبيعية والعمل ورأس المال والتنظيم على التنقل من مكان الى آخر دون قيود أو نفقات ، وبمعنى آخر يجب أن تكون عوامل الانتاج على قدر كبير من المرونة .

ومتى تحققت هذه الشروط السابقة نكون بصدد سوق منافسة كاملة .. وكما ذكرنا من قبل يعتبر وجود هذا النوع من الاسواق نادر الحدوث فى الحياة الواقعية .

ثانيا : سوق المنافسة الاحتكارية :

يمثل سوق المنافسة الاحتكارية نظاما وسطا بين المنافسة الكاملة ، والاحتكار المطلق ، ويعتبر هذا السوق من النوع الشائع الوجود بالنسبة للغالبية العظمى من السلع .
ويمكن تعريف المنافسة الاحتكارية بأنها سوق يوجد به عدد كبير من البائعين والمشترين ، ولكن كل مشروع يقوم بانتاج وعرض نوعا مميزا خاصا به من هذه السلعة أو الخدمة .

ونلاحظ من هذا التعريف أن المنافسة الاحتكارية تأخذ بعض عناصر سوق المنافسة الكاملة وبعض عناصر سوق الاحتكار ،

ولذلك سميت بسوق المنافسة الاحتكارية .

ويرجع الفضل فى تقديم هذه النظرية الى الاقتصادى الامريكى اوارد هستننجز تشمبيولين الذى عرضه فى مؤلفه عام ١٩٣٣ (١) ومن بعده السيده جوان روبنسون الاقتصادية الانجليزية التى قدمت مؤلفة فى " اقتصاديات المنافسة غير الكاملة " فى نفس العام .

ويتميز سوق المنافسة الاحتكارية ان كل من البائعين يعمل جاهدا على جذب أكبر عدد من المستهلكين اليه بهدف تحقيق اكبر ربح ممكن متبعا بعض الاساليب المعروفة مثل الدعاية والاعلانات أو عن طريق اضافة مجموعة من الصفات الى السلعة تميزها عن غيرها للدرجة التى يستطيع بها أن يقنع المشترين (سواء على حق أو غير حق) أن ما ينتجه يعتبر مخالفا لما ينتجه الآخرون ، وبذلك يحاول أن يخلق لنفسه سوقا خاصا به .

---

(١) Edward Chamberlin, The Theory of Monopolistic Competition, Harvard University press Cambridqs, Mass 1933.

ثالثا : سوق احتكار القلة : يمكن تعريف سوق احتكار القلة بأنه ذلك السوق الذى يوجد به عدد قليل من المشروعات أو المنتجين يتولون انتاج وبيع سلعة أو خدمة متماثلة أو متنوعة . ويرجع الفضل فى تقديم تحليل اقتصادى لسوق احتكار القلة الى الكاتب الفرنسى انطوان ـ اوجستن كورنو .

ويعتبر سوق احتكار القلة أكثر الاسواق انتشارا فى عدد كبير من الصناعات فى الدول المتقدمة ، ويترتب على قلة عدد المشروعات البائعة ، قيام المشروعات بمراقبة المشروعات الاخرى المنافسة لها ، وذلك نظرا لان كل مشروع فردى يحتل مركزا من الاهمية ، فأى تغير فى ثمن السلعة أو فى الكمية التى يبيعها من شأنه أن يدفع المشروعات القليلة الاخرى الى الرد عليه باجراءات مضادة من جانبها وغالبا ما يكون من الصعوبة بمكان دخول منتجين جدد فى مجالات انتاج احتكار القلة بسبب سيطرة الموجودين على السوق بالكامل ، وافتقادهم الى الخبرات الفنية والتكنولوجية اللازمة لطرق هذه المجالات الجديدة .

ويمكن أن نميز داخل احتكار القلة من حيث وجود

اتفاق بين المحتكرين أو عدم وجود اتفاق بينهم ، ذلك أن قلة عدد المشروعات فى الصناعة انما يدفع بذاته الى اقامة نوع ما من الاتفاق أو التفاهم فيما بينهما لكنه فى الوقت نفسه يكون من الصعب الابقاء على مثل هذا الاتفاق ان تم التوصل اليه وذلك لما يعتقده كل مشروع من أن مصلحته انما تتحقق اكثر بالخروج على الاتفاق والعمل بصفة مستقلة •

رابعا : سوق الاحتكار : يمكن تعريف الاحتكار بأنه انفراد شخص واحد برسم سياسة البيع أو الشراء لسلعة أو خدمة دون أن ينافسه أحد فى ذلك ، وبالتالى تكون سوق بيع أو شراء هذه السلعة أو الخدمة من نصيب هذا الفرد • والمحتكر بهذا الوضع يكون فى مركز القوة بالنسبة للمشترين اذا كان بائعا وبالنسبة للبائعين اذا كان مشتريا •

ويأخذ الاحتكار صورا عديدة أهمها :

أ ــ الاحتكار الكامل : يتمثل الاحتكار الكامل فى وجود مشروع واحد فقط يقوم بانتاج وبيع سلعة أو خدمة ما ليس لها بديل • ويعنى ذلك أن هذا المشروع الواحد يمثل

الصناعة بأكملها بالنسبة لهذه السلعة ، وبالتالى يتمتع بأمكانية التحكم فى الكميات المباعة من السلعة وثمن السلعة فى السوق نظرا لعدم وجود مشروعات منافسة أو مشروعات تقوم بانتاج سلعة بديلة لما ينتجه من سلع .

ويمثل سوق الاحتكار الكامل نموذجا نادرا فى الحياة الواقعية ، ويرجع السبب الاساسى فى صعوبة وجود الاحتكار عملا الى تعذر وجود سلعة او خدمة لايوجد بديل لها فى السوق .

وبالرغم من ذلك فان هذا النوع من الاسواق يمثل أهمية من الناحية النظرية لدراسة باقى الانواع من الأسواق .

ب ـ احتكار البيع : يتمثل احتكار البيع فى وجود مشروع واحد فقط يقوم بانتاج وبيع سلعة أو خدمة معينة لها بديل ولكنه غير كامل ، مما يعنى وجود بعض المشروعات المنافسة لهذا المشروع والتى تقوم بانتاج هذه السلعة البديلة غير الكاملة .

وعلى الرغم من ذلك يتمتع البائع بسلطة كبيرة فى

التحكم فى الكميات المعروضة والمباعة من السلعة وثمن السلعة فى السوق .

وهذا النوع من الأسواق كثير الانتشار فى الحياة العملية . مثال ذلك المشروع الذى ينتج وحده نوعا معينا بالذات من السيارات ، فان مثل هذا المشروع انما يحتكر انتاج نوع واحد فحسب من انواع السيارات ولكنه لايحتكر كل سلعة السيارات لوجود سيارات أخرى بديلة عن هذا النوع .

ج - احتكار الشراء : يتمثل احتكار الشراء فى وجود مشروع واحد فقط يقوم بشراء سلعة أو خدمة معينة من مجموع البائعين أو المنتجين فى السوق .

ومحتكر الشراء يواجه مجموعة من البائعين يتنافسون على تقديم سلعتهم اليه ، ومن ثم يكون بامكان محتكر الشراء التحكم فى ثمن الشراء بما يكفل له الحصول على السلعة بأقل ثمن ممكن ، مما يؤدى الى تعظيم ربحه . ، وغالبا مايكون محتكر الشراء منتجا وليس مستهلكا . ومثال ذلك اذا كان هناك مصنع واحد لتكرير قصب السكر فى منطقة معينة تكون أمام سوق يحتكر فيها شراء قصب السكر ، وكذلك عندما

تسمح الدولة للافراد بزراعة الطباق مع الزامهم ببيعه لها لتتولى هي بنفسها تصنيعة فانه يوجد سوق يحتكر فيها شراء الطباق .

د ـ الاحتكار الثنائى أو المتبادل : يتمثل الاحتكار الثنائى فى وجود بائع واحد لسلعة ما أو خدمة معينة ومشترى واحد لها ، أى سوق يقف فيه محتكر بيع السلعة أو الخدمة وجها لوجه أمام محتكر شرائها ، وهذا النوع من الاحتكار نادر الوجود فى الحياة الواقعية ، ويوجد فى مجال محدود وبالذات فى مجال عوامل الانتاج وعلى الأخص العمل وذلك بسبب تفاوض نقابة العمال مع نقابة رجال الاعمال بشأن تحديد الأجور .

الا أن هذا النوع من الاسواق يصعب تحديد الثمن الذى سيسود فيه بكل دقة ، ويتوقف تحديد الثمن بصفة عامة على أساس القوة التفاوضية الأقوى ، حيث يرتفع الثمن كلما كان البائع يعرض كمية أقل ، وكلما كان المشترى فى حاجة شديدة للسلعة محل التبادل والعكس صحيح ، وبالتالى يفرض الأقوى شروطة بالثمن الذى يرضاه والكمية التى تحقق أهدافه .

المطلب الثاني

تكوين الثمن

أن تكوين الأثمان يستلزم وجود بائعين ومشترين ومن هؤلاء ينبثق مفهوم السوق ، الا أن السوق أنواع تختلف من حيث الشكل والنطاق كما رأينا في المطلب السابق ، حيث يؤثر شكل السوق وهيكله تأثيرا كبيرا في الكيفية أو الطريقة التي تتكون بها الأثمان ، ويختلف تكوين الأثمان من سوق الى آخر ، الا أننا سنقتصر هنا على بيان تكوين ثمن التوازن وتغيره في سوق المنافسة الكاملة فقط .

أولا : تكون ثمن التوازن :

يتحدد ثمن أى سلعة في السوق بناء على التفاعل بين قوى العرض والطلب ، وكما سبق أن بينا ، فان الطلب على سلعة ما هو عبارة عن العلاقة التي تربط بين الكميات التي يطلبها المستهلكون من هذه السلعة وبين الاثمان المختلفة لها ، وهذه العلاقة تكون عادة علاقة عكسية .

وعلى العكس من ذلك ، نجد أن العرض عبارة عن العلاقة

التى تربط بين الكميات التى يعرضها المنتجون من السلعة وبين الأسعار المختلفة لها ، وهذه العلاقة عادة علاقة طردية .

وبالتالى يتكون ثمن التوازن أو ثمن السوق عندما تتساوى الكمية المطلوبة أى التى يكون المشترون مستعدون لشرائها من السلعة أو الخدمة مع الكمية التى يكون البائعون مستعدين لبيعها منها .. وتسمى الكمية التى يتحقق عندها التساوى بكمية التوازن .

ويمكن الحصول على ثمن التوازن من خلال تقابل كل من جدول الطلب والعرض ، حيث يبين جدول الطلب الكميات المطلوبة من سلعة ما عند مختلف الاثمان المفترضة لها . ويبين جدول العرض الكميات المعروضة من سلعة ما عند مختلف الاثمان المفترضة لها . ويترتب على تقابل الجدولين وجود ثمن واحد فقط تتساوى عنده الكمية المطلوبة من السلعة مع الكمية المعروضة منها ويطلق على هذا الثمن ثمن التوازن ، أما عند باقى الاثمان المفترضة للسلعة فان هذا التساوى لايتحقق ، كما يوضح الجدول التالى :ـ

الاثمان المفترضة للسلعة	الكمية المطلوبة	الكمية المعروضة
١٢	٤٠٠	١٢٠٠
١٠	٦٠٠	١٠٠٠
٨	٨٠٠	٨٠٠
٦	١٠٠٠	٦٠٠
٤	١٢٠٠	٤٠٠

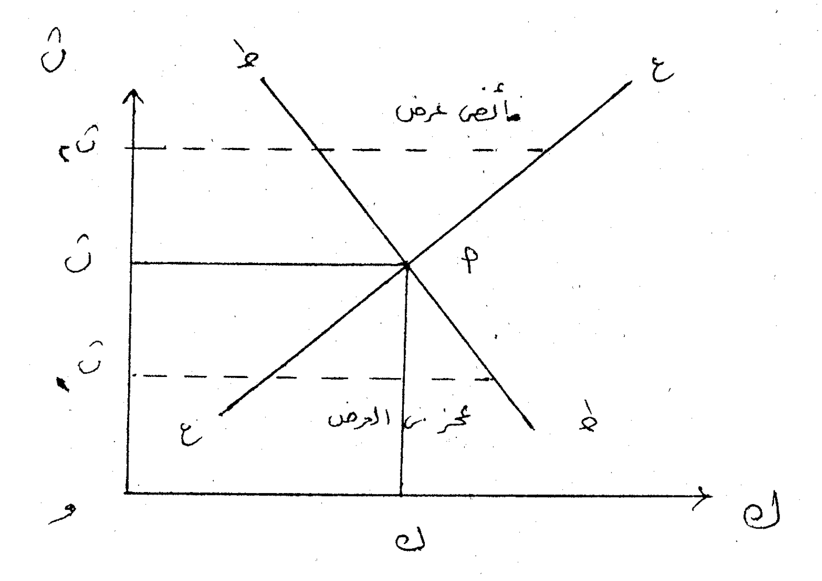
جدول رقم (٨)

ويلاحظ فى الجدول السابق أن هناك ثمن واحد فقط يتحقق عند التساوى بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من السلعة وهو ٨ وحدات نقدية وعند أى ثمن آخر أعلى من هذا ، تقل الكمية المطلوبة من السلعة وتزيد الكمية المعروضة منها معبرا عن وجود فائض فى عرض السلعة نظرا لارتفاع الثمن ، وعند أى ثمن آخر أقل من ٨ وحدات نقدية تزيد الكمية المطلوبة من السلعة وتقل الكمية المعروضة منها معبرا عن وجود عجز فى عرض السلعة نظرا لانخفاض الثمن ، ولذلك يكون الثمن ٨ وحدات نقدية هو ثمن التوازن وتكون الكمية ٨٠٠ وحدة هى كمية التوازن لاتتحقق الا عند ثمن واحد فقط .

ويمكن التعبير هندسيا عن كيفية تكوين ثمن التوازن في السوق ، وذلك عن طريق الجمع بين منحنى الطلب والعرض في رسم بياني واحد ، حيث تأخذ دالة الطلب شكل خط أو منحنى ينحدر من الشمال الغربي الى الجنوب الشرقي معبرا عن وجود علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وثمنها ، بينما تأخذ دالة العرض شكل خط أو منحنى يرتفع من الجنوب الغربي الى الشمال الشرقي معبرا عن وجود علاقة طردية بين الكمية المعروضة من سلعة ما وثمنها .

وينتج عن هذا الجمع لكل من منحنى الطلب ومنحنى العرض في رسم بياني واحد التقائهما في نقطة واحدة ، ويتحقق عند هذه النقطة فقط تساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة ، وبالتالي تكون بصدد ثمن التوازن وكمية التوازن .

ويوضح الشكل التالي تكون ثمن التوازن وكمية التوازن نتيجة تلاقي منحنى الطلب مع منحنى العرض :



الشكل رقم (٣٧)

فى هذا الشكل نعبر عن دالة الطلب بالمنحنى ط ط ، وعن دالة العرض بالمنحنى ع ع ، ويلاحظ تلاقى منحنى العرض مع منحنى الطلب فى النقطة أ ، ويتحقق عند هذه النقطة فقط تساوى الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة ، حيث يكون الثمن و ث ، والكمية و ك ، وعند أى ثمن أعلى من و ث ، مثل و ث٢ تقل الكمية المطلوبة وبالتالى يتزايد العرض (فائض عرض) ، وعند أى ثمن أقل من و ث ، مثل و ث١ تزيد الكمية المطلوبة وبالتالى تقل الكمية المعروضة (عجز فى العرض) .

ويمكن تفسير وجود ثمن واحد فقط للسلعة يتحقق عنده التوازن بين الكمية المعروضة والمطلوبة ، بأنه عند أى ثمن أعلى من ثمن التوازن تقل الكمية المطلوبة وفقا لطبيعة داله الطلب العكسية ، وفى نفس الوقت تتزايد الكمية المعروضة ، مما يدفع البائعين الى تقليل الثمن منافسين بذلك غيرهم حتى يتخلصوا من فائض العرض لديهم ، الأمر الذى يدفع بثمن السلعة الى الانخفاض ، وبالتالى تتزايد الكمية المطلوبة وتنقص الكمية المعروضة الى أن يتم التوازن بينهما . كذلك فان عند أى ثمن أقل من ثمن التوازن تزيد الكمية المطلوبة وفقا لطبيعة داله الطلب ، وفى نفس الوقت تقل الكمية المعروضة ، ومن ثم يتجه البائعون نحو رفع ثمن هذه السلعة للاستفادة من تزاحم المشترين على السلعة الى أن يتم تحقيق التوازن بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة ، وبالتالى يتحقق ثمن التوازن فى السوق ، وعند هذا الثمن بالذات لا يوجد أى دافع لتغير هذا الثمن لا بالانخفاض ولا بالارتفاع ، ومن هنا كانت تسميته بثمن التوازن .

ثانيا : تغير ثمن التوازن :

رأينا فى دراستنا السابقة ، أن ثمن التوازن يتكون نتيجة تلاقى منحنى العرض والطلب مع افتراض ثبات كافة العوامل

الأخرى المؤثرة فى الكمية المطلوبة والمعروضة وهى ماتعرف بظروف العرض والطلب . الا أن ثمن التوازن يمكن أن يتغير من وقت الى آخر نتيجة تغير ظروف الطلب أو ظروف العرض ، أو تغيرهما معا ، ولذا نكون بصدد ثمن توازن جديد ، كما نكون بصدد كمية توازن جديدة .

ولذا سوف نقوم بتقسيم دراستنا الى تغير ظروف الطلب مع ثبات ظروف العرض ثم تغير ظروف العرض مع ثبات الطلب ، ثم تغير ظروف العرض والطلب معا .

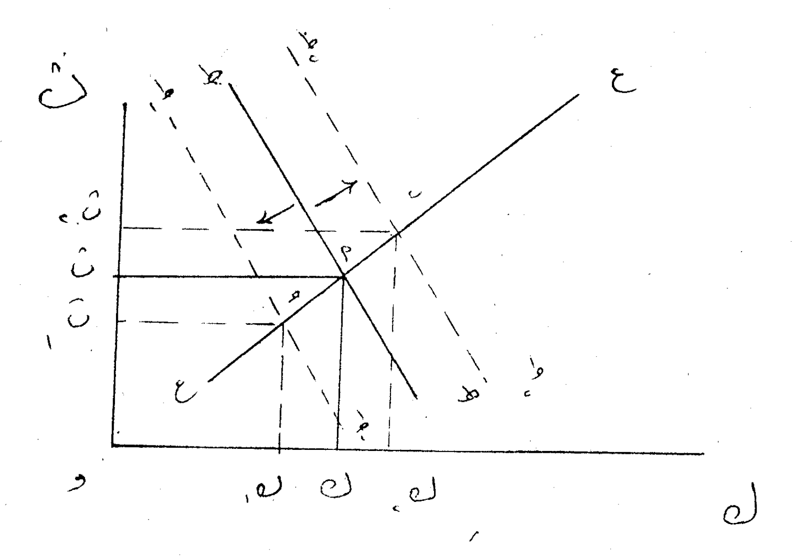
أولا : تغير ظروف الطلب مع ثبات ظروف العرض :

يترتب على تغير ظروف الطلب تغير دالة الطلب ، وتغير جدول الطلب أيضا ، بمعنى أننا نكون بصدد دالة طلب جديدة ، وجدول جديد ، وينتقل منحنى الطلب من موقعه الاصلى الى موقع آخر جديد يختلف اتجاهه بحسب اتجاه تغير ظروف الطلب ، وذلك مع افتراض ثبات ظروف العرض .

ويلاحظ أن تغير ظروف الطلب بالزيادة يؤدى الى تغير الثمن بالزيادة أيضا ، كما تزيد الكمية المطلوبة والمعروضة من السلعة أى كمية التوازن ، أما اذا تغيرت ظروف الطلب

بالنقصان فانه يؤدى الى تغير الثمن بالنقصان أيضا ، كما تقل الكمية المطلوبة والمعروضة من السلعة ، أى أن تغير ظروف الطلب فى اتجاه معين يؤدى الى تغير كل من ثمن التوازن وكذلك كمية التوازن فى نفس هذا الاتجاه .

ويوضح الشكل التالى أثر تغير ظروف الطلب على ثمن التوازن وكمية التوازن :



الشكل رقم (٣٨)

ونلاحظ فى هذا الشكل أن منحنى الطلب ط ط ، ومنحنى العرض ع ع يلتقيان فى النقطة أ التى تعبر عن ثمن التوازن ث وكمية التوازن ك ، وعند تغير ظروف الطلب بالزيادة ينتقل منحنى الطلب ط ط الى موقع جديد على يمين موقعة الأصلى ، ويصبح ط ٢ ط ٢ ويلتقى مع منحنى العرض فى نقطة جديدة هى النقطة ب التى تعبر عن ثمن توازن جديد ث ٢ وكمية توازن جديدة ك ٢ ، موضحا زيادة ثمن التوازن وكمية التوازن .

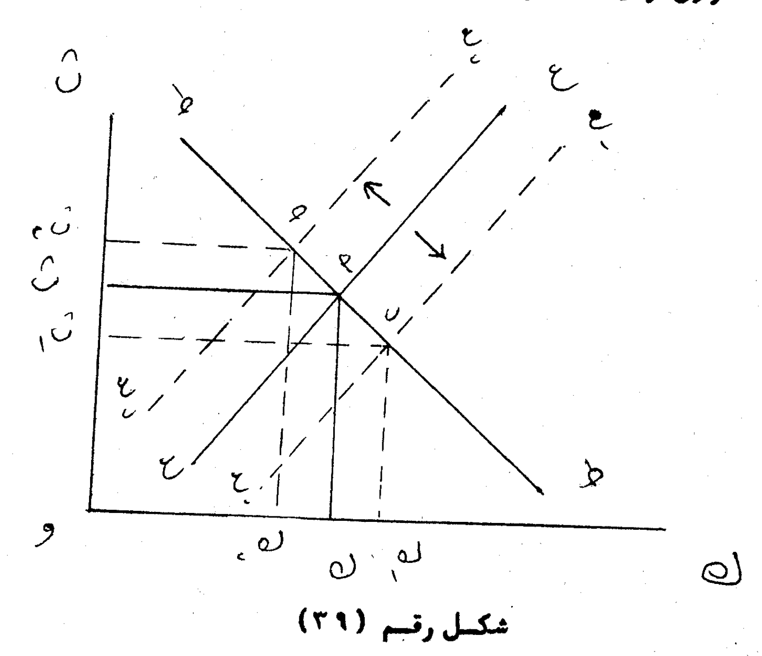
وعند ما تتغير ظروف الطلب بالنقصان ينتقل منحنى الطلب ط ط الى موقع جديد على يسار موقعة الاصلى ويصبح ط ١ ط ١ ويلتقى مع منحنى العرض فى نقطة جديد ، ج والتى تعبر عن ثمن توازن جديد ث ١ وكمية توازن جديدة ك ١ ، موضحا انخفاض ثمن التوازن ونقص كمية التوازن .

ثانيا : تغير ظروف العرض مع ثبات ظروف الطلب :

يترتب على تغير ظروف العرض تغير دالة العرض وتغير جدول العرض أيضا ، بمعنى أننا نكون بصدد دالة عرض جديدة وجدول جديد ، وينتقل منحنى العرض من موقعة الاصلى الى موقع آخر جديد يختلف اتجاهه حسب اتجاه تغير ظروف العرض ، وذلك مع افتراض ثبات ظروف الطلب .

ويلاحظ أن تغيير ظروف العرض بالزيادة يؤدى الى تغير الثمن بالانخفاض وتغير الكمية المطلوبة والمعروضة ، أى كمية التوازن بالزيادة ، أما اذا تغيرت ظروف العرض بالنقصان فانه يؤدى الى تغير الثمن بالزيادة ، وتغير الكمية المطلوبة والمعروضة من السلعة بالنقصان ، أى أن تغير ظروف العرض فى اتجاه معين يؤدى الى تغير ثمن التوازن فى اتجاه عكسى لهذا الاتجاه، وتغير كمية التوازن فى نفس هذا الاتجاه .

ويوضح الشكل التالى أثر تغير ظروف العرض على ثمن التوازن وكمية التوازن :



شكل رقم (٣٩)

يلاحظ في هذا الشكل أن منحنى الطلب ط ط ، ومنحنى العرض ع ع يلتقيان في النقطة أ التي تعبر عن ثمن التوازن ث وكمية التوازن ك ، وعند تغير ظروف العرض بالزيادة ينتقل منحنى العرض ع ع الى موقع جديد على يمين موقعه الاصلي ويصبح ع١ ع١ ويلتقي مع منحنى الطلب في نقطة جديدة ب التي تعبر عن ثمن توازن جديد موضحا انخفاض ثمن التوازن وزيادة كمية التوازن . وعند تغير ظروف العرض بالنقصان ينتقل منحنى العرض ع ع الى موقع جديد على يسار موقعه الاصلي ويصبح ع٢ ع٢ ويلتقي مع منحنى الطلب في نقطة جديدة جـ والتي تعبر عن ثمن توازن جديد و ث٢ وكمية توازن جديدة و ك٢ ، موضحا زيادة الثمن ، ونقص الكمية المطلوبة .

ثالثا : تغير ظروف العرض وظروف الطلب معا :

يحدث أحيانا تغير ظروف الطلب وظروف العرض معا وفي نفس الوقت ، فقد تتغير ظروف كل من العرض والطلب في نفس الاتجاه كان يتغيرا معا بالزيادة أو بالنقصان ، أو في اتجاهين متعارضين أي زيادة ظروف الطلب ونقص ظروف العرض أو نقص ظروف الطلب وزيادة ظروف العرض . وفي جميع هذه الأحوال يتحدد ثمن جديد للتوازن

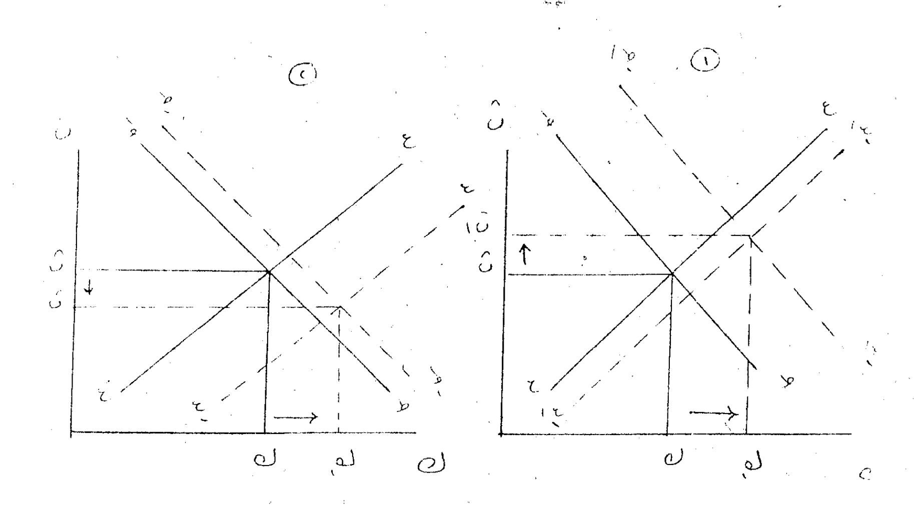
وكميــة جديـدة للتوازن عند تقاطع منحنيات الطلب والعــرض الجديده التى تعكس التغيـر فـى ظروف كل من العرض والطلب. الا أن مستوى ثمـن التوازن الجديد وكميـة التوازن الجديـــدة تتوقف فـى جميـع هذه الحالات على درجـة تغير ظروف كـل من العرض والطلب بالزيـادة أو بالنقصان .

وبذلك نكون بصدد حالات لتغير ظروف الطلب والعــرض معــا .

١ - زيــادة الطلب مع زيادة العـرض معــا :

رأينـا فيما سبق أن تغير ظـروف الطلب بالزيادة يؤدى الـى تغير ثمـن التوازن بالزيــادة أيضـا ، وان تغير ظـــروف العرض بالزيـادة يؤدى الى تغير ثمن التوازن بالنقصان . وإن تغير ظـروف الطلب بالزيـادة يؤدى الى تغير كمية التوازن بالزيادة ، وان تغير ظروف العرض بالزيادة يؤدى الى تغير كمية التوازن بالزيـــادة ، ويتوقف اتجاه التغير فى ثمن التوازن فى النهاية على درجــة الزيـادة فى ظروف كل من العرض والطلب ، بينما تتغير كميـــة التوازن بالزيـادة فـى هذه الحالــة .

أيضا كمية التوازن بالزيادة • كما هو موضح فى الشكل الأول • واذا كانت درجة الزيادة فى العرض أكبر من درجة الزيادة فى الطلب فان الثمن سوف يتغير بالانخفاض وتتغير كمية التوازن بالزيادة كما هو موضح فى الشكل الثانى •



شكل رقم (٤٠)

ويلاحظ فى الشكل الأول أن درجة زيادة الطلب أكبر من درجة زيادة العرض مما أدى الى زيادة ثمن التوازن من وث الى وث ١ وزيادة كمية التوازن من وك الى وك ١ ٠

ويلاحظ فى الشكل الثانى أن درجة زيادة العرض اكبر من درجة زيادة الطلب مما أدى الى نقص ثمن التوازن من وث الى وث ١ ، وزيادة كمية التوازن من وك الى وك ١ ٠

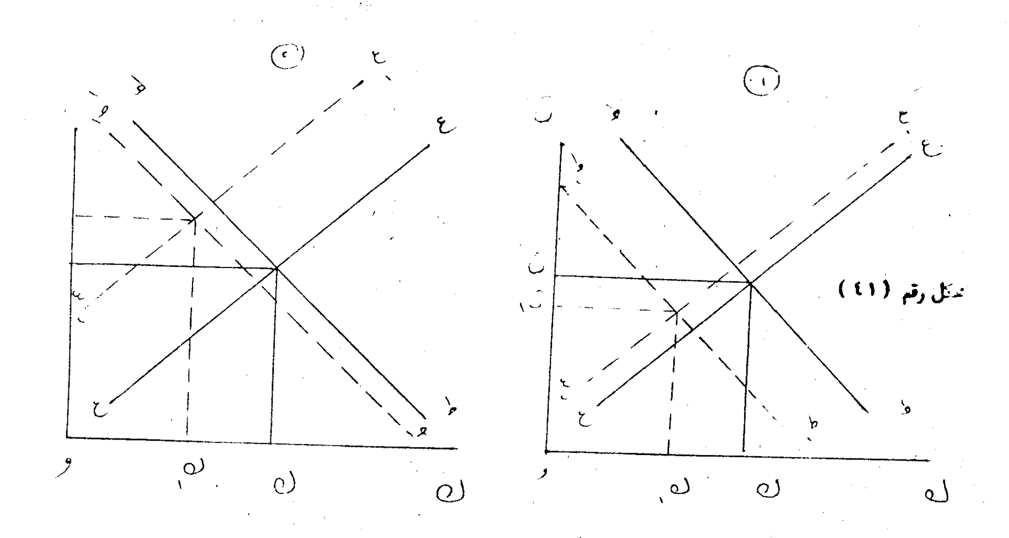
أى أنه مع زيادة ظروف الطلب وزيادة ظروف العرض تزداد كمية التوازن بصرف النظر عن درجة زيادتها ، بينما يتوقف اتجاه التغير فى ثمن التوازن على درجة زيادة كل من ظروف الطلب وظروف العرض ٠

٢ ـ نقص الطلب مع نقص العرض معا :

ونلاحظ هنا أن تغير ظروف الطلب بالنقصان يؤدى الى تغير ثمن التوازن بالنقصان ، ان تغير ظروف العرض بالنقصان يؤدى بالعكس الى تغير الثمن بالزيادة ٠ وان تغير ظروف الطلب بالنقصان يؤدى الى تغير كمية التوازن بالنقصان ، وان تغير ظروف العرض بالنقصان يؤدى أيضا الى تغير كمية التوازن بالنقصان ٠ ويتوقف اتجاه التغير فى النهاية على درجة النقص فى ظروف كل من العرض والطلب ٠

فاذا كانت درجة نقص الطلب أكبر من درجة نقص العرض فان الثمن سوف يتغير بالنقصان وتتغير أيضا كمية التوازن بالنقصان ٠ كما هو موضح فى الشكل الاول ، واذا كانت

درجة نقص العرض أكبر من درجة نقص الطلب فان الثمن سوف يتغير بالزيادة وتتغير كمية التوازن بالنقصان كما هو موضح فى الشكل الثانى .



ويلاحظ فى الشكل الأول أن درجة نقص الطلب أكبر من درجة نقص العرض مما أدى الى نقص ثمن التوازن من و ث الى و ث١ ونقص كمية التوازن من و ك الى و ك١ .

ويلاحظ فى الشكل الثانى أن درجة نقص العرض أكبر من درجة نقص الطلب مما أدى الى زيادة ثمن التوازن من و ث الى و ث١ ونقص كمية التوازن من و ك الى و ك١ .

أى أنه مع نقص ظروف الطلب ونقص ظروف العرض تنقص كمية التوازن بصرف النظر عن درجة زيادتهما • بينما يتوقف التغير فى ثمن التوازن على درجة نقص كل من ظروف الطلب وظروف العرض •

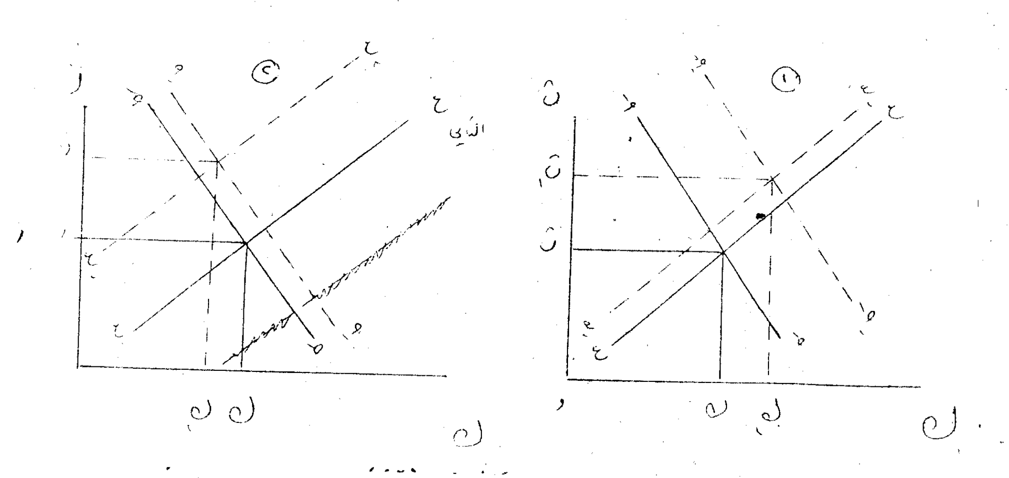
٣ — زيادة الطلب ونقص العرض :

ونلاحظ فى هذه الحالة أن كل من ظروف الطلب وظروف العرض يتغيران فى اتجاهان متعارضان •
وان تغير ظروف الطلب بالزيادة يؤدى الى تغير ثمن التوازن بالزيادة ، وتغير ظروف العرض بالنقصان يؤدى الى تغير الثمن بالزيادة أيضا ، فى حين أن تغير الطلب بالزيادة يؤدى الى زيادة كمية التوازن وتغير العرض بالنقصان يؤدى الى نقص هذه الكمية •

ويتوقف اتجاه التغير فى كمية التوازن فى النهاية على درجة الزيادة فى ظروف الطلب والنقص فى ظروف العرض ، بينما يتغير ثمن التوازن بالزيادة فى هذه الحالة •

فاذا كانت الزيادة فى الطلب أكبر من النقص فى العرض فان كمية التوازن سوف تتغير بالزيادة • كما هو موضح فى الشكل (الأول) ، واذا كانت درجة نقص العرض أكبر

مــن درجـــة الزيـــادة فــى الطلب فان الكميــة سوف تتغير بالنقصان كمــا هــو موضح فـــى الشكــل (الثــانى) ٠



شكــل رقــم (٤٢)

يلاحظ فــى الشكــل الأول أن درجــة زيــادة الطلب اكبــر من درجـــة نقص العرض مــا أدى الــى زيــادة ثمن التوازن مــن و ث الى و ث ١ وزيــادة كميــة التوازن من و ك الى و ك ١ ٠

يلاحــظ فــى الشكــل الثانى أن درجــة نقص العرض أكبــر من درجــة زيــادة الطلب مــا أدى الى زيــادة ثمن التوازن مــن

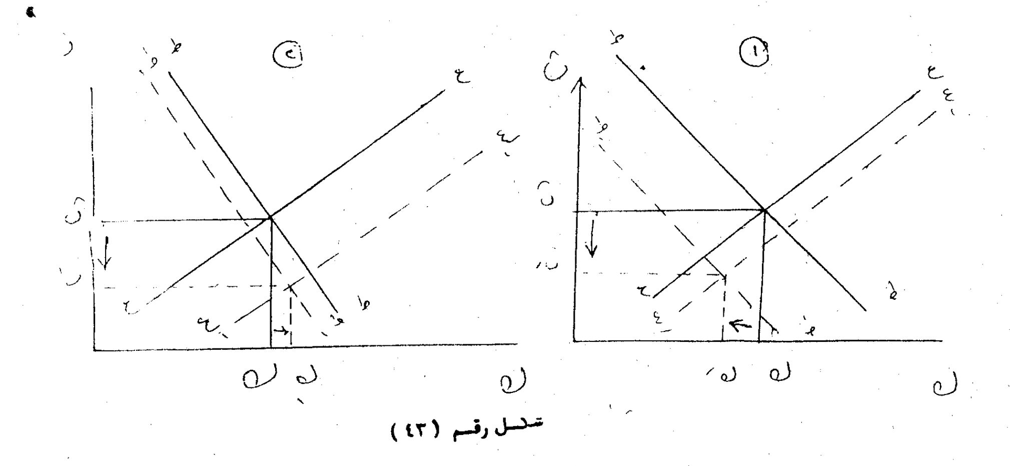
و ث الى و ث ١ ونقص كمية التوازن من و ك الى و ك ١ .

أى أنه مع زيادة ظروف الطلب ونقص ظروف العرض يتزايد ثمن التوازن بصرف النظر عن درجة تغيرهما ، بينما يتوقف اتجاه التغير فى كمية التوازن على درجة زيادة الطلب ونقص العرض .

٤ ـ نقص الطلب وزيادة العرض معا :

نلاحظ فى هذه الحالة أن تغير ظروف الطلب بالنقصان يؤدى الى تغير الثمن بالانخفاض ، وتغير ظروف العرض بالزيادة يؤدى الى تغير ثمن التوازن بالانخفاض لكنه فى حين أن تغير الطلب بالنقصان يؤدى الى نقص كمية التوازن وان تغير العرض بالزيادة يؤدى على العكس الى زيادة هذه الكمية . ويتوقف اتجاه التغير فى كمية التوازن فى النهاية على درجة نقص الطلب وزيادة العرض ، بينما يتغير ثمن التوازن بالنقصان فى هذه الحالة .

فاذا كان نقص الطلب أكبر من زيادة العرض فان كمية التوازن سوف تتغير بالانخفاض كما هو موضح فى الشكل (الاول) ، واذا كانت درجة زيادة العرض أكبر من نقص الطلب فان الكمية سوف تتغير بالزيادة ، كما هو موضح فى الشكل (الثانى) .



شكل رقم (٤٣)

ويلاحظ في الشكل الأول أن درجة نقص الطلب أكبر من درجة زيادة العرض مما أدى الى نقص ثمن التوازن من و ث الى و ث ١ ، ونقص كمية التوازن من و ك الى و ك ١ .

ويلاحظ في الشكل الثاني أن درجة زيادة العرض أكبر من درجة نقص الطلب مما أدى الى نقص ثمن التوازن من و ث الى و ث ١ ، وزيادة كمية التوازن من و ك الى و ك ١ .

أى أنـــه مـع نقص ظروف الطلب وزيـادة ظروف العـــرض ينخفض ثمـن التوازن بصـرف النظـر عن درجـة تغيرهمـا ، بينمـا يتوقـف اتجـاه التغيـر فـى كميـة التوازن على درجة زيـــادة الطلب ونقص العـرض .

ونكتفـــى فـى هذا الصـدد بكيفيـة تكوين الاثمـان وتغيرها فـى سـوق المنافســة الكـاملـة ، تـاركيـن كيفيـة تكويـــن الثمـــن وتغيـره فـى باقـى الأســواق فى دراسـات أخـــرى أكثـــر اتســـاعـا .

======

الباب الثالث

سلوك المستهلك

تهدف كل الوحدات الاقتصادية في المجتمع الى تحقيق أكبر منفعة ممكنة ، وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من القرارات ينشأ عنها الطلب والعرض على النحو الذى سبق توضيحه فى دالة العرض والطلب ، وعندما تصدر هذه القرارات من المستهلكين نكون بصدد سلوك المستهلك وعندما تصدر هذه القرارات من المنتجين نكون بصدد سلوك المنتج .

ويختلف سلوك المستهلك عن سلوك المنتج ، حيث يدخل المستهلك الى السوق مشتريا للسلع والخدمات بغرض تحقيق أكبر اشباع ممكن لحاجته .
أما المنتج يدخل الى السوق بائعا للسلع والخدمات بالاضافة الى تدخله مشتريا لعوامل الانتاج بغرض تحقيق اكبر ربح ممكن .

ويهمنا فى هذا الباب دراسة سلوك المستهلك ومعرفة كيف يستطيع المستهلك ان يصل الى وضع التوازن ، والتوزان يعنى ان القوى المؤثرة على الوضع القائم هى فى حالة تكافؤ

أو تعادل بحيث يعطى قدرا من الاستقرار ولايكون هناك أى سبب يدفع الى تغير هذا الوضع .

ودراسة سلوك المستهلك تنصرف الى معرفة الكيفية التى يوزع بها المستهلك دخلة المحدود على مختلف السلع والخدمات فى السوق بهدف تحقيق اكبر اشباع ممكن .ويفترض هنا مجموعة من الافتراضات حتى تكون الدراسة واضحة ، وهى أننا فى سوق المنافسة الكاملة ، وان كافة اثمان السلع والخدمات فى السوق محددة وثابته ولايستطيع المستهلك التأثير عليها ، وان دخل المستهلك محدود وثابت أيضا .

ويمكن تحليل سلوك المستهلك بأستخدام فكرة المنفعة الحديه، أو باستخدام أسلوب منحنيات السواء (تحليل حديث) وسوف نقسم دراستنا فى هذا الباب الى فصلين :

الفصل الأول : سلوك المستهلك بأستخدام المنفعة الحديثة .

الفصل الثانى : سلوك المستهلك بأستخدام منحنيات السواء .

=======

الفصل الأول

سلوك المستهلك باستخدام المنفعة الحدية

تعريف المنفعة :

يهدف المستهلك من طلبه على مختلف السلع والخدمات الى تحقيق اشباع مختلف حاجاته التى يشعر بها ، وتعرف صلاحية الشئ لاشباع الحاجات بالمنفعة .

وبالتالى يمكن تعريف المنفعة بأنها " قدرة السلعة أو الخدمة على اشباع حاجة ما يشعر بها المستهلك فى لحظة معينة وفى ظروف محددة .

ويلاحظ من هذا التعريف أن منفعة السلعة منفصلة تماما عن فائدتها . فالسلعة قد تكون مفيدة وقد تكون غير مفيدة ، ومع ذلك فهى فى الحالتين ذات منفعة وصالحة لاشباع حاجات الافراد . فالسجائر سلعة معدومة الفائدة ومع ذلك فهى سلعة ذات منفعة اقتصادية لانها تشبع حاجة عند المدخن .

ويلاحظ أيضا أننا نحدد منفعة الشئ فى لحظة معينة . فمنفعة قطعة من الخبز لانسان شديد الجوع اكبر كثيرا من

منفعة نفس القطعة من الخبز لفرد آخر تناول طعامه منذ لحظات . بل قد تكون عديمة المنفعة [1] .
بالاضافة الى ذلك أن المنفعة ليست صفة موضوعية كامنه فى المنتجات ، بل انها صفة شخصية بحته ، وبناء على ذلك فان منفعة الشئ تختلف من شخص الى آخر حتى ولو اتحد الوقت بالنسبة لهما .

وبصفة عامة يتحدد سلوك المستهلك طبقا لمبدأ المنفعة على أساس تحقيق هدفه وهو الحصول على أقصى منفعة ممكنه .
ولكن مفهوم المنفعة لن يكون دقيقا الا بالتفرقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية .

---

(١) راجع دكتوره / حمديه زهران ، المرجع السابق ص ٢٧٦ .

المنفعـــة الكليـــة :

يمكن تعريف المنفعـة الكليـة ، " بأنها مجموعـة المنافع التـى يحصـل عليهـا الشخص نتيجـة لاستهلاكـة كميـة معينة مـــن سلعـــة مـــا فـى وقت محدد " ، بأفتراض امكانيـة قيـــاس المنفعـــة .

وتتزايد المنفعة الكليـة التى يحصل عليهـا المستهلك بازد يـاد الوحـدات المستهلكـة حتى يصـل المستهلك الى حـــد الاشبـاع الكـامل ولاتزيـد بعدهـا وحدات المنفعة بزيـادة كميـة السلعة المستهلكـة بـل على العكـس تتناقص هذه المنفعـة . وذلك نظـرا لأن كـافـة الحاجات الانسانية قابلـة للاشـــبـاع علـى الرغـم من كثرتهـا وتعدد هـا .

ومثـال ذلك اذا تنـاول شخص مـا عددا مـا من سلعة التفـاح ، فـان المنفعـــة الكليـة التى يحصل عليهـا الفرد قبـل استهـلاك أى وحـدة تكـون صفـرا ، وتتزايـد هذه المنفعة مع زيـادة عـدد الوحدات المستهلكـة من التفاح ، ولكن بعد عدد معين من التفـاح يكـون المستهلك قد وصـل الـى حـد التشبع من هذه السلعة ، واذا تنـاول المستهلك وحدات اضافيـة فـانه سوف يشعر بالضيق، وبالتالـى تنقص المنفعة الكليـــة مـع استهلاك وحدات اضافية .

المنفعة الحدية :

يقصد بالمنفعة الحدية بأنها منفعة الوحدة الاخيرة التى يستهلكها الفرد من سلعة ما ، وذلك خلال فترة زمنية محددة ، ويطلق على الوحدة الاخيرة اسم الوحدة الحدية لانها واقعة على الحد لمبين الوحدات من السلعة التى استهلكها الشخص وتلك التى لم يستهلكها .

وبمعنى آخر فان المنفعة الحدية تمثل مقدار التغير فى المنفعة الكلية نتيجة تغير الكمية المستهلكة من سلعة ما بما مقداره وحدة واحدة .

فاذا كنا بصدد استهلاك فردا ما لعدد ٧ تفاحات، فان المنفعة الحدية لهذه التفاحات السبع تتمثل فى المنفعة التى حصل عليها الفرد من استهلاكة للتفاحة السابعة ، أى آخر تفاحه استهلكها خلال هذه المدة .

تناقص المنفعة الحدية :

يقصد بهذا المبدأ أن المنفعة التى يحصل عليها الفرد من استهلاك وحدات متتابعة من سلعة أو خدمة تبدأ فى التناقص تدريجيا كلما تزايد عدد الوحدات التى يستهلكها من السلعة أو الخدمة خلال فترة محددة .

ويمكن أن نعبر عن هذا المبدأ بشكل آخر وهو أن المنفعة الكلية لسلعة ما تتزايد مع زيادة استهلاك وحدات اضافية من سلعة ما ولكن هذه الزيادة تكون بمعدل متناقص حتى يصل المستهلك الى حد الاشباع وبعد ذلك تتناقص المنفعة الكلية .

واذا رجعنا الى مثال التفاح نجد أن منفعة التفاحة الثانية أقل من الأولى ومنفعة الثالثة أقل من الثانية، وهكذا تتزايد المنفعة الكلية مع زيادة استهلاك التفاح ولكن بمعدل متناقص الى أن تصل الى حد التشبع ، بينما تتناقص المنفعة الحدية مع زيادة استهلاك وحدات اضافية من التفاح .

ويمكن الاستعانة بالجدول التالى لتوضيح العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية ، ومبدأ تناقص المنفعة الحدية :

جدول رقم (٩)

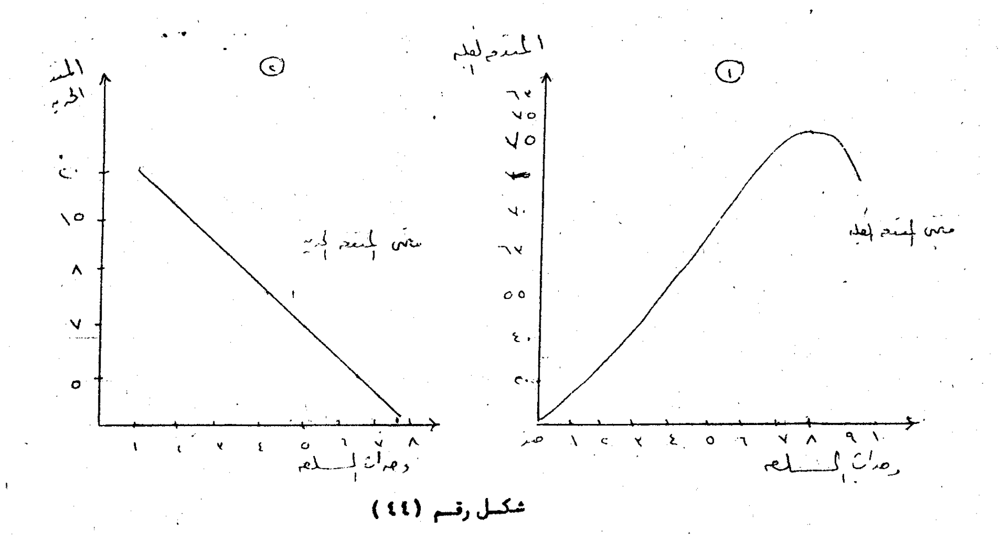
وحدات السلعة	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية
صفر	صفر	صفر
١	٢٠	٢٠
٢	٤٠	٢٠
٣	٥٥	١٥
٤	٦٣	٨
٥	٧٠	٧
٦	٧٥	٥
٧	٧٥	صفر
٨	٧٠	ـ ٥
٩	٦٣	ـ ٧
١٠	٥٥	ـ ٨

ويلاحظ فى هذا الجدول بالنسبة للمنفعة الكلية انه مع تزايد عدد الوحدات المستهلكة من السلعة محل البحث تتزايد المنفعة الكلية ولكن بمعدل متناقص الى أن تصل المنفعة الكلية الى أقصى حد لها عند الوحدة رقم ٧ دليل على أن المستهلك قد وصل الى حد الاشباع واذا استهلك الفرد وحدات اضافية بعد ذلك فان المنفعة الكلية تتناقص •

ويلاحظ أيضا بالنسبة للمنفعة الحدية أنها تبدأ مرتفعة مع استهلاك الوحدات الأولى ، ولكن سرعان ماتتناقص بعد ذلك مع زيادة الوحدات المستهلكة من السلعة الى أن يصل الفرد الى حد الاشباع عند الوحدة رقم ٨ ،حيث تكون المنفعة الحدية صفر ، واذا استمر تزايد استهلاك الوحدات نجد أن المنفعة الحدية تكون بالسالب نتيجة الضرر الذى يمكن أن يصيب المستهلك من هذا الاستهلاك الزائد .

ومعنى ذلك أن المنفعة الحدية تكون صفرا عند ما تبلغ المنفعة الكلية حدها الأقصى وتكون سالبة عند ما تتناقص المنفعة الكلية .

ويمكن أن نعبر عن العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية باستخدام الرسم البيانى كما يلى :



شكل رقم (٤٤)

شكل رقم (٤٤)

وفى كل من الرسمين خصصنا المحور الافقى لرصد وحدات السلعة ، بينما خصصنا المحور الرأسى فى الرسم الأول لرصد مقدار المنفعة الكلية ، وفى الرسم الثانى لرصد مقدار المنفعة الحدية .

وبملاحظة الرسم الأول نجد أن منحنى المنفعة الكلية يرتفع مع زيادة عدد الوحدات المستهلكة من السلعة وذلك حتى يصل المستهلك الى حد الأشباع عند الوحدة رقم ٧ ويبلغ المنحنى أقصى ارتفاع له ، ويبدأ منحنى المنفعة الكلية بعد

ذلك في الانحدار مع زيادة عدد الوحدات المستهلكة .

وبملاحظة الرسم الثاني نجد أن منحنى المنفعة الحدية يبدأ مرتفع مع استهلاك الوحدات الأولى ، ولكنه مع تزايد الوحدات المستهلكة ينحدر منحنى المنفعة الحدية الى أن يصل الى الصفر عند استهلاك الوحدة رقم ٧ ، ومع استمرار تزايد استهلاك الوحدات بعد ذلك تكون المنفعة الحدية بالسالب وينحدر منحنى المنفعة الحدية أسفل المحور الأفقي .

ويمكن تفسير مبدأ تناقص المنفعة الحدية في سببين :
الأول : هو أن كافة حاجات المستهلك قابلة للاشباع بعد حد معين من استهلاك وحدات متتالية من سلعة ما وذلك خلال فترة زمنية معينة . معنى ذلك أن أى فرد سوف يصل الى حد الأشباع الكامل مع تزايد وحدات متتابعة من سلعة ما ، وعند هذا الحد تكون المنفعة الحدية صفرا مما يعني أن المنفعة الحدية تكون في تناقص .

والسبب الثاني : هو أن كل سلعة لها خصائص معينة تجعلها صالحة لاشباع حاجة معينة دون غيرها . ومعنى ذلك أنه لايمكن أن تستخدم سلعة واحدة لاشباع كافة الحاجات التي يحس بها الشخص . ولهذا فان تزايد الكمية التي

يستهلكهـــا الشخص من سلعـــة مـــا فى وقت محدد لابد وان تؤدى الى تناقص منفعتهـا الحديـــة [1] .

تـوازن المستهلـــك :

يقصـد بتوازن المستهلك ، هو وصولـة الى وضـع معين ينعدم فيـــه الدافـــع للتغيـر لانـــه يعتبر أفضـل وضـع ممكن له فى ظل ظـروف دخلـه النقـدى الثابت والاثمـان السـائدة للسلع فـــى السـوق . أى الوضـع الذى يحقق للمستهلك أقصى منفعـــة كليـــة ممكنـــة مـن انفـاق دخلـــه . ولذلك يطلق البعض على توازن المستهلك اسـم تعظيم المنفعة الكليـــة [2] .

وباستخدام فكـرة المنفعـــة ومبدأ تنـاقص المنفعة الحديـة ، يمكننـــا الوصـول الـــى معرفـــة كيف يستطيع المستهلك أن يحقق توازنه من خلال انفـاق دخلـه المحدود على مختلف السلـــع والخدمات . الا أن هنـاك قيديـن لتصرف المستهلك فى السـوق أولا : ان دخـــل المستهلك محدود وثابت فى خلال فترة زمنيـة معينـة ، وهـذا يعنـى انـه كلمـا زاد انفـاق المستهلك علـى سلعة مـا ، يقـل استهلاكـــة من سـلع أخـرى .

---

(١) دكتور / أحمد جامع ، المرجع السـابق ذكره ، ص ٣٢٤ .
(٢) " / أحمد جامع ، المرجع السابق ذكره ، ص ٧٢٦ .

ثانيا : أن اثمان السلع الأخرى تتمتع بسعر ثابت بحيث لايستطيع المستهلك أن يؤثر فى هذا السعر مهما اشترى من كميات ، ويلاحظ هنا أن التحليل يتعلق بالسوق الذى تتوافر فيه شروط المنافسة الكاملة ، والتى من خصائصها سيادة ثمن واحد فى السوق لاتتأثر باستهلاك فرد واحد أو انتاج فرد واحد .

وبعد هذين القيدين ، نلاحظ أن المستهلك يقوم بالمفاضلة بين السلع والخدمات المختلفة الموجودة فى السوق لتحقيق هدفه وهو الحصول على أكبر منفعة ممكنة من انفاق دخله فاذا ما افترضنا أن المستهلك يتصرف تصرف رجل رشيد تماما ، بحيث يوجه انفاقه الى الوجهة التى تعطى له منفعة أكبر دون أى اعتبار لعوامل أخرى ، فى هذه الحالة سوف يقوم المستهلك بعمل مقارنة بين المنافع الحدية للسلع المختلفة من ناحية وبين أثمان هذه السلع من ناحية أخرى ، ويقوم بشراء تلك السلع التى تعطى له منفعة اكبر بالنسبة لوحدة النقود .

ونأخذ مثال لتوضيح ذلك ، اذا كان السوق يحتوى على سلعتين أ ، ب منافعها الحدية على الترتيب هى ٣٠ ، ٢٠ وحدة منفعة ، وكانت أسعارها على التوالى هى ١٠ ، ٥

وحدة نقدية ، وبالتالى فان المنفعة الحدية للوحدة النقدية الواحدة المنفقة على السلعة أ تساوى نفقة السلعة أ على ثمنها وهى $\frac{٣٠}{١٠}$ = ٣ فى حين أن المنفعة الحدية للوحدة النقدية الواحدة المنفقة على السلعة ب تساوى منفعة السلعة ب على ثمنها وهى $\frac{٢٠}{٥}$ = ٤ ، وبمقارنة المنافع الحدية لوحدة النقود المنفقة على كل من هاتين السلعتين نجد أن المستهلك من مصلحته أن يقوم بشراء وحدات أكثر من السلعة ب حيث أنها تعطى له منفعة أكبر بالنسبة لوحدة النقود ، ولكن زيادة استهلاك وحدات متتالية من هذه السلعة سوف يؤدى الى انخفاض منفعتها الحدية وفقا لمبدأ تناقص المنفعة الحدية ويستمر الانخفاض فى منفعتها الحدية مع كل زيادة فى استهلاكه منها الى الحد الذى تصبح فيه المنفعة الحدية لها مساوية ١٥ ، وهنا تصبح المنفعة الحدية للوحدة النقدية المنفقة على السلعة ب هى $\frac{١٥}{٥}$ = ٣ ، أى مساوية للمنفعة الحدية للوحدة النقدية المنفقة على السلعة أ ، وهنا يبدأ المستهلك فى شراء وحدات من السلعة أ جنبا الى جنب مع شرائه لوحدات من السلعة ب ، وهو يراعى دائما عند توزيعه لانفاقه على هاتين السلعتين ، أن تكون المنافع الحدية للنقود المنفقة على كل منهما متساوية .

وهكذا يكون المستهلك فى حالة توازن ، اذا ما قام

بتوزيع دخله على السلع المختلفة بحيث تتناسب المنافع الحدية لمختلف السلع والخدمات التى ينفق عليها دخله خلال هذه الفترة مع اثمانها ٠

وبالتالى يكون شرط تحقيق توازن المستهلك اذا ما افترضنا أن المستهلك ينفق دخله على عدد (ن) من السلع ٠

$$\frac{\text{المنفعة الحدية السلعة أ}}{\text{ثمن السلعة أ}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة ب}}{\text{ثمن السلعة ب}} =$$

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة ن}}{\text{ثمن السلعة ن}} = \frac{\text{المنفعة الحدية}}{\text{للنقود}}$$

وبعبارة أخرى يكون شرط تعظيم المنفعة الكلية هو أن ينفق المستهلك دخلة المحدود على السلع والخدمات بحيث تتساوى المنفعة الحدية لما قيمته وحدة نقدية واحدة من السلعة أ مع المنفعة الحدية لما قيمته وحدة نقدية واحدة من السلعة ب ٠٠٠٠٠ مع المنفعة الحدية لما قيمته وحدة نقدية واحدة من السلعة ن ٠

وبنفس شرط تحقيق توازن المستهلك ، يمكن للمستهلك أن يقارن بين توزيع دخله على الاستهلاك والادخار باعتبار أن الاستهلاك سلعة ما والادخار سلعة أخرى ، بهدف تعظيم المنفعة الكلية التى يحصل عليها من هذا الدخل ٠

الفصل الثانى

==========

سلوك المستهلك باستخدام منحنيات السواء

يرجع الفضل الأول فى استخدام منحنيات السواء الى الاقتصادى الانجليزى فرانسيس اوجورث وذلك عام ١٨٨١ ، ثم استخدم كثير من الاقتصاديين بعده نفس الأسلوب الى أن جاء الاقتصادى الانجليزى جون هيكس مطبقا هذا الأسلوب فى دراسة نظرية القيمة والمنفعة عام ١٩٣٩ (١).

وتقوم فكرة منحنيات السواء على أساس أن المستهلك يستطيع أن يفاضل بين مختلف السلع والخدمات ، ومكونا مجموعات من السلع التى يمكن أن يشتريها ومرتبا لهذه المجموعات وفقا لدرجة الاشباع التى يحصل عليها .
أى أن فكرة منحنيات السواء تقوم على أساس الترتيب والتفضيل وليس القياس الكمى .

---

(1) Hicks . R.J. Value and Capital, Oxford University press, London 1939 ..

ويلاحظ أن الهدف الاساسى لاستخدام منحنيات السواء هو مواجهة الانتقادات التى وجهت لأسلوب المنفعة الحدية ، وتقديم أسلوب جديد لتحليل سلوك المستهلك لايفترض فيه امكان القياس الكمى للمنفعة ٠

وفى الواقع أن كل من تحليل المنفعة الحدية ، وتحليل منحنيات السواء يعطى نفس النتائج تقريبا ، وبذلك يمكن القول أن كل منهما بديل ومكمل للاخر فى نفس الوقت ، غاية ما هنالك أن التحليل بمنحنيات السواء يستبعد ضرورة افتراض قابلية المنفعة للقياس الكمى ٠

طبيعة منحنيات السواء :

تعبر منحنيات السواء عن ذوق المستهلك الفرد وتفضيلاته خلال فترة محددة ٠ وذلك فى صورة بيانية ٠

والتحليل بمنحنيات السواء يفترض أن المستهلك يوزع دخله الثابت والمحدود على المنتجات الاستهلاكية بطريقة تعظم من اشباعة لحاجاته التى يحس بها أو المنفعة الكلية التى يحصل عليها باستهلاكه للسلع والخدمات التى يوزع دخله عليها ٠

ولتوضيح ذلك نفترض أننا بصدد مستهلك يريد توزيع دخله المحدود

على سلعتين فقط هما الموز والبرتقال ، وان ثمن هاتان السلعتان ثابت ومحدد خلال فترة البحث . ونفرض أيضا أن المستهلك يستطيع أن يختار تأليفات من هاتين السلعتين تعطيه قدر معين من المنفعة الكلية . وبالتالي يكون أمام المستهلك عدد من التأليفات المختلفة من السلعتين (الموز والبرتقال) ، تمنحه كل تأليفة منها قدر واحد من الاشباع أو المنفعة الكلية ، ويستوى لدى المستهلك أن يختار أى تأليفة منها ليحصل على نفس القدر من الاشباع .

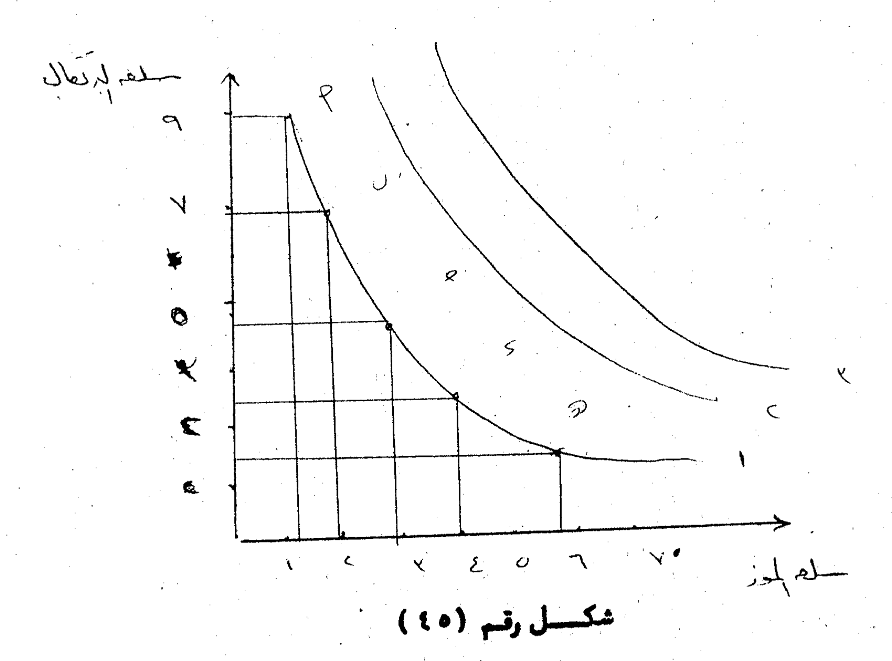
وبالتالي يمكننا تكوين جدول يحتوى على مجموعة من التأليفات المختلفة من السلعتين الموز والبرتقال ، تعطى المستهلك نفس القدر من الاشباع أو المنفعة الكلية . وذلك خلال مدة محددة ، ويطلق على هذا الجدول اسم (جدول المنفعة المتساوية) أو (جدول السواء) .

التأليفة	سلعة الموز	سلعة البرتقال
أ	١	٩
ب	٢	٧
جـ	٣	٥
د	٤	٣
هـ	٥	٢ .

الجدول رقم (١٠)

ويلاحظ من هذا الجدول انـه يستوى لدى المستهلك أن يختار التأليفـة ا أو التأليفـة ب أو التأليفة جـ أو التأليفـة د أو التأليفـة هـ . وذلك لان أيـة تأليفـة تمنحة قدر واحد مـن الاشبـاع أو المنفعـة الكليـة ولا وجـه لتفضيـل أحد هما علـى الاخـرى .

ويمكن أن نعبر عن جـدول السـواء فى صـورة بيانية تسمـى خريطة السـواء حيث نرصد وحدات سلعة الموز على المحـور الافقـى ووحدات سلعة البرتقـال علـى المحـور الرأسى كمـا هو موضح فـى الشكـل التالـى :



شكـل رقـم (٤٥)

ونلاحظ في هذا الشكل أن النقطة أ تمثل التأليفة الاولى (١ موز ، ٩ برتقال) والنقطة ب تمثل التأليفة الثانية (٢ موز ، ٧ برتقال) ، والنقطة جـ تمثل التأليفة الثالثة (٣ موز ، ٥ برتقال) وهكذا ، وبتوصيل هذه النقاط ببعضها نحصل على المنحنى رقم ١ ويسمى بمنحنى السواء ، نظرا لأن أى نقطة على هذا المنحنى تحتوى على تأليفة معينة من سلعتى الموز والبرتقال وتعطى المستهلك منفعة كلية واحدة ، وبالتالى يكون سواء لدى المستهلك ان يختار أى تأليفة على هذا المنحنى .

وفى الحقيقة هناك أكثر من منحنى سواء يعبر عن أذواق المستهلك وتفضيلاته بالنسبة لسلعتى الموز والبرتقال ، ونكتفى فى الشكل السابق برسم ثلاث منحنيات للسواء ، وتسمى مجموعة منحنيات السواء بالنسبة للمستهلك اسم " خريطة السواء " .

ويمكن فى هذا الصدد أن نفرق بين الحركة على منحنى السواء والانتقال من منحنى سواء الى منحنى سواء آخر . عند الحركة على منحنى السواء نفسه سواء ارتفاعا الى الشمال الغربى أو انحدارا الى الجنوب الشرقى لن تتغير المنفعة الكلية التى يحصل عليها المستهلك ، بل يحصل دائما

عند أيـة نقطة على المنحنى على مقدار واحد من المنفعة الكلية .
في حين ان الانتقال من منحنى سواء الى منحنى سواء آخر
يترتب عليه تغير مقدار المنفعة التى يحصل عليها المستهلك،
وتتغير المنفعة الكلية بالزيادة عندما ينتقل المستهلك من
منحنى سواء معين الى منحنى آخر يقع فى شماله الشرقى ،
أى أبعد منه عند نقطة الأصل فى الشكل السابق ، وتتغير
المنفعة الكلية بالنقصان عندما ينتقل المستهلك من منحنى
سواء معين الى منحنى آخر يقع فى جنوبه الغربى ، أى أقرب
منه عند نقطة الأصل فى الشكل السابق .

نستنتج من ذلك أنه كلما ابتعد منحنى السواء عن نقطة
الاصل كلما زاد مستوى الاشباع والمنفعة الكلية التى يحصل
عليها المستهلك ، وبالعكس كلما اقترب منحنى السواء
من نقطة الاصل كلما قل مستوى الاشباع والمنفعة الكلية
التى يحصل عليها المستهلك ، مع ملاحظة أن كل منحنى سواء
يسمح للمستهلك الحصول على مجموعة من التأليفات من سلعتى
الموز والبرتقال تمنح المستهلك قدر واحد من الاشباع .

خصائص منحنيات السواء :

١ ـ أن منحنيات السواء تنحدر من الشمال الغربي الى الجنوب الشرقي .

ويعني هذا الانحدار انه في امكان المستهلك أن ينقص بعض وحدات سلعة الموز وزيادة بعض وحدات سلعة البرتقال لكي يحصل على نفس القدر من الاشباع أو المنفعة الكلية . ومعنى ذلك أن العلاقة بين سلعتي الموز والبرتقال ، هي علاقة عكسية تنتقص كمية سلعة الموز بزيادة كمية سلعة البرتقال ، وتزيد كمية سلعة الموز بنقصان سلعة البرتقال ، ومن ثم نكون بصدد دالة متناقصة ، ميلها سالب ، وتنحدر من الشمال الغربي الى الجنوب الشرقي .

وهذا يعبر عن فكرة الاحلال بين السلعتين أى زيادة وحدات احدى السلعتين يستوجب انقاص وحدات السلعة الاخرى .

٢ ـ ان منحنى السواء لا يأخذ شكل خط مستقيم ، وذلك لان ميل الخط المستقيم ثابت لا يتغير بالانتقال عليه من نقطة الى أخرى ، بل أنه يأخذ شكل منحنى يعبر عن دالة غير خطية ، وهي دالة متناقصة ، ويكون

منحنى السواء محدب من نقطة الاصل . وهذا يعبر أيضا عن فكرة الاحلال .

ويمكن تعريف المعدل الحدى للاحلال بين سلعتين س ، ص ، بأنه عدد الوحدات من السلعة ص التى يقبل المستهلك أن يحلها محل وحدة واحدة من السلعة س وذلك دون أن يتغير مستوى المنفعة الكلية التى يحصل عليها .

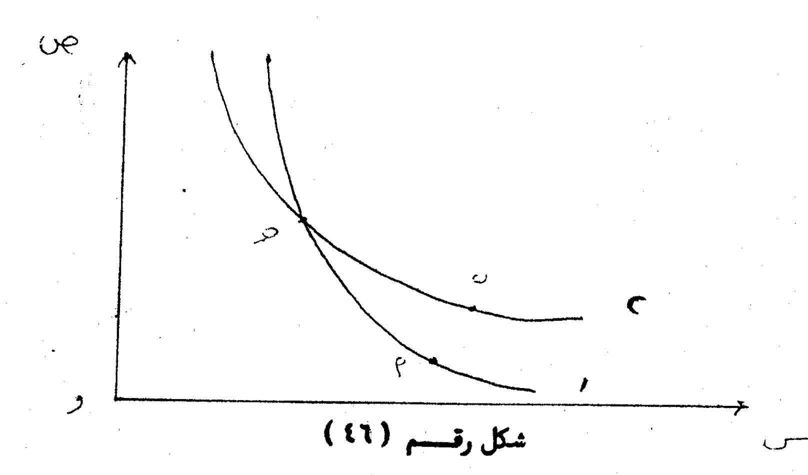
وتتوقف قيمة المعدل الحدى للاحلال على موقع المستهلك على منحنى السواء ، فعندما يكون المستهلك فى أعلى منحنى السواء وليكن عند النقطة أ فى الشكل السابق فانه يستهلك ٩ وحدات من سلعة البرتقال ووحدة واحدة من سلعة الوز ، ويكون أكثر استعدادا للتضحية بوحدات من سلعة البرتقال مقابل الحصول على وحدة اضافية من سلعة الوز ، والعكس صحيح ، أى أنه عند النقطة هـ فان المستهلك يحصل على عدد ٢ وحدة برتقال ، وعدد ٥ وحدات من الوز ، ويكون المستهلك عند هذه النقطة أقل استعدادا للتضحية بوحدات من سلعة البرتقال مقابل الحصول على وحدة اضافية من سلعة الوز .

فعند النقطة أ يتنازل المستهلك عن (٢) وحدة من البرتقال مقابل وحدة واحدة من الوز أى أن معدل الاحلال

الحدى (٢ : ١) وعند النقطة هـ يتنازل المستهلك عن وحـــدة واحدة من البرتقال مقابل وحدة واحدة من الموز أى أن معـــدل الاحلال الحدى (١ : ١) ٠

اذن نستنتج أن المعدل الحدى للاحلال يتناقص بانتقالنـــا على منحنى الســواء من أعلـــى الى أسـفل ٠ وهو مايعرف بمبدأ تناقص المعدل الحـدى للاحــلال ٠

٣ ـ ان منحنيـات السـواء لايمكن أن تتقاطـع أو حتى ان تتمـاس مع بعضهـا فـى نقطـــة معينـــة ٠ ولبيان ذلك نفترض أن هنـاك منحنى سـواء متقاطعـان كمـا هو موضح فـــى الشكـل التالـى ٠ ونحاول اثبات عدم امكانية تقاطعهما ٠



شكل رقـــم (٤٦)

نلاحظ في هذا الشكل أن هناك منحنى سواء ١ ، ٢ وانهما متقاطعان في النقطة جـ ، ومن تعريف منحنيات السواء فان النقطة جـ تحتوى على تأليفة من السلعتين س ، ص تمنح المستهلك منفعة كلية تساوى تلك المنفعة التى يحصل عليها عند النقطة أ نظرا لان كل من النقطتين تقع على منحنى سواء واحد وهو المنحنى رقم (١) .

وفى نفس الوقت تتساوى المنفعة الكلية التى يحصل عليها المستهلك عند النقطة جـ ، والنقطة ب وذلك لان النقطتين تقعان على منحنى سواء واحد وهو المنحنى رقم (٢) .

ويترتب على ذلك أن تتساوى المنفعة الكلية عند النقطة أ والنقطة ب مادام أن كلا منهما تتساوى مع المنفعة الكلية عند النقطة جـ . وهذا لايمكن أن يحدث على الاطلاق لان كل منهما يقع على منحنى سواء مختلف ، ومن ثم نستنتج استحالة تقاطع منحنيات السواء .

ويمكن أن نستخدم نفس البرهان لاثبات استحالة تماس منحنيات السواء .

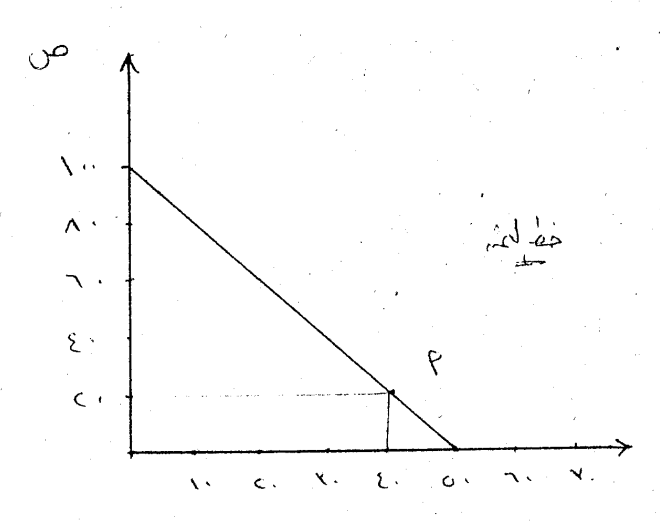
خط الثمن أو خط الميزانيـــــة :

يمثل خط الثمن أهمية كبيرة فى معرفة الكيفية التى يحقق بها المستهلك توازنه باستخدام منحنيات السواء ، فخط الثمن يوضح حدود وامكانيات المستهلك ، وتمثل كل نقطة على خط الثمن تأليفة معينة من سلعتين محددتين يمكن للمستهلك شراء أى تأليفة منهما على أساس الاثمان السائدة فى السوق والمبلغ الثابت (الدخل الثابت) .

ويمكن أن نوضح ذلك بمثال عددى ، ونفترض هنا أن دخل المستهلك ثابت ومحدود ويبلغ ١٠٠ وحدة نقدية ، وان يرغب فى انفاقه على السلعتين س ، ص وان ثمن الوحدة من السلعة س وحدتين نقديتين وثمن الوحدة من السلعة ص وحدة نقدية واحدة ، وفى هذه الحالة يمكن للمستهلك انفاق دخله بالكامل على السلعة س فيحصل على ٥٠ وحدة أو على السلعة ص فقط فيحصل على ١٠٠ وحدة ، كما يمكن للمستهلك أن يحصل على تأليفات أخرى متعددة من السلعتين س ، ص مثلا يمكنه أن يحصل على ٤٠ وحدة من س ، ٢٠ وحدة من ص أو ٣٠ وحدة من س ، ٤٠ وحدة من ص .

وبالتالى تمثل كل نقطة على خط الثمن أو خط الميزانية تأليفة معينة من السلعتين يمكن للمستهلك أن يشتريها بدخله

المحدود وفى ظل اثمانها السائدة فى السوق • ويوضح الشكل التالى خطة الميزانية أو خطة الثمن •



شكل رقم (٤٧)

وفى هذا الشكل نرصد وحدات السلعة س على المحور الأفقى ، ونرصد وحدات السلعة ص على المحور الرأسى ، ولعل خط الثمن يبين عدد وحدات السلعة س الذى يبلغ ٥٠ وحدة وعدد وحدات السلعة ص الذى يبلغ ١٠٠ وحدة موضحا أن المستهلك يمكنه أن ينفق دخله بالكامل على السلعة س ويحصل على ٥٠ وحدة منها ، ويمكنه أن ينفق دخلة بالكامل على السلعة ص ويحصل على ١٠٠ وحدة

منهـا ، ويلاحظ أن أيـــة نقطـة على خط الثمن تمثل تأليفة معينة من السلعتين س ، ص يمكن للمستهلك الحصول عليها بدخلـــة المحدود ، ولو أخذنـــا النقطـــة أ على خط الثمن نلاحـــظ أنها تعبـر عن امكانيـــة حصـول المستهلك علـى ٤٠ وحدة من السلعة س و ٢٠ وحدة من السلعـــة ص ، ولذلك يسمى هذا الخـــط بخط التأليفـــات الممكنـــة .

ونظـــرا لكـون خط الثمـــن أو خط الميزانية يأخذ شكـــل خط مستقيـم فانـــه يكـون ذات ميـــل ثابت عند كل نقطـــة علـــى هذا الخط ، ويتوقـف مقـــدار ميـل خط الميزانيـــة علـــى ثمـن الوحـدة من السلعـــة ص وثمن الوحدة مـــن السلعـــة س ، أى أن ميـــل خط الميزانيـة = معـدل ثمـن السلعـــة س الى ثمن السلعـــة ص .

$$= -\frac{ث_س}{ث_ص} = -\frac{٢}{١} = -٢$$

ونلاحظ أن ميـل خط الثمن يمثل قيمـة سالبة ، نظـــرا لان معدل التبـادل مابيـن سلعتين يتناسـب تناسـبا عكسيا مع معـدل ثمنيهـــا فـى السـوق ، أى أن معدل تبـادل السلعة س بالسلعة ص هو تمـامـا عكس معدل ثمن السلعة س الـــى ثمن السلعـــة ص فـــى السـوق .

ويمكن أن نفرق بين طبيعة منحنى السواء وطبيعة خط الميزانية . منحنى السواء يعبر عن أمر شخص بحت خاص بالمستهلك وحده ، ولايقبل بالتالى القياس الكمى لذوق المستهلك وتفضيلاته وتعبر كل نقطة على منحنى السواء عن تأليفة معينة من سلعتين محددتين تمنح كل تأليفة منها منفعة كلية متساوية مع الأخرى .
بينما خط الثمن يعبر عن أمر موضوعى قابل للقياس الكمى ، وهو مجموعة التأليفات المختلفة من سلعتين محدودتين والتى يمكن للمستهلك أن يحصل عليهما بانفاق دخله المحدود فى ظل اثمانهما فى السوق [1] .

توازن المستهلك :

ان هدف المستهلك من سلوكه فى السوق هو الوصول الى وضع التوازن الخاص به . ويصل المستهلك الى هذا الوضع عند ما يحصل على أقصى اشباع ممكن أو أكبر منفعة كلية ممكنه من انفاق دخله المحدود على مختلف السلع والخدمات فى ظل اثمانها فى السوق .

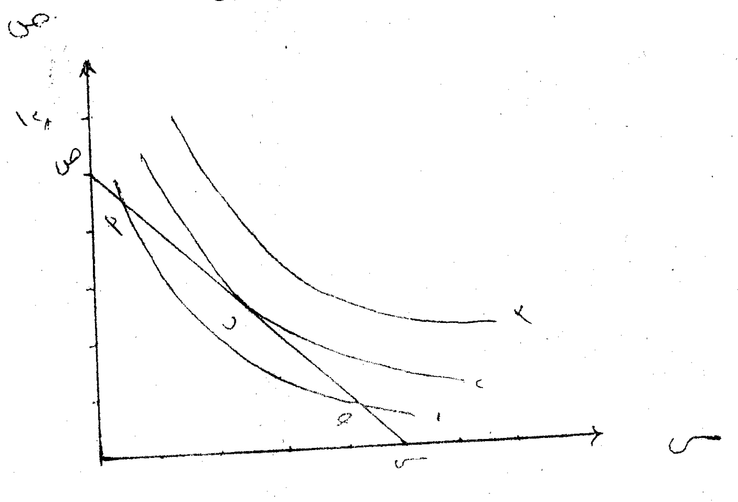
---

(١) راجع دكتور / أحمد جامع ، المرجع السابق ،ص ٢٧٠ .

مما سبق نكون بصدد قيدين لتصرف المستهلك في السوق . الأول أن دخل المستهلك محدود وثابت في خلال فترة زمنية معينة ، والثاني أن هناك اثمان محددة وثابتة لكافة السلع التي يوزع عليها المستهلك دخله .

ويمكن أن نوضح كيف يستطيع المستهلك أن يحقق توازنه من خلال انفاق دخله المحدود على سلعتين محدودتين الثمن ، وذلك عن طريق الجمع بين منحنيات السواء للمستهلك وخط الثمن الخاص بهذا المستهلك وذلك في شكل واحد .

ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي :



شكل رقم (٤٨)

حيث تمثل منحنيات السواء رقم ١ ، ٢ ، ٣ تفضيلات ورغبات المستهلك ، اما خطة الثمن أو خطة الميزانية تمثل الامكانيات الفعلية للمستهلك .

يمكن أن نتذكر هنا أنه كلما بعد منحنى السواء عن نقطة الاصل كلما أدى الى زيادة المنفعة الكلية التى يحصل عليها المستهلك بالمقارنة لاى منحنى سواء آخر أقرب من الى نقطة الأصل . ومن الملاحظ فى هذا الشكل أن منحنى السواء رقم ٣ هو أبعد منحنى سواء عن نقطة الأصل وبالتالى يعطى المستهلك أكبر منفعة كلية بالمقارنة بمنحنى السواء رقم ١ ، ٢ ويعبر عن أكبر تفضيلات للمستهلك ، ولكنه لايستطيع تحقيقها عليا لانها خارج امكانية المحدودة المتمثلة فى خط الثمن س ص .

ويبقى أمامنا منحنى السواء رقم ١ ، ٢ ويكون امام المستهلك أن يختار التأليفات التى تمثلها النقط أ أو ب أو جـ وذلك لان هذه التاليفات تقع أيضا على خط الثمن س ص ، وبالتالى تكون فى حدود امكانياته ، الا أن النقطة أ ، جـ تمثل تأليفات من السلعتين س ، ص تمنح المستهلك منفعة كلية أقل من تلك التأليفة التى تعبر عنها النقطة ب ، وذلك لان النقطة ب تقع على منحنى سواء رقم ٢

وهو أبعد عن نقطة الاصل من منحنى السواء رقم ١ الذى تقع عليه النقطة أ ، ج .

ومعنى هذا أن منحنى السواء رقم ٢ هو أبعد منحنى فى خريطة السواء ويمكن لخط الميزانية أن يمسه . وبالتالى يمكن أن نقرر أن شرط تحقيق توازن المستهلك او تعظيم المنفعة الكلية، هو أن يوزع المستهلك دخله على السلعتين س ، ص ، بحيث يشترى التأليفة التى تمثلها نقطة على خط الميزانية وتمس فى نفس الوقت أعلى منحنى سواء وتسوى (نقطة التماس) ويكون ميل منحنى السواء مساويا لميل خط الثمن .

وحيث أن ميل منحنى السواء يساوى المعدل الحدى للاحلال بين السلعتين ، وبالتالى نجد أن شرط تحقيق توازن المستهلك باستخدام منحنيات السواء هو نفس الشرط باستخدام المنفعة الحدية ، وهكذا فان تحليل منحنيات السواء يحقق نفس نتائج التحليل بالمنفعة الحدية .

وفى الواقع أن ما ينطبق على السلعتين س ، ص انما ينطبق أيضا على كل السلع والخدمات الأخرى التى يمكن أن يحصل عليها المستهلك ، وبالتالى يمكن تعميم شرط توازن المستهلك أو تعظيم منفعته الكلية) التى يحصل عليها من دخله المحدود فى الصورة التالية :
ان تتساوى المعدلات الحدية للاحلال ما بين كافة السلع والخدمات التى يستهلكها مع معدلات تبادلها فى السوق .

الباب الرابع

نظرية الانتاج

تهدف نظرية الانتاج الى تحليل سلوك الوحدة الانتاجية الاساسية أو المشروع الفرد وهو بصدد اتخاذ قراراته المتعلقة بنشاطه الانتاجي ، بصفة عامة يتحقق الانتاج عن طريق التأليف بين عناصر الانتاج المختلفة المتمثلة في (الارض والموارد الطبيعية والعمل ورأس المال والتنظيم) ، ويتم هذه التأليف داخل المشروع الانتاجي من أجل خلق السلع والخدمات .

والهدف الرئيسي للمشروع من نشاطه الانتاجي هو تحقيق أكبر ربح ممكن ، والذى يتمثل من الفرق بين تكلفة انتاج السلعة وثمن بيع السلعة في السوق ، ولهذا فان المشروع الانتاجي من أجل تحقيق هدفه لابد وان يسعى الى تخفيض تكاليف انتاجية أو زيادة ايراده (ثمن بيع السلعة في السوق) ولهذا تتعرض نظرية الانتاج للعلاقة بين عوامل الانتاج وبين المنتجات من السلع والخدمات أولا ثم العوامل التي تحدد تكاليف أو نفقة الانتاج ثانيا ثم العوامل التي تحدد ايرادات المنتجين ثالثا ثم توازن المنتج رابعا وأخيرا .

ولـــذا سـوف تنقسم دراســتنا في هذا الباب الى فصــول أربعـــة .

الفصـــل الأول :	دالـــة الانتـــاج
الفصـــل الثاني :	تكاليف الانتـــاج
الفصـــل الثالث:	ايــرادات الانتاج
الفصـــل الرابـع :	تـــوازن المنتـــج

=========

الفصل الاول

دالة الانتاج

يهدف النشاط الاقتصادى الى اشباع الحاجات الانسانية عن طريق قيام المشروعات الانتاجية بأخراج سلعة أو خدمة الى السوق أو زيادة منفعة سلعة أو خدمة ما ، وتعتمد كل عملية انتاجية على عناصر الانتاج الاربعة وهى الارض والموارد الطبيعية والعمل ورأس المال والتنظيم وتعمل على المزج بينهما للحصول على كمية معينة من الناتج خلال فترة زمنية معينة من الزمن .

اذن تكون عملية الانتاج فى جوهرها هى عملية تحويل مستلزمات أو عناصر الانتاج الى منتجات ، وحيث ان من مصلحة المشروع الانتاجى أن يعمل على تخفيض نفقاته فى سبيل الحصول على حجم معين من الانتاج فاننا نتوقع منه أن يعتمد على عناصر الانتاج الرخيصة نسبيا ،ويقلل من عناصر الانتاج المرتفعة الثمن ، وذلك بهدف تحقيق اقصى ربح ممكن للمشروع .

ويكون من الضرورى أن نتعرف على مبادئ وشكل العلاقة التى تربط بين مستلزمات أو عناصر الانتاج التى يستخدمها

المشروع وبين المنتجات التى يحققها ، وبالتالى نكون بصدد علاقة داليه تكون فيها المنتجات دالة لعناصر الانتاج ، وتسمى هذه العلاقة بدالة الانتاج ٠

وبناء على ذلك يمكن تعريف دالة الانتاج بأنها العلاقة الفنية والمادية بين عناصر الانتاج المستخدمة فى الانتاج وبين حجم الانتاج المتحقق خلال فترة زمنية معينة ٠ وتعبر دالة الانتاج بأسلوب رياضى عن العلاقة التى تربط بين عناصر الانتاج من جهة وحجم الانتاج من جهة أخرى ٠

ويتخذ التعبير الرياضى عن دالة الانتاج الشكل التالى :

$$ا = د \left(ع_1 ، ع_2 ، \cdots ، ع_ن \right)$$

ويرمز الحرف ا لحجم الانتاج كمتغير تابع ، و $ع_1$ ، $ع_2$ ، ٠٠٠٠٠ ، $ع_ن$ ترمز لعناصر الانتاج المستخدمة كمتغير مستقل والطريقة الفنية للتأليف والمزج بين هذه العناصر لتحقيق أكثر كفاءة ممكنة ٠

وهناك طريقتان لتحليل دالة الانتاج كما هو الحال بالنسبة لدالة الاستهلاك نظرا لاوجه الشبه بينهما ، من حيث أن المستهلك يهدف الى تحقيق أكبر منفعة كلية من خلال

سلوكه فى السوق ، والمنتج يهدف الى تحقيق أكبر ناتج كلى أو اقصى ربح من خلال سلوكه أيضا فى السوق .

وتتمثل هاتين الطريقتين فى التحليل بقانون النسب المتغيرة وهى تناظر التحليل بالمنفعة الحدية فى دالة الاستهلاك ، والطريقة الثانية التحليل بمنحنيات الناتج المتساوى وتعتبر طريقة حديثة وتناظر التحليل بـ منحنيات السواء فى دالة الاستهلاك .

وسوف نقتصر دراستنا للدالة الانتاج على التحليل بقانون النسب المتغيرة .

المبحث الأول

التحليل بقانون النسب المتغيرة

يهتم قانون النسب المتغيرة بمعرفة طبيعة العلاقة بين حجم الانتاج وعناصر الانتاج وتحديد الاتجاه العام للتغيرات التى تطرأ على حجم الانتاج عندما يحدث تغير فى الكميات المستخدمة من عنصر انتاجى معين، مع افتراض ثبات الكميات المستخدمة من عناصر الانتاج الاخرى .

ومقتضى هذا القانون أنه عند اضافة وحدات متتالية ، ومتساوية من عنصر انتاجى متغير فى فترة زمنية معينة ، الى عناصر الانتاج الاخرى الثابتة ، فان الناتج الكلى يتزايد فى البداية ثم بعد حد معين سيتناقص معدل زيادة الناتج الكلى ، وذلك حتى يصل الناتج الكلى الى حد أقصى ، ثم يأخذ فى التناقص بعد ذلك ، ولذا يطلق على هذا القانون أيضا اسم قانون الغلة المتناقصة .

ويترتب على ذلك أن الناتج الحدي للعنصر الانتاجى المتغير يبدأ فى الزيادة تدريجيا حتى نقطة محددة ، يبدأ بعدها فى التناقص ، ويحدث نفس الشىء للناتج المتوسط

واذا استمرت الكميات المضافة من العنصر الانتاجي المتغير في الزيادة ، فان الناتج الكلي يتزايد حتى يصل الى حدة الاقصى في نقطة معينة يبدأ بعدها في التناقص تدريجيا .

وبصفة عامة فان هذا القانون يشير الى علاقات فنية عينية ولا شأن له بالقيم والاثمان .
فنحن نتكلم عن الانتاجية المادية الكلية والحدية والمتوسطة ولا شأن لنا بالانتاجية القيمية .

ويمكن توضيح ذلك بمثال عددى لتغير نسب المستخدمات :

نفترض أننا بصدد انتاج سلعة ما ولتكن القطن ، ولانتاج هذه السلعة لابد من توافر عناصر الانتاج والمتمثلة في توافر ساحة من الارض الصالحة لزراعة القطن وعمال زراعيون وأدوات زراعية ومختلف عوامل الانتاج اللازمة لانتاج القطن .

ونفترض في هذه العملية الانتاجية ثبات كافة عناصر الانتاج اللازمة لانتاج القطن ماعدا عنصر واحد وهو العمل ، ويتم استخدام عنصر العمل بوحدات متساوية ، أى نبدأ باستخدام عامل واحد ثم عدد اثنين عمال وهكذا ، مع افتراض أن جميع العمال يتمتعون بكفاءة انتاجية واحدة .

ونلاحظ أن زيادة عنصر العمل بمقدار عامل واحد فى كل مرة يؤدى الى زيادة متتالية فى الانتاج الى أن يصل حجم الانتاج الى حد معين ، وبعد ذلك يثبت حجم الانتاج ثم يبدأ فى التناقص ، ويمكن ملاحظة ذلك فى الجدول التالى :

(١) رقم العملية	(٢) عدد العمال	(٣) الناتج الكلى للعمل	(٤) الناتج المتوسط للعمل	(٥) الناتج الحدى للعمل
١	١	٢	٢	٢
٢	٢	٦	٣	٤
٣	٣	١٠	٣٣ر٣	٤
٤	٤	١٤	٥ر٣	٤
٥	٥	١٧	٤ر٣	٣
٦	٦	١٩	١٦ر٣	٢
٧	٧	٢٠	٨ ر٢	١
٨	٨	٢٠	٥ ر٢	صفر
٩	٩	١٩	١١ر٢	-١
١٠	١٠	١٦	٦ر١	-٣

الجدول رقم (١١)

يتكون هذا الجدول من خمسة أعمدة ، رصدنا في العمود الأول رقم العملية التي نجريها ، وفي العمود الثاني عدد العمال في كل عملية ، وفي العمود الثالث الناتج الكلي المقابل لعدد العمال المستخدمين في العملية ، وفي العمود الرابع الناتج المتوسط لهذا العدد من العمال وفي العمود الخامس الناتج الحدي لهذا العدد من العمال .

ويمكن تعريف الناتج الكلي : بأنه مجموع الانتاج الذي يتحقق نتيجة اشتغال عدد معين من العمال في قطعة أرض ثابتة المساحة .

ويعرف الناتج المتوسط بأنه متوسط انتاج العامل الواحد في كل عملية ويمكن أن نحصل عليه من قسمة الناتج الكلي على عدد العمال .

ويعرف الناتج الحدي بأنه مقدار انتاج العامل الاخير في كل عملية ويمكن أن نحصل عليه بأن نطرح من مقدار الناتج الكلي للعمل في العملية محل البحث مقدار الناتج في التجربة السابقة عليه مباشرة وذلك طالما أن الفرق ما بين هاتين التجربتين انما يتمثل فقط في زيادة عدد وحدات العمل بما مقداره عامل واحد .

ونلاحظ فى هذا الجدول أن الناتج الكلى يبدأ فى التزايد مع تزايد عدد العمال المشتغلين فى الارض ويستمر فى هذا الاتجاه حتى تصل الى العامل الثامن اذ لايزيد الناتج الكلى نتيجة اشتغال هذا العامل ، بل يبقى على ماهو عليه أى ٠٠ وحدة من القطن ، وهنا يبلغ الناتج الكلى للعمل حده الاقصى ٠ أما اشتغال العامل التاسع ومابعده ، فانه يؤدى الى نقصان الناتج الكلى ٠

الا أن الناتج الكلى حتى العامل الرابع يزيد بمعدل متزايد ، ومن العامل الخامس الى الثامن يزيد الناتج الكلى بمعدل متناقص ٠

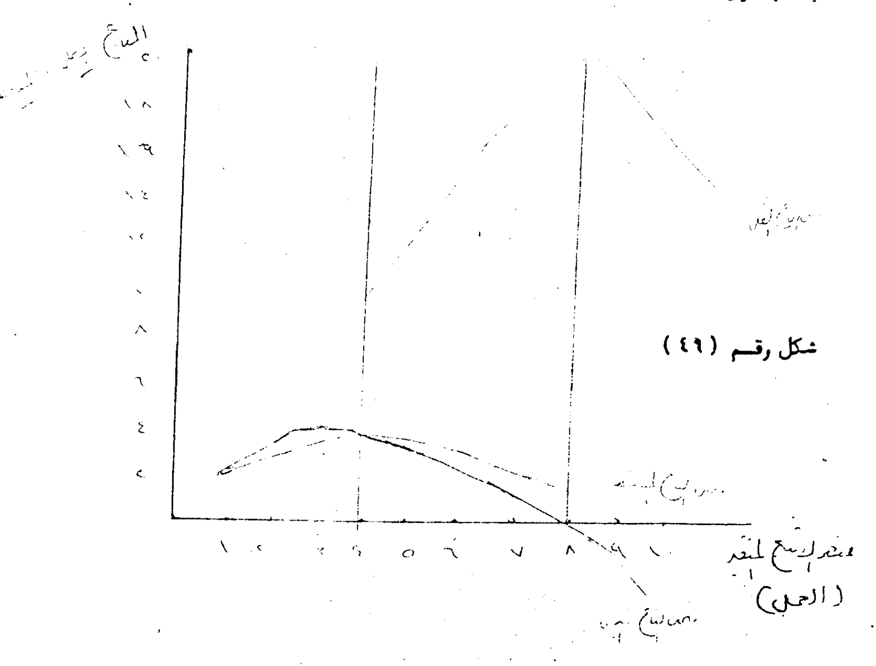
ويلاحظ أن الناتج المتوسط للعمل والمسجل فى العمود الرابع يبدأ فى التزايد مع زيادة عدد العمال المشتغلين فى الارض محل البحث ، ويستمر فى هذا الاتجاه حتى العامل الرابع ، وهنا يبلغ الناتج المتوسط حده الاقصى ، أما اشتغال العامل الخامس ومابعده يؤدى الى نقصانه ٠

ويلاحظ أن الناتج الحدى للعمل والمسجل فى العمود الخامس يبدأ فى التزايد مع زيادة عدد العمال المشتغلين فى الارض محل البحث ، ويستمر فى هذا الاتجاه حتى العامل

الرابع . وهنا يبلغ الناتج الحدى حده الأقصى ، أما اشتغال العامل الخامس وما بعده يؤدى الى نقصانه .

وعلى ذلك يمكن القول بأنه مع زيادة عدد العمال بدفعات متساوية مع ثبات كافة عناصر الانتاج الاخرى اثناء فترة البحث ، فان كل من الناتج الكلى والناتج المتوسط والناتج الحدى يبدأ فى التزايد ولكنه بعد حد معين يبدأ هذا الناتج بأنواعه الثلاثة فى التناقص ، وهو حد يختلف باختلاف نوع الناتج .

ويمكن أن نعبر بيانيا عن قانون النسب المتغيرة بالاستعانة بالجدول السابق .



شكل رقم (٤٩)

ويعبر هذا الشكل البيانى عن الجدول السابق ، ويلاحظ أن منحنى الناتج الكلى يرتفع مع زيادة عدد العمال المشتغلين معبرا عن زيادة الناتج الكلى الى أن يصل الى أقصى ارتفاع له عند العامل الثامن ثم يبدأ بعد ذلك فى الانخفاض معبرا عن تناقص الناتج الكلى بعد اضافة أى عامل بعد العامل الثامن .

ويلاحظ أن منحنى الناتج المتوسط يرتفع مع زيادة عدد العمال المشتغلين معبرا عن زيادة الناتج المتوسط الى أن يصل الى أقصى ارتفاع له عند العامل الرابع ثم يبدأ بعد ذلك فى الانخفاض معبرا عن تناقص الناتج المتوسط بعد اضافة أى عامل بعد العامل الرابع .

ونلاحظ أيضا أن منحنى الناتج الحدى يرتفع مع زيادة عدد العمال المشتغلين معبرا عن زيادة الناتج الحدى الى أن يصل الى أقصى ارتفاع له عند العامل الرابع ثم يبدأ بعد ذلك فى الانخفاض معبرا عن تناقص الناتج الحدى بعد اضافة أى عامل بعد العامل الرابع وذلك حتى نصل الى العامل الثامن حيث يبلغ الناتج الحدى صفرا ، ثم ينخفض منحنى الناتج الحدى أسفل المحور الافقى معبرا عن أن الناتج الحدى اصبح سالبا .

ويمكن تحليل المراحل الثلاث لقانون النسب المتغيرة على الوجه التالي :

المرحلة الأولى : وتبدأ من العامل الأول وتنتهي عندما يبلغ الناتج المتوسط للعمل حده الأقصى .
وفي هذه المرحلة يتزايد الناتج الكلي بمعدل متزايد ، ويتزايد الناتج الحدى أيضا بمعدل متزايد حتى يصل الى اقصى قيمة له عند العامل الرابع ، ويتزايد الناتج المتوسط أيضا ، ولكن بمعدل أقل من معدل زيادة الناتج الحدى .
وتعتبر هذه المرحلة مرحلة غير اقتصادية وذلك لقلة عدد العمال بالنسبة لمساحة الأرض .

المرحلة الثانية : وتبدأ عند بلوغ الناتج المتوسط للعمل حده الاقصى وتنتهي عندما يبلغ الناتج الحدى للعمل صفرا ، ، ويبلغ الناتج الكلي حدة الاقصى وفي هذه المرحلة يتزايد الناتج الكلي بمعدل متناقص نتيجة تناقص الناتج الحدى ، ويتناقص أيضا الناتج المتوسط نتيجة تناقص الناتج الحدى . وتعتبر هذه المرحلة مرحلة اقتصادية لوجود تناسب بين عدد العمال ومساحة الأرض .

المرحلة الثالثة : وتبدأ عند بلوغ الناتج الحدى صفرا والناتج الكلى حدة الاقصى ، وتنتهى عندما يبلغ الناتج الكلى صفرا ، وفى هذه المرحلة يتناقص الناتج الكلى مع استمرار زيادة عدد العمال ، وذلك نتيجة أن الناتج الحدى قد بدأ فى أن يكون كمية سالبة ويتناقص الناتج المتوسط نتيجة تناقص الناتج الحدى . وتعتبر هذه المرحلة مرحلة غير اقتصادية لزيادة عدد العمال بالنسبة لمساحة الأرض .

وبطبيعة الحال فان قانون الغلة المتناقصة ينطبق بوجه عام اذا ماثبت عنصر وتغير آخر ، مهما كان هذا العنصر المتغير ، كما أنه ينطبق على قطاعى الزراعة والصناعة معا . وبعض قطاعات الخدمات .

========

العلاقة بين الناتج الكلى والمتوسط والحدى :

توجد علاقات محددة بين كل من الانتاج الكلى والمتوسط والحدى ، وفى هذه العلاقات يمثل الناتج الحدى مقياس لمعدل التغير فى الانتاج الكلى نتيجة لاضافة وحدات متتابعة من عنصر انتاجى الى باقى عناصر الانتاج الثابتة ، ويمكن توضيح العلاقة بين الانتاج الكلى والانتاج الحدى الا بالاستعانة بالمثال السابق لقطعة الارض الزراعية ، ويلاحظ أن هذه العلاقة يمكن أن تأخذ أحد الأشكال التالية :

١ ـ يكون الانتاج الكلى متزايدا عندما يكون الانتاج الحدى موجبا .

٢ ـ يكون الانتاج الكلى ثابتا عندما يكون الانتاج الحدى صفرا .

٣ ـ يكون الانتاج الكلى متناقصا عندما يكون الانتاج الحدى سالبا .

ويمكن أيضا توضيح العلاقة بين الانتاج المتوسط والانتاج الحدى ، ويلاحظ أن هذه العلاقة يمكن أن تأخذ أحد الأشكال التالية :ـ

١ - يكون الانتاج المتوسط متزايدا عند ما يكون الانتاج الحدى أكبر منه .

٢ - يكون الانتاج المتوسط ثابتا عند ما يكون الانتاج الحدى مساويا له .

٣ - يكون الانتاج المتوسط متناقصا عند ما يكون الانتاج الحدى أقل منه .

ويمكن تفسير ذلك بأن الناتج المتوسط يزداد عند اضافة وحدات متتالية من العنصر التغير وهو (العمل) فى المثال السابق ، وان الانتاج الحدى للوحدات المضافة يجب أن يكون أكبر من متوسط الانتاج للوحدة السابقة ، وهذا هو الشرط الوحيد لتزايد الناتج المتوسط .
ويصل الناتج المتوسط الى حده الاقصى عندما يكون الانتاج الحدى مساويا للانتاج المتوسط .

وبعد هذا السرد الموجز لقانون الغلة المتناقصة ، نود أن نشير الى أن هذا القانون له أهمية كبيرة فى تفسير وشرح كثير من العلاقات والظواهر الاقتصادية ، مثل تفسير وشرح نظرية القيمة أو الثمن ونظرية التوزيع ونظرية التكلفة أى نفقة الانتاج ، وسوف نتناول نفقة الانتاج بالدراسة مع اظهار دور قانون الغلة المتناقصة فى هذا المجال .

الفصل الثاني

=============

نفقات الانتاج

ان نفقات الانتاج تشكل أهمية كبيرة بالنسبة للمنتج ، حيث تشترك هذه النفقة كاحدى القوى المستقلة في تحديد ثمن السلعة في السوق ، وأيضا تحديد حجم الربح الذي يحصل عليه المنتج ، وهناك أحوال كثيرة يكون ثمن السلعة في السوق محددة بصورة لايملك البائع التأثير عليها (كما في حالة المنافسة حيث يسود السوق سعر واحد لنفس السلعة) . وفي هذه الحالة يعتمد حجم ربح البائع فقط على قدرته على التأثير على نفقات الانتاج وخفض قيمتها حتى يصل الى أقصى ربح ممكن. كما تساهم نفقات الانتاج في تحديد الحجم الامثل للمشروع وطاقته الانتاجية وذلك في خلال مدة محددة مع افتراض بقاء الاشياء الأخرى على حالها [1] . وبالتالي نكون بصدد علاقة دالية بين حجم الانتاج كمتغير مستقل

---

(١) ان الأشياء الأخرى التي افترضنا بقاءها على حالها في دالة النفقة فهي اثمان خدمات عوامل الانتاج والفن الانتاجي المستخدم في المشروع .

ونفقات الانتاج كتغير تابع ، وبالتالى تكون النفقة دالـــه لحجم الانتاج فـى المشروع .

مفهـــوم نفقـــة الانتـــاج :

يأخذ مفهوم نفقـة الانتاج فى نطاق علم الاقتصـــاد ناحية عينيــة ، بمعنى أنـه يفسر النفقة بأنها مجموع المـوارد الحقيقيـــة التـــى ساهمت فـــى انتاج السلع والخدمات ، بينما يأخذ مفهـــوم النفقـــة فى باقى العلوم الأخرى تحديدا نقديا فى هيئـة مقـدار لما ساهمت بـه عناصر الانتاج وما عاد عليها من دخـل .

ويمكن أن نستخلص مما تقدم أن النفقة التى يتحملهـــا المشروع تتوقف على اثمان عناصر الانتاج من ناحية وعلى مدى قـــدرة المشروع على استخدام هذه العناصر بكفاءة من ناحيـة أخـــرى .

وبصفـة عامة يمكن تعريف نفقـــة أو تكاليف الانتــــاج بأنهـا مجموع الموارد الحقيقيـة التى ساهمت فى انتاج السلع والخدمات .

ويمكن أن نميز فى هذا الصدد بين نفقة الخيــــار (الفرصـة البديلـه) والنفقـــات الصريحـة والضمنيـــة .

نفقــة الخيــــار :

تتميز الموارد الحقيقية داخل المجتمع بتعدد استخداماتها ٠٠ بمعنى أن الموارد الحقيقيــة التى استخدمت فى انتاج سلعــة أو خدمــة ما يمكــن أن تستعمــل فــى انتــاج سلع أو خدمــات أخــرى ٠ وهكــذا يمكن استخدام كميــة معينة من الصلب ، مثــلا ، من أجــل انتــاج السيارات أو القطــارات أو الطائرات ٠ واذا ما استخدمت هذه الكميــة فــى انتــاج السيارات فعلا فــان هــذا يعنــى أن المجتمــع قد ضحى بالقطــارات والطائرات التــى كــان يمكــن لهــذه الكميــة من الصلــب أن تستخدم فى انتاجها ، وتعرف نفقــة انتــاج هذه السلع الاخيرة بالنفقــة البديلــة أو نفقــة الخيــــار ٠

وعلــى ذلك يمكــن تعريف نفقــة الخيــار بأنها السلع الاخرى التى كــان المجتمــع مستعدا لانتاجهــا بالموارد الحقيقيــة المتاحة ، والتى ضحى بهــا المجتمع بسبب اتجــاه الموارد الــى انتــاج سلعــة معينــة أخــرى ٠

النفقــات النقديــة الصريحــة والضمنيــة :

يمكن التمييز بين النفقــات النقديــة التى يتحملها المشروع بيــن النفقــات الصريحة والنفقات الضمنية ٠ ويقصد بالنفقــات

الصريحة تلك المبالغ التى يدفعها المشروع فى شكل وحدات نقدية من أجل الحصول على خدمات عوامل الانتاج المملوكة للغير مثل أجور العمال وأثمان المواد الأولية والطاقة .

أما النفقات الضمنية يقصد بها تكلفة ما يستخدمه المشروع من عوامل انتاج مملوكة له وكل من النوعين من النفقات الصريحة والضمنية تدخل فى حساب نفقات المشروع .

النفقة وعنصر الزمن :

يلعب عنصر الزمن دور واضح فى تحديد حجم النفقات ، ويوضح مدى امكانية المشروع فى تغيير مكونات النفقة ، ولذلك يمكن أن نميز بين نفقات الانتاج فى المدى القصير ونفقات الانتاج فى المدى الطويل .

النفقة والمدى القصير : يقصد بالمدى القصير فترة زمنية تكون من القصر بحيث لاتسمح للمشروع خلالها ان يغير (بالزيادة أو النقصان) بعض عناصر الانتاج المستخدمة مثل الارض والمبانى والالات الضخمة ، ويطلق على هذه العناصر تعبير عناصر الانتاج الثابتة نظرا لأن المشروع يتعين عليه أن يحتفظ بكمياتها الموجودة فيه كما هى دون تغيير طول هذه الفترة القصيره وذلك بصرف النظر عما اذا كان فى حاجة اليها أم لا .

وبالرغم من قصر هذه الفترة الا أنها تسمح للمشروع أن يغير من كميات بعض عناصر الانتاج مثل العمل والمواد الاولية والطاقة المحركة • وتعتبر هذه العوامل الأخيرة متغيرة نظرا لأن المشروع يستطيع أن يغير كمية ما يستخدمة منها فى خلال المدى القصير وفقا للظروف التى يمر بها •

مما سبق يمكن أن نميز بين عوامل الانتاج الثابتة وهى تمثل النفقات الثابتة وبين عوامل الانتاج المتغيرة وهى تمثل النفقات المتغيرة للمشروع وذلك فى المدى القصير • وبالتالى تكون نفقات الانتاج الثابتة هى تكاليف عوامل الانتاج الثابتة والتى يظل مبلغها الكلى ثابتا فى المدى القصير بصرف النظر عن حجم الانتاج ، وتكون النفقات المتغيرة هى تكاليف عوامل الانتاج المتغيرة والتى يتغير مبلغها الكلى فى الأجل القصير بتغير حجم الانتاج أو المشروع [1] •

وجدير بالذكر فى هذا الصدد أن الفترة الانتاجية القصيرة تختلف فى طولها من صناعة الى أخرى بل من وحدة انتاجية الى أخرى داخل الصناعة الواحدة •

---

(١) أنظر دكتور / أحمد جامع ـ المرجع السابق ، ص ٤٩٧ •

النفقة والمدى الطويل : يقصد بالمدى الطويل فترة زمنية تكون من الطول بحيث تسمح للمشروع خلالها أن يغير (بالزيادة أو النقصان) كمية كافة عناصر الانتاج المستخدمة سواء الثابت منها أو المتغير . ففى الفترة الطويلة لاتكون هناك عناصر انتاج ثابتة وأخرى متغيرة ، بل تصبح جميع العناصر قابلة للتغيير . ويترتب على هذا أيضا أنه فى الفترة الطويلة تصبح جميع النفقات نفقات متغيرة .

فالمشروع يستطيع فى المدى الطويل حيث الوقت المتسع أن يغير حجم انتاجه سواء بالزيادة أو النقصان ، ليس فقط عن طريق تغيير عناصر الانتاج المتغيرة بل تشمل عناصر الانتاج الثابتة أيضا ، فيستطيع زيادة أو انقاص حجم المنشآت والالات والمعدات وكل ما يستخدمه المشروع من عناصر .

وتلعب الفترة الطويلة دورا هاما فى نظرية الانتاج عندما يكون المشروع فى مرحلة التخطيط لدخول نشاط معين لأول مرة ، أو حينما يقرر المشروع توسيع نطاق عملياته بشكل ضخم ، أو حينما يقرر المشروع انتاج سلع جديدة أو الدخول فى أسواق جديدة ، أو حينما يقرر احلال أو اعادة تنظيم وسائل الانتاج المستخدمة . والواقع أن الفترة الطويلة تسمح للمشروع بأن يغير من نسب استخدام

عناصر الانتاج المختلفة . الا أنه يفصل ذلك فى اطار مستوى المعرفة الفنية والتكنولوجية السائدة .

وجدير بالذكر فى هذا الصدد أن الفترة الانتاجية الطويلة ليست محددة بفترة زمنية معينة ، مثل عدة شهور أو سنوات ، حيث أن هذه الفترة تختلف من صناعة الى أخرى [1] .

وسوف تقتصر دراستنا على نفقات الانتاج فى الأجل القصير .

---

(١) أنظر دكتور عمرو محيى الدين ، دكتور عبد الرحمن يسرى أحمد ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٤ ، ص ٢٧٨ .

نفقات الانتاج فى المدى القصير

تهدف دراسة نفقات الانتاج فى المدى القصير الى معرفة كيفية تصرف المسئول عن المنشأة من حيث تحديد كميات الانتاج التى يمكنه انتاجها وعرضها للبيع طبقا للظروف السائدة فى السوق ٠

ويمكن التفرقة فى الفترة القصيرة بين عناصر الانتاج الثابتة وعناصر الانتاج المتغيرة ٠ وهذا يستدعى التفرقة بين النفقات الثابتة والنفقات المتغيرة والتى سبق أن أشرنا اليها ٠
ومن الممكن أيضا تقسيم أنواع النفقة فى المدى القصير الى النفقة الكلية ، والنفقة المتوسطة ، والنفقة الحدية ، وسوف نتناول تعريف كل نوع على حدة ٠

أولا : النفقات الكلية : ويقصد بها اجمالى النفقات التى يتحملها المشروع خلال انتاجه لسلعة أو خدمة ما ٠
وبعبارة أخرى تتكون النفقة الكلية من مجموع مبالغ النفقة الكلية الثابتة والنفقة الكلية المتغيرة للمشروع عند حجم معين من الانتاج ٠

وتنقسم النفقة الكلية الى النفقات الكلية الثابتة والنفقات الكلية المتغيرة .

النفقة الكلية الثابتة : وهى عبارة عن تكلفة عوامل الانتاج الثابتة والمستخدمة فى العملية الانتاجية مثل المبانى والمنشآت والالات والتى لايستطيع المشروع فى المدى القصير محل البحث أن يغير من الكميات المستخدمة من هذه العوامل ، ولذلك تظل حجم هذه النفقات على ما هو عليه حتى لو توقف المشروع عن الانتاج واصبحت الكمية المنتجة تساوى صفرا .

يوضح جدول نفقات الانتاج فى المدى القصير فى العمود الثانى النفقات الكلية الثابتة ، ويلاحظ انها تظل ثابته عند مستوى ١٠٠ وحدة نقدية مهما تغير حجم الانتاج من صفر الى ١٠ وحدات :

جـدول نفقـات الانتـاج فى المدى القصيـر

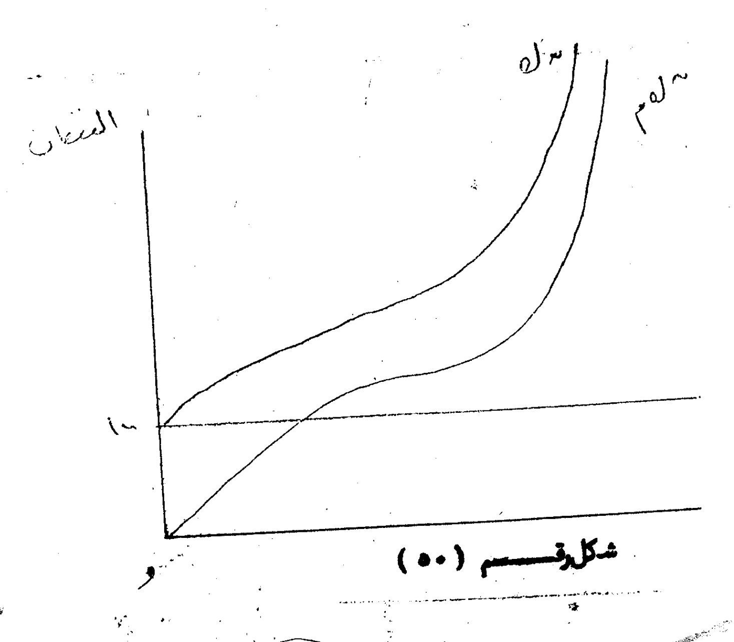
١ حجم الانتاج	٢ المنفعة الكلية الثابتة	٣ المنفعة الكلية المتغيرة	٤ المنفعة الكلية ٢ + ٣	٥ المنفعة المتوسطة الثابتة ٢ ÷ ١	٦ المنفعة المتوسطة المتغيرة ٣ ÷ ١	٧ المنفعة المتوسطة ٤ ÷ ١ او ٥ + ٦	٨ المنفعة الحدية
صفر	١٠٠	صفر	١٠٠	∞	—	∞	—
١	١٠٠	٣٠	١٣٠	١٠٠	٣٠	١٣٠	٣٠
٢	١٠٠	٥٥	١٥٥	٥٠	٢٧ر٥	٧٧ر٥	٢٥
٣	١٠٠	٧٥	١٧٥	٣٣ر٣	٢٥	٥٨ر٣	٢٠
٤	١٠٠	١٠٥	٢٠٥	٢٥	٢٦ر٢٥	٥١ر٢٥	٣٠
٥	١٠٠	١٥٥	٢٥٥	٢٠	٣١	٥١	٥٠
٦	١٠٠	٢٢٥	٣٢٥	١٦ر٦	٣٧ر٥	٥٤ر١	٧٠
٧	١٠٠	٣١٥	٤١٥	١٤ر٣	٤٥	٥٩ر٣	٩٠
٨	١٠٠	٤٢٥	٥٢٥	١٢ر٥	٥٣ر١٢	٦٦ر٧	١١٠
٩	١٠٠	٥٥٥	٦٥٥	١١ر١	٦١ر٦٦	٧٢ر٧٦	١٣٠
١٠	١٠٠	٥٠٧	٦٠٧	١٠	٧٠ر٥	٨٠ر٥	١٥٠

جـدول رقـم (١٢)

النفقـة الكليـة المتغيـرة : وهى عبارة عن تكلفة عوامل الانتاج المتغيـرة والمستخدمة فى العملية الانتاجية ، مثل أجور العمـال والمواد الأوليـة والطاقـة ، ولـذا فانهـا تتغير بالزيـادة أو النقصـان مع تغير حجم الانتاج وهـذا يرجع الـى أن الكميـات المتزايـدة من الانتاج تتطلب استخدام كميـات متزايـدة من عناصر الانتـاج المتغيـرة .

ويبيـن العمـود الثالث من الجـدول السابق النفقـات الكليـة المتغيرة ، ونلاحـظ أنهـا تتزايـد مع تزايد حجـم الانتـاج .

ويبين الشكل التالى منحنيات النفقة الكلية والكلية الثابتة والكليـة المتغيـرة .



شكل رقـم (٥٠)

ويلاحظ فى هذا الشكل أن منحنى النفقة الكلية الثابتة (ن ك ث) يأخذ شكل خطا أفقيا موازى للمحور الافقى ، معبرا عن ثبات النفقة الكلية الثابتة عند كافة مستويات الانتاج ، ويلاحظ أن منحنى النفقة الكلية المتغيرة (ن ك م) يرتفع من الجنوب الغربى الى الشمال الشرقى ، معبرا عن زيادة النفقات الكلية المتغيرة مع زيادة حجم الانتاج . ويلاحظ أيضا أن منحنى النفقة المتغيرة ومنحنى النفقة الكلية يأخذان دائما نفس الشكل مادامت كل زيادة فى الوحدات الانتاجية فى الفترة الزمنية المعينة ينتج عنها زيادة متساوية فى النفقات الكلية والنفقات الكلية المتغيرة ، كما يلاحظ أن منحنى النفقة الكلية يقع أعلى من منحنى النفقة الكلية المتغيرة بمسافة تساوى النفقة الكلية الثابتة عند جميع مستويات الانتاج المختلفة .

ويوضح هذا الشكل انطباق قانون النسب المتغيره ، حيث يذهب القانون الى وجود عامل انتاج ثابت وآخر متغير فى عملية الانتاج ، وانه مع زيادة عامل الانتاج المتغير يزداد الناتج الكلى بمعدل يتزايد فى بدأ الأمر ثم بمعدل متناقص الى أن يصل الناتج الكلى الى حده الاقصى ، وهذا ما نشاهده حيث أن الكميات المستخدمة من عامل الانتاج المتغير انما تدل بالضبط على النفقة الكلية المتغيرة ، ومعنى

هذا انه في بداية عملية الانتاج التي توجد فيها عوامل ثابتة وأخرى متغيرة فان نفقات الانتاج المتغيرة تزيد بمعدل أقل من معدل تزايد الناتج الكلي ، ثم تتزايد هذه النفقات المتغيرة بمعدل أكبر من معدل تزايد الناتج الكلي وهو مايفسر قانون النسب المتغيرة ٠

ثانيا : النفقة المتوسطة : يقصد بها نصيب الوحدة المنتجة الواحدة من النفقات الكلية ، ويمكن الحصول على النفقة المتوسطة بطريقتين : الأولى - هي قسمة مبلغ النفقة الكلية عند حجم محدد للانتاج على هذا الحجم نفسه ٠ والثانية - هي جمع مبلغ النفقة المتوسطة الثابتة الى مبلغ النفقة المتوسطة المتغيرة عند حجم محدد للانتاج ٠

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن :

$$\text{النفقة المتوسطة} = \frac{\text{النفقات الكلية}}{\text{عدد الوحدات المنتجة}}$$

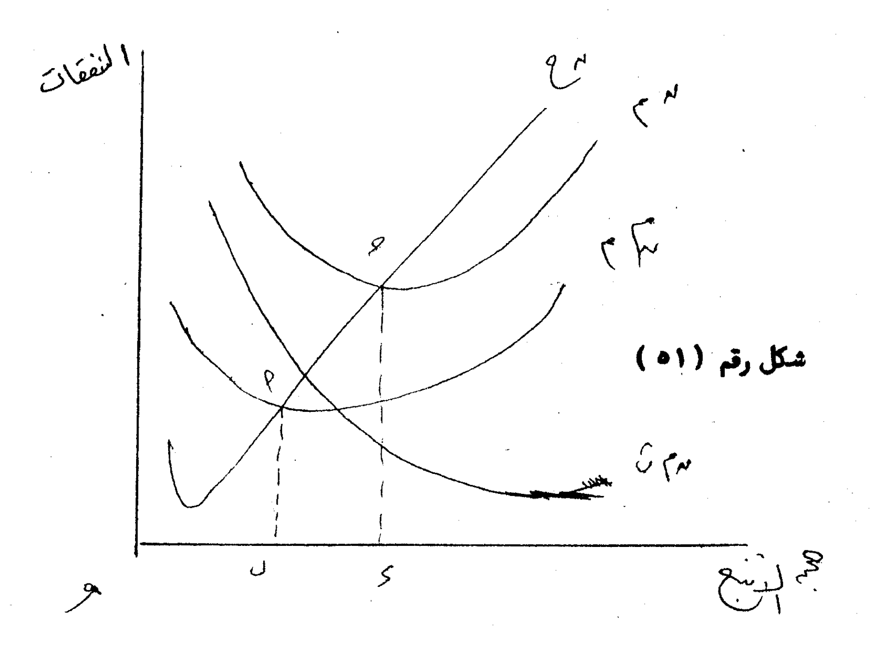
= النفقة المتوسطة الثابتة + النفقة المتوسطة المتغيرة

يلاحظ في العمود السابع من جدول نفقات الانتاج أن النفقة المتوسطة تتناقص بتزايد حجم الانتاج أولا حتى

تبلغ حد أدنى ثم تبدأ فى التزايد بعد ذلك ، ويعبر المنحنى ن م فى الشكل رقم (٥١) عن النفقة المتوسطة ، وهو يبدأ فى الانحدار من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى وذلك حتى يبلغ أدنى مستوى له عند النقطة ج ثم يبدأ فى الارتفاع نحو الشمال الشرقى تعبيراً عن زيادة النفقة المتوسطة ، ويأخذ منحنى النفقة المتوسطة شكل منحنى النفقة المتوسطة المتغيرة ، ويجد هذا الشكل الخاص بمنحنى النفقة المتوسطة تفسيره فى قانون النسب المتغيره كما سبق أن رأينا .

وعلى ذلك تنقسم النفقة المتوسطة الى النفقة المتوسطة الثابتة والنفقة المتوسطة المتغيرة .

ويوضح هذا الشكل كل من منحنيات النفقة المتوسطة والمتوسطة الثابتة والمتوسطة المتغيرة والنفقة الحديـــة .



شكل رقم (٥١)

النفقــة المتوسطة الثابتــة : يمكن حساب النفقة المتوسطة الثابتة عند مستويات الانتـاج المختلفة بقسمة النفقـة الكلية الثابتــة على عدد الوحدات المنتجــة ، ونلاحظ أنـه كلما زادت الوحدات المنتجـة فـى فترة زمنيـة محددة ، فان النفقـة المتوسطـة الثابتــة تتناقص ، ويرجع ذلك الى أن النفقـة الكلية الثابتــة فـى المدى القصيـر تبقـى على ما هـى عليـه مع زيـادة عـدد الوحـدات المنتجة ، ومن هنـا كـان تناقص النفقـة المتوسطة الثابتــة بتزايـد حجم الانتـاج ، ويمكن أن نلاحظ ذلــك بالتأمـل فى العمود رقم (٥) من جدول نفقات الانتـاج . ويلاحظ ذلك فـى الشكـل السابق حيث ان المنحنى ن م ن يعبر عن النفقــة المتوسطة الثابتـة وأنـه ينحـدر من الشمال الغربـى الى الجنـوب الشـرقـى معبرا عن تناقص النفقـة المتوسطة الثابتة مع تزايد عـدد الوحدات المنتجــة .

النفقــة المتوسطة المتغيــرة : ويمكن حسـاب النفقـة المتوسطـة المتغيـرة عند مستويـات الانتــاج المختلفـة بقسمة النفقة الكليـة المتغيرة على عدد الوحدات المنتجـة ، ويلاحظ تناقص النفقــة المتوسطة المتغيرة بتزايـد حجم الانتــاج فـى أول الأمر وذلــك حتى تبلـغ حـد أدنـى ثم تبدأ فـى التزايـد بعد ذلك .

ويمكن أن نلاحظ ذلك بالتأمل في العمود رقم (٦) من جدول نفقات الانتاج .

ويلاحظ ذلك أيضا في الشكل السابق حيث أن المنحنى ن م م يعبر عن النفقة المتوسطة المتغيرة وانه ينحدر من الشمال الغربي الى الجنوب الشرقي في أول الأمر وذلك حتى يبلغ أدنى مستوى له عند النقطة أ ثم يبدأ في الارتفاع نحو الشمال الشرقي تعبيرا عن زيادة النفقة المتوسطة المتغيرة بعد ذلك .

ويجد هذا الشكل الخاص بمنحنى النفقة المتوسطة تفسيره في قانون النسب المتغيرة كما سبق أن رأينا .

النفقة الحدية :

تعرف النفقة الحدية بأنها مقدار التغير الذي يحدث في النفقة الكلية للوحدة الانتاجية نتيجة تغير الانتاج الكلي بمقدار وحدة واحدة من السلعة أو الخدمة المنتجة في فترة زمنية محددة ، ويمكن حساب النفقة الحدية عند حجم معين من الانتاج بطرح مبلغ النفقة لحجم الانتاج السابق على هذا الحجم من مبلغ النفقة الكلية لهذا الحجم نفسه .

ويمكن أن نلاحظ ذلك بالتأمل في العمود رقم (٨) من جدول نفقات الانتاج بالاضافة الى ذلك نلاحظ أن النفقة الحدية

تتناقص ثم تتزايد حجم الانتاج فى أول الأمر حتى تبلغ أدنى حد لها ثم تبدأ فى التزايد بعد ذلك ٠

ويلاحظ ذلك أيضا فى الشكل السابق حيث أن المنحنى ن ح يعبر عن النفقة الحدية ، وانه ينحدر من الشمال الغربى الى الجنوب الشرقى فى أول الأمر حتى يبلغ أدنى مستوى له ثم يبدأ فى الارتفاع نحو الشمال الشرقى تعبيرا عن زيادة النفقة الحدية بعد ذلك ٠

ويجد هذا الشكل الخاص بمنحنى النفقة الحدية تفسيرة أيضا فى قانون النسب المتغيرة كما سبق أن رأينا ٠

ومن خلال دراستنا لأنواع نفقات الانتاج فى المدى القصير نلاحظ أن هناك ثلاثة أنواع من النفقة الكلية وثلاثة أنواع أيضا من النفقة المتوسطة ، لكنه لايوجد سوى نفقة حديه واحدة ٠ ويرجع السبب فى ذلك الى أن تغير حجم الانتاج لايؤدى الى حدوث أى تغيير فى نفقات الانتاج الثابتة وبالتالى فانه لايمكن أن يوجد شئ اسمه النفقة الحدية الثابتة ، وثانيا الى أن مبلغ النفقة الكلية ومبلغ النفقة الكلية المتغيرة انما يتغيران بالمقدار نفسه نتيجة تغير معين فى حجم الانتاج ٠ ومن ثم تكون هناك نفقة حديه واحده فيما يتعلق بهذين النوعين من نفقات الانتاج ٠